د. مريم صغير

مواقف الدول العربية

من القضية الجزائرية

1954 - 1962

دار الحكمة

تحميل كتب http://abbassa.wordpress.com

متوسطة عين الكبيرة
رقم الجرد: 29 أ 3
التاريخ: 01/09/14

مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962

تاريخ

عنوان الكتاب: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 - 1962 - تاريخ**

المؤلف: **د/ مريم صغير**

الناشر: **أحمد ماضي**

العنوان: **91 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 16000**

الموقع الالكتروني: **www.hikmahouse.com**

البريد الالكتروني : **dar_elhikma@yahoo.fr**

الهاتف: **00 213 21 23 58 83**

الفاكس: **00 213 21 23 58 89**

ردمك : **978-9947-842-64-5**

الإيداع القانوني: **2009/ 5915**

الطبعة : **الثانية**

© دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012

د.مريم صغير

مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962

تاريخ

دار الحكمة

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من وقف مع الجزائر الحبيبة في محنتها وقدم لها يد العون وكان لها الدعم الذي انتظرته بصبر.

إلى شهداء الجزائر إلى شهداء العراق وفلسطين

إلى كل أبناء الأمتين العربية والإسلامية

إلــى أسرتي الصغيرة: زوجــي الـدكتور بوضرساية بـوعزة وأولادي حسام الدين وهبة ومحمد رياض ولينة إلى والدي الكريمين وإخوتي جميعا.

مقدمة

استطاعت الثورة الجزائرية مابين 1954و1962 أن تعبر عن بعدها القومي العربي بالدرجة الأولى. من خلال التجاوب الكبير الذي أبدته أغلبية الحكومات العربية مدعمة من طرف القاعدة الشعبية مع قضية الشعب الجزائري. الذي رأى في هذا البعد سنده القوي الذي يمكنه من مواجهةالإستعمار الفرنسي. ومقارعة سياسته في الداخل والخارج التي بناها المعمرون الأوائل على الإبادة الجماعية وقهر الشعب الجزائري بالحديد والنار. وانطلاقا من كون أغلبية الشعوب العربية عانت ويلات الإستعمار الغربي منذ أن أفل نجم الدولة العثمانية التي كانت حامي حمى المسلمين من التكالب الإستعماري خلال القرون السابقة، فإن الفرصة كانت سانحة لأن يتعرض الوطن العربي للهيمنة والعبودية الصليبية خلال القرن العشرين.

وما أن دخل القرن العشرون بكل ما يحمله من مآسي على الأمة العربية من المحيط إلى الخليج حتى بدأت الصحوة تدب في كيان هذه الأمة باتخاذها أشكالا عديدة للنضال من أجل الإنعتاق من هيمنة الغرب الصليبي فكان للبعض منها ما أراد، وبقي البعض منها يواجه تراكمات الماضي وتحديات المستقبل في ظل أوضاع فرضها النظام الغربي. طبقا لما

تمليه عليه مصالحه بالدرجة الأولى، وكانت ثورة الشعب الجزائري ضمن هذا السياق حيث احتلت في كيان الأمة العربية حيزا كبيرا من الإهتمام، إلى جانب القضية الفلسطينية، وإن اختلفت القضيتان في الشكل فإنهما متطابقتان في المضمون، وهو دحر العدو الذي حمل في ثناياه تدمير الذات العربية ومقوماتها الأساسية. لذلك كان الإستعمار الفرنسي مطابقا للكيان الصهيوني المدعم من الغرب الصليبي شكلا ومضمونا، فكان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني الدليل القاطع على أطروحة التحالف الصليبي - اليهودي ضد الأمة العربية ومحاولة مسخ هويتها الحضارية.

إن الثورة الجزائرية، جاءت بدورها لتعبر عن الشعور الداخلي المحبط. ليس للحكومات العربية فحسب وإنما للشعوب العربية كذلك من هيمنة الغرب واستمرار تسلطه وتماديه في الإهانة لكل مايمت بصلة للعرب وللإسلام والمسلمين وبدرجة أكبر الشعوب العربيةلكونها صاحبة رسالة حضارية.

لقد كانت مواقف الدول العربية الرسمية وغير الرسمية المقياس الذي يمكن من خلاله الوقوف على حقيقة التضامن بين الشعوب والحكومات تجاه القضية الجزائرية. رغم التباين الذي أفرزته الأوضاع آنذاك.

لقد كانت ثورة الشعب العربي في الجزائر لبة أساسية في توحيد الصف العربي، واستطاعت إلى حد كبير لم شمله ولوسياسيا. لذلك كان التجاوب كبيرا معها لدرجة جعلت بعض الحكومات العربية آنذاك تتمرد على النظام الغربي بل وفي غالب الأحيان تتحداه من أجل هذه الثورة وتتوحد من أجل القضية الجزائرية.

إن المواقف العربية تجاه القضية الجزائرية كانت نابعة من الوجدان لكون الجزائر أرض عربية وشعبها شعب عربي على حد تعبير العلامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ((شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب))، وهو ماتجسد ميدانيا من خلال الدعم المادي والمعنوي للامشروط الذي لقيه الشعب الجزائري من طرف أشقائه العرب الذين قدموا النفس والنفيس من أجله وكان للدول العربية السبق في في فتح باب تدويل القضية الجزائرية على مصراعيه والتعريف بثورة الشعب الجزائري، بالإضافة إلى المواقف المتميزة لكل من مصر العربيةوالمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق ودولة الكويت وقطر، وكذلك الأردن واليمن والعراق، ولبنان والسودان وهي مواقف عاضدت مواقف دول المغرب العربي ليبيا وتونس والمغرب الأقصى في المحافل الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية سياسيًا، ودعم الثورة الجزائرية عسكريا.

إن الثورة التي فجرها الشعب العربي في الجزائر في أول نوفمبر من عام 1954 انتظرتها الأمة العربية مشرقا ومغربا بلهفة لتزيح عنها ذلك الثقل الذي أنهك كاهلها لمراحل تاريخية طويلة فانفجرت من المحيط إلى الخليج تلبي نداء الأخوة وتقف غير آبهة بما سينجر عن ذلك من رد فعل غربي قد ينعكس عليها سلبا. وكان بالنسبة للأمة العربية الدليل القاطع على أطروحة التحالف الصليبي — اليهودي ضدها وقد صدق مرّة أخرى الشيخ العلامة عبد الحميد بن باديس عندما عبر عن عروبة الشعب الجزائري بقوله: "شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة بيتسب .. من قال حاد عن أصله أوقال مات فقد كذب.

وهو ماتجسد ميدانيا من خلال ما لقيته الثورة الجزائرية من دعم مادي ومعنوي من طرف إخوانها العرب الذين هبوا عن بكرة أبيهم يقدمون النفس والنفيس من أجل نصرتها. ولم تتخلف حكومة غربية واحدة عن تلبية النداء والواجب العربيين في ذلك، إلى أن استرجع الشعب الجزائري استقلاله المغتصب.

القسم الأول:

ظروف تدويل القضية الجزائرية

1- الأوضاع الداخلية.

2- الأوضاع الخارجية.

مرت قضية الشعب الجزائري بظروف تاريخية، كانت وراء تدويلها في الخمسينات من القرن العشرين، وقد تميزت هذه الظروف بمايلي :

1- الأوضاع الداخلية:

منذ أن وطأت أقدام فرنسا أرض الجزائر عام 1830، وتمكنت من احتلالها بالقوة العسكرية. ظهر رد فعل قوي تمثل في مقاومة الشعب الجزائري للإحتلال الفرنسي عسكريا وسياسيا. وإن حاول البعض في كتاباتهم إرجاع المقاومة السياسية إلى فترة مابين عامي 1919 و1954[1]، فإن حقيقة هذه المقاومة تعود إلى المرحلة الأولى للإحتلال، وذلك إبتداء من عام 1830، ومن الشخصيات الجزائرية البارزة التي حملت لواء المقاومة السياسية حمدان بن عثمان خوجة [2]، الذي رأى ضرورة النضال من أجل إطلاع الرأي العام الفرنسي والعالمي بقضية الشعب الجزائري. حيث نقل نضاله هذا من الجزائر إلى قلب العاصمة الفرنسية باريس [3]، معبرا من خلاله عن معاناة أمته من الإحتلال الفرنسي.

وحتى وإن لم يكن هناك وجود تام لحركة وطنية في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر من واجبها التصدي للسياسة الإستعمارية. فإن حمدان بن عثمان خوجة عبر من خلال نضاله السياسي عن هذا الإتجاه ومهد له،

في ظروف لم تسمح له شخصيا المزيد من النضال، بل عجلت إلى نفيه من الجزائر. التي إعتبرها الإستعمار الفرنسي جزء لا يتجزء من أراضيه، وعمل منذ دخوله أرض الجزائر على إذلال واحتقار الشعب الجزائري، معتمدا في الوقت نفسه على سياسة التجهيل[4].

ونتيجة لما آلت إليه أوضاع الجزائر من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية جراء تحطيم البنية التحتية للمجتمع الجزائري من طرف الإدارة الإستعمارية كان من الضروري تبلور النضال السياسي الجزائري في قوة منظمة، مع مطلع القرن العشرين خاصة وأن العالم أقبل على حربين عالميتين إمبرياليتين. كان للجزائريين دور فعال فيهما[5].

وهو الأمر الذي مكنهم من الإحتكاك بغيرهم من الشعوب الأخرى، وانعكس ذلك بالإيجاب عليهم. حيث تمكنوا من تنظيم أنفسهم. بعد أن تبلور لديهم الشعور القومي في شكل تنظيم سياسي كطرف بإمكانه مواجهة السياسة الإستعمارية ومحاربتها[6].

فما هي إذا إتجاهات هذا التنظيم السياسي والذي عرف بالحركة الوطنية الجزائرية؟ إن أول إتجاه سياسي طغى على الساحة الوطنية مع بداية القرن العشرين هو الإتجاه الإندماجي الذي إشتمل على التيارات التالية :

أ- جماعة النخبة: أهم ما ميزها هو المطالبة بالإدماج الكامل واللامشروط للجزائريين وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية، والهدف من ذلك هو خلق إتحاد بين الجزائر وفرنسا.

ب- الإتجاه الليبرالي: أهم ما ميز هذا الحزب هو المطالبة بالتجنيس والمساواة مع الفرنسيين.

أما ثاني إتجاه هو الإتجاه المطالب بمبدىء المساواة، وأهم الأحزاب السياسية التي مثلته هي :

أ- الإتجاه الإصلاحي الذي تزعمه الأمير خالد عام 1919. ومن أهم مطالبه مايلي :

1- المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين.

2- جعل اللغة العربية، لغة رسمية، إلى جانب الفرنسية، وإجبارية تعليمها على مستوى كل المدارس العربية.

3- معارضة الإدماج الكامل مع الفرنسيين.

4- المطالبة بالتجنيس مع المحافظة على مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري[7].

لكن مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، طغى على الحركة الوطنية تيارات سياسية تختلف من حيث التوجه الوطني عن التيارات السابقة الذكر، وتتمثل في إتجاهين إثنين الأول إصلاحي، وقد مثلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تميزت من حيث الطرح

بمعارضتها لتجنيس، وإدماج الجزائريين مع الفرنسيين، وحتى وإن كان هذا الإتجاه إصلاحيا إلا أنه كان يدعوإلى الأصالة العربيـة الإسلامية[8]، أما الثاني، فهو إتجاه إستقلالي، وقد مثلـه بالدرجـة الأولى نجـم شمـال إفريقيا عام 1929. والذي تحول فيما بعد إلى حزب الشـعب الجزائـري عـام 1937 الـذي أعطـى المشـعل بـدوره إلى حركـة إنتصـار الحريـات الديموقراطية بداية من عام 1946[9].

وإذا حاولنا التمعن في المحاولات الوطنية الراميـة إلى تـدويل القضـية الجزائرية عن طريق الوسـائل السياسية منذ القرن 19، فإن أول شخصية جديرة بالتنويه في هـذا المجـال هـي حمـدان خوجـة الـذي أشـرنا إليـه سـابقا. أنه أول من حاول تعريف العالم بالقضـية الجزائريـة جـاعلا مـن باريس العاصمة الفرنسـية قاعدة لنشاطاته السياسية. خاصة وأنها كانـت مقصد رجال العلم والسياسة آنذاك. ثم يـأتي الـدور الـذي لعبـه الأمـير خالد، والمتمثل في ترأسه للوفد الجزائري، الـذي حضـر مـؤتمر الصـلح. وقـدم للمشـاركين وعلـى رأسـهم الـرئيس الأمريكـي "ولسـن" عريضـة الإحتجاج الشهيرة[10]. التي تعتبر في حد ذاتها جرأة سياسية من طرف الأمير خالد لطرح القضية الجزائرية، وإشعار أغلبيـة الـدول المشـاركة في المؤتمر، أن هناك قضية شعب أعزل هضمت حقوقه، وبالتالي فإن الوقت حـان لإرجـاع الحقـوق لأصـحابها، لقـد بقيـت محـاولات الجزائـريين لتعريف العالم بقضيتهم العادلة مسـتمرة. وبظهـور الـنجم[11]، تجـددت

هذه المحاولات، حيث لعب الزعيم الحاج مصالي دورا بارزا في طرح القضية الجزائرية من خلال مشاركته في مؤتمر بروكسل في بلجيكا بدعوة من الجمعية المناهضة للإضطهاد الإستعماري[12]، وقد تمثلت المطالب الجزائرية التي قدمها الحاج مصالي للمؤتمر فيما يلي:

أ- ضرورة حصول الشعب الجزائري على إستقلاله.

ب- جلاء القوات العسكرية الفرنسية عن الأراضي الجزائرية.

ج- إنشاء وتأسيس جيش وطني.

والقصد من هذا العمل الجبار الذي قام به الحاج مصالي هو إشعار المشاركين في هذا المؤتمر بقضية الشعب الجزائري التي حاولت السلطات الفرنسية داخل الجزائر وخارجها طمس حقيقتها. عن طريق وسائلها الإعلامية. وكذا سياسة رد الصاع صاعين من طرفها[13].

ومع تطور الظروف السياسية بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية. خاصة أثناء الحرب الإمبريالية العالمية الثانية: رأت السلطات الإستعمارية الفرنسية أنه من الضروري بالنسبة لها وحفاظا على مصالحها داخل الجزائر أن تنتهج سياسة تتماشى وظروفها الخاصة: قصد إفشال أية محاولة من شأنها تهز تواجدها في الجزائر، فكانت بالنسبة لها سياسة الأمر الواقع القائمة على قاعدتين إثنتين تتمثلان فيما يلي:

القاعدة الأولى هي محاولة جلب الجزائريين إليها بشتى الوسائل خاصة وأنها بحاجة ماسة وضرورية إليهم، في خضم حرب كونية أتت على

الأخضر واليابس حيث وعدت الشعب الجزائري كغيره من شعوب المستعمرات بإعطائه حقوقه الكاملة. بعد إنتهاء الحرب. ومساعدته على الخروج من محنته[14]، لكن الظاهر أن فرنسا الإستعمارية كانت تهدف من وراء ذلك إلى تهدئة الأوضاع الداخلية في الجزائر من ناحية، وإنجاح عملية التجنيد الإجباري من ناحية أخرى.

أما القاعدة الثانية، فقد تمثلت في إنتهاج سياسة الإضطهاد، والقمع الوحشي ضد الجزائريين. حيث بادرت السلطات الإستعمارية داخل الجزائر إلى حل الحزب الذي يمثل الإتجاه الإستقلالي ألا وهوحزب الشعب الجزائري عام 1939[15]، ولم تكتف عند هذا الحد بل راحت تعتقل أبرز وجوه هذا الإتجاه وعلى رأسهم الزعيم الحاج مصالي[16]، الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى غاية نهاية الحرب الامبريالية الكونية الثانية، وحتى الإتجاه الإصلاحي الممثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم يسلم هو الآخر من هذه القاعدة. حيث تعرض أعضاؤه كذلك إلى المضايقات من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية. ومنعتهم من القيام بأي نشاط[17]، من شأنه أن يعطي دفعا معنويا للقضية الجزائرية.

إن توسيع المطالب السايسية من طرف الحركة الوطنية الجزائرية مابين الحربين العالميتين، كان يهدف إلى إعطاء القضية الجزائرية دفعا قويا عن طريق النضال المستمر من أجل نيل الإستقلال، وإستغلال الفرص

المتاحة لعرضها، إقليميا ودوليا، وهوما قامت به مجموعة أحباب البيان، حيث إستغلت فرصة نزول الحلفاء بالجزائر، وتقدمت بمجموعة من المطالب إلى الإدارة الفرنسية في 12 فبراير عام 1943، إبان فترة حكم حكومة فرنسا الحرة، التي واجهت هذه المطالب بالرفض القاطع[18]. لكن إصرار الجزائريين في المضي قدما لتحقيق إستقلال الجزائر، كان أقوى وأصلب من ردود الفعل الفرنسية. وهذا ما أكدته أحداث ذكرى أول ماي 1945، حيث قام حزب الشعب بمظاهرات عارمة، طالب من خلالها بإستقلال الجزائر[19].

وبحلول 8 ماي 1945، وهو تاريخ إحتفال الحلفاء بالإنتصار على ألمانيا، تظاهر الجزائريون كغيرهم من شعوب العالم، خاصة وأنهم دفعوا في هذه الحرب الكونية الثمن غاليا من أجل فرنسا وحلفائها [20]. ورأوا أنه من الضروري إشعار الرأي العام الدولي عن طريق المظاهرات بقضيتهم العادلة التي تجاهلتها فرنسا والتي لم ترض بما قام به الجزائريون، فتحولت المظاهرات إلى مجازر رهيبة في حق شعب أعزل، وكانت النتيجة أن ذهب ضحية وحشية الإستعمار الأعمى أكثر من خمسة وأربعين ألف مواطن[21].

أمام تزايد خطورة الوضع داخل الجزائر، رأت السلطات الإستعمارية الفرنسية أنه من الضروري لها تدارك الموقف، والقضاء على محاولات الجزائريين الرامية إلى إطلاع الرأي العام الفرنسي في باريس والرأي العام

الدولي بصورة عامة بالقضية الجزائرية، وهو الأمر الذي أثر سلبا على مصالحها، ومصالح المعمرين بالدرجة الأولى، لأن عمل الجزائريين هذا، من شأنه دغدغة مشارع شعوب العالم، والنتيجة هي تعاطف بعض الدول مع القضية الجزائرية، وهذا مالم ترد فرنسا الوصول إليه. لذا راحت تمهد الطريق مرحليا، قصد إعادة الهدوء وإستتباب الأمن في الداخل[22].

إنطلاقا من هذا الطرح الجديد بالنسبة لفرنسا راحت تنادي بالإنتخابات التشريعية التي رأى فيها بعض أعضاء حزب الشعب وسيلة من وسائل المقاومة السياسية ومن خلالها يمكن الدعاية للقضية الجزائرية، وبالتالي كسب تأييد الرأي العام العالمي إلى جانبها [23]، غير أن السلطات الإستعمارية الفرنسية رفضت القائمة التي قدمها حزب الشعب الجزائري للمشاركة في هذه الإنتخابات. على إعتبار أن الحزب محل ولايحق له قانونيا المشاركة، وهو ما دفع بأعضاء الحزب إلى تغيير إسمه من حزب الشعب إلى الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية (M.T.L.D.) [24].

لكن قضية الإنتخابات التشريعية، كادت أن تعصف بالقضية الجزائرية في حد ذاتها وسبب ذلك هو الإنقسام الذي حدث بين أعضاء الحزب نفسه، حول مسألة المشاركة أوعدم المشاركة، حيث حازت الفئة المؤيدة للمشاركة في الإنتخابات على تسع وعشرين صوتا من مجموع خمسة وخمسين صوتا بزعامة الحاج مصالي [25].

لقد رأى أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية ضرورة وضع هياكل قاعدية من شأنها تجسيد العمل النضالي من أجل القضية الوطنية، خاصة خارج الوطن حيث قسمت الجزائر إلى إحدى عشر ولاية، وثلاثة وثلاثين دائرة، بالإضافة إلى فيدرالية فرنسا [26]، التي ألقي على عاتقها بعد إندلاع الثورة مهمة توسيع النضال داخل فرنسا وخارجها قصد تحسيس العالم بالقضية الجزائرية.

هذا إلى جانب إنشاء لجان مركزية، أهمها لجنة الدعاية، وكذلك بعض المنظمات الإجتماعية منها منظمة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، التي عن طريقها حاولت الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية تجميع القوة العمالية الجزائرية في فرنسا على وجه الخصوص، ومنها إنطلقت في العمل من أجل كسب الدعم العالمي، حيث تمكنت من الإتصال بعدة نقابات عمالية عالمية وسمحت لها الفرصة في المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية [27].

كما رأت الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية ضرورة الإعتماد على الصحافة قصد التعريف بالقضية الجزائرية عالميا وعربيا، ورفع معاناة الشعب لكل أحرار العالم من الهيمنة والعبودية المسلطة عليه من طرف الإستعمار الفرنسي [28].

لذا نشطت الأقلام الجزائرية باللغتين العربية والفرنسية، رغم القيود التي فرضتها القوانين الجزرية، إلا أن التحدي كان أكبر بحجم كبر القضية الجزائرية.

لقد أدت الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر لمرحلة مابعد الحرب العالمية إلى تغيير العديد من المعطيات التاريخية بالنسبة للسلطات الفرنسية ونظرتها المستقبلية للقضية الجزائرية في حد ذاتها. فإجتماعيا عرفت الجزائر إرتفاعا ملحوظا في نسبة زيادة عدد السكان حيث وصلت ما بين عامي 1947 و1948 إلى أكثر من سبعة ملايين ونصف نسمة في الوقت الذي قارب فيه عدد المعمرين المليون نسمة [29].

وهذا مايوحي بأن السلطات الإستعمارية الفرنسية كانت فعلا تتخوف من هذه الزيادة في عدد السكان الجزائريين أمام تراجع نسبة الزيادة لدى معمريها، وهو ما يهدد تواجدها مستقبلا، ولا يخدم مصالحها.

أما إقتصاديا، فإن الظروف مغايرة تماما، إذ أن السلطات الإستعمارية الفرنسية لم تكن تخشى شيئا من هذه الناحية وذلك لإعتبارات كثيرة منها :

أ- أن المرافق الإقتصادية المهمة مازالت في يد الأقلية الأوروبية.

ب- الإبقاء على وضعية الجزائري المزرية وتصخيره للأعمال الشاقة.

ج- لا يحق لأي مواطن جزائري أن يرقى إلى مصاف المعمرين في امتلاك المصانع وبالتالي فإن الوضعية إنعكست بالسلب على الجزائريين، وأدت إلى تدهور أوضاعهم في الوقت الذي إنعكست فيه بالإيجاب على فرنسا ومعمريها[30]. الذين إستولوا على مقاليد الإقتصاد. وحتى الزراعة لم تنج من سيطرتهم، بحيث أن نسبة 78% من الجزائريين كانوا يعيشون على الزراعة المعاشية، والنسبة ذاتها كانت تعمل في الخماسة لحساب المعمرين [31]، لذا كان من الضروري على الحركة الوطنية الجزائرية كسر هذه القيود الدامية التي كبلت حرية الجزائري ودفعت به إلى الفقر والشقاء. وأنه لابد من إستغلال كل الظروف لتحقيق الإستقلال عن طريق النضال المستمر، والعمل بكل جدية على توعية الشعب بهذه الظروف التي كان الإستعمار الفرنسي السبب الرئيسي والمباشر فيها.

ونتيجة لنضال الشعب الجزائري المتواصل، الذي بدأ يجني ثماره عن طريق توعية الشعب داخليا وإيصال صوت الجزائر إلى العالم، بدأت السلطات الإستعمارية الفرنسية تخشى على نفسها من هذه الظروف السياسية الجديدة، التي أصبحت لا تخدمها، بل تخدم القضية الجزائرية بالدرجة الأولى. لذا سارعت إلى تقديم بعض الحلول السياسية، قصد التخفيف من حدة الضغط الداخلي منها تلك المناقشات التي ميزت المجلس الوطني الفرنسي والمتضمنة مشروع القانون الأساسي

الجزائري الذي صادق عليه رئيس الجمهورية الفرنسية [32]. والذي جاء ليربط الجزائر بفرنسا ويكرس الهيمنة الإستعمارية لقلة المعمرين على الجزائر سياسيا وإقتصاديا وحتى إجتماعيا [33].

لم يكن رد فعل الحركة الوطنية تجاه هذا النهج الإستعماري سلبيا، بل جاء قويا، حيث إنتقد أعضاء الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية هذا المشروع. وطالبوا من الشعب الجزائري كافة التصويت على برنامج الحركة[34]، التي إستطاعت دخول الإنتخابات وتحقيق الفوز، الذي أكد هذه المرة للسلطات الإستعمارية الفرنسية أن الشعب الجزائري مع فكرة الإستقلال وضد فكرة الجزائر فرنسية. لكن هذه الأخيرة، وكمادتها بادرت إلى تعيين حاكم عام هوناجلان الذي راح يزور الإنتخابات للحفاظ على ماء وجه الإدارة الاستعمارية في الجزائر [35]. وإذا كانت الأحزاب الوطنية. وعلى رأسها الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية ترى من الضروري والأكيد وحدة الصف ولم الشمل حتى يتسنى للقضية الجزائرية الخروج إلى الأفق السياسي. إنطلاقا من فكرة إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية محضة بعيدة كل البعد عن ضغوطات السلطات الإستعمارية الفرنسية، التي لا تخدمها فكرة إنشاء الجمعية أساسا. فإن هناك أحزاب جزائرية أخرى عرقلت بشكل أو بآخر هذه المحاولات طالبة ود فرنسا [36].

وتأكيدا من الأحزاب الوطنية على فكرة إستقلال الجزائر، وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، فإن الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية التي كانت تعبر عن الإتجاه الإستقلالي الثوري للحركة الوطنية في هذه المرحلة، عارضت بشدة أن تكون الجزائر عضوا في حلف الشمال الأطلسي وأن تنحاز له. في الوقت الذي يشهد فيه العالم حربا باردة بين معسكرين، الغربي تحت مظلة الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي تحت مظلة حلف وارسوبزعامة الإتحاد السوفياتي (37).

من جهة أخرى، وعلى مستوى الوطن العربي أصبحت الجزائر بحكم نضالها المتواصل عضوا بارزا في لجنة تحرير المغرب العربي، التي بدورها أكدت أن المغرب العربي جزء لا يتجزء من الوطن العربي، وإرتباطه بالجامعة العربية أمر طبيعي وإلزامي، لأنها هي الأخرى ترى إستقلال الأقطار العربية أسبق من أي هدف أومطلب آخر (38).

لقد كانت الظروف السياسية في الداخل مهيئة لتدويل القضية الجزائرية بفضل النشاط الدؤوب، والمستمر للحركة الوطنية، خاصة جناحها الوطني الإستقلالي. ورغم ردود الفعل القوية من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية لإجهاض كل المحاولات، إلا أن إصرار الوطنيين على مواصلة النضال، جعلت فرنسا تعيد حساباتها على أكثر من صعيد، خاصة وأنها أدركت قوة الشخصية الوطنية لدى الجزائريين وتشبثهم

بفكرة الإستقلال، والعمل من أجل تحقيقه، حيث قام الحاج مصالي زعيم الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية بمكاتبة هيئة الأمم المتحدة في 02 نوفمبر 1948 باسم لجنة تحرير المغرب العربي، طالبها بوضع حد للتواجد الإستعماري الفرنسي داخل أراضي المغرب العربي، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة توحيده. كما أعطى علاجا للقضية المغربية تمثل في إلغاء النظم الإستعمارية في العالم ومنها النظام الإستعماري الفرنسي، مؤكدا كذلك على ضرورة إعتراف الهيئة الأممية ضمنيا بإستقلال أقطار المغرب العربي الثلاث، المغرب الأقصى والجزائر وتونس [39].

وفي هذا السياق إغتنم الحاج مصالي فرصة إنعقاد مؤتمر لندن ضد الإمبريالية ليقدم للمؤتمرين عريضة إحتجاج ضد التواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر وفي كل الأقطار المغربية، حيث ركز على ضرورة إنهائه، كما طالب من جهة أخرى المؤتمرين بالسعي الجدي في مساعدة الجزائريين من إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة كاملة على كل أراضيها[40].

لم تهضم فرنسا هذه المحاولات الوطنية بل راحت كعادتها ترفض بشدة كل المطالب الإستقلالية وفكرة الإعتراف بواقع القضية الجزائرية، لكنها في كل مرة تجد نفسها "ممتنعة عن تقديم البيانات التي إلتزمت الدول الإستعمارية تقديمها للأمم المتحدة أوعن البلاد التي

يستعمرونها."[41]، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبق لها وأن ناقشت ولمرات عديدة موضوع تعريف الأقاليم. ففي عام[1949]، قررت الجمعية الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أنه من مسؤوليتها أن تعبر عن رأيها في المبادىء التي وجهت أوقد توجه إلى الأعضاء ذوي الشأن في تعداد الأقاليم التي يشملها إلتزامهم بإبلاغ البيانات وفقا للمادة الثالثة والسبعين من ميثاق الجمعية العامة. وعلى هذا الأساس، فإن مناقشة القضية الجزائرية داخل الجمعية العامة بناء على قراري الجمعية العامة رقم 66 و334 أمر محتوم وقانوني[42].

بناء على هذه المعطيات القانونية والتاريخية في آن واحد، فإن الجزائر حقيقة "ليست محمية، لأنه لا ميثاق يربطها بفرنسا، وليست من بلاد الوصاية، لأنها لا تدخل ضمن الأنواع التي حددها ميثاق الوصاية، وليست إمتدادا لفرنسا لأنها لا تعتبر عمالة من عمالات ما وراء البحار Outre-mer، ولأن القوانين التي تحكم بها تختلف دستوريا وتشريعيا وإجرائيا عن قوانين فرنسا. إذا فهي بلاد محتلة لم تحصل بعد على الحكم الذاتي. لذا فإن القضية الجزائرية من إختصاص الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة طبقا للفصل الحادي عشر[11] والمادة 73 منه."[43].

هذه الظروف السياسية التي ميزت مراحل القضية الجزائرية، دفعت في الكثير من الأحيان بالسلطات الإستعمارية الفرنسية إلى مسايرة

أحداثها، بحذر شديد فبعد أن إستطاع الحاكم العام الفرنسي ناجلان إبان فترة حكمه للجزائر من تزوير الإنتخابات ومحاولته تشتيت النضال السياسي للحركة الوطنية. جاء دور خليفته السيد "ليونارد روجي". الذي أشرف هوالآخر على إنتخابات تشريعية أخرى كانت ترمي إلى تجديد المجلس الجزائري وذلك في17 جوان عام 1951، وما كان عليه إلا أن حذا حذوسالفه. فأمر بدسّ عدد كبير من مرشحي الإدارة الفرنسية وعملائها في الإنتخابات. وتقليص عدد مرشحي الحركة الوطنية، إلى جانب ملء صناديق الإقتراع بالأصوات المؤيدة لمرشحي الإدارة الفرنسية مسبقا[44]. وكانت نتيجة الإنتخابات متوقعة حسب ما خطط لها "روجي ليونارد" حيث فاز فيه مرشحوا الإدارة الفرنسية [45].

أمام الضغط الفرنسي المتزايد على أعضاء الحركة الوطنية النشيطين ومضايقتهم وإعتقال البعض منهم بدأت بوادر تصدع هذه الحركة مع مطلع عام 1953، وذلك بعد إكتشاف المنظمة السرية (S.O.) من طرف البوليس الإستعماري. بحيث أصبح من الضروري الإلتفاف حول فكرة العمل المسلح الذي كانت قد تبنته المنظمة السرية مع نهاية الأربعينات[46]. هذا التنظيم العسكري. مالبث أن تطور إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، [47] التي تولت مسؤولية تفجير ثورة الفاتح نوفمبر عام 1954 المباركة. وذلك تنفيذا لاجتماعات أكتوبر 1954 فيما بعد، خاصة بعد أن أصبح العمل السياسي الذي قامت به الحركة

الوطنية من أجل الإستقلال، غير مجدي. وبالتالي أثبت فشله في ظل إعتماد فرنسا على سياسة فرق تسد.

لقد كانت مسألة تفجير الثورة الجزائرية بالنسبة للشعب مسألة حياة أوموت. مبنية على إستراتيجية محكمة سطرها سلفا قادة الثورة. مكنتهم من تجنب الوقوع في أخطاء بإمكان الإستعمار الفرنسي إستغلالها للقضاء على المبادرة في المهد. لذلك رأوا أنه من الضروري أن تكون إنطلاقة الثورة شاملة لشل العدو[48]، وفعلا كانت ثورة شعبية جسدت هوية الشعب الجزائري: العربية الإسلامية وإنتمائه إلى الأمة العربية وهذا ما أكده بيان أول نوفمبر 1954[49].

إن محاولات السلطات الإستعمارية الفرنسية في ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية فشلت، وبالتالي تبخرت الأحلام بمجرد إندلاع الثورة التحريرية. فلا تصريحات السيد "فرانسوا ميتيران" ولا السيد "غي مولي" ولا حتى "ديغول" في هذا الشأن بقيت قائمة، هذا الأخير الذي شعر بقوة الثورة وأنها فعلا ثورة إعتنقها الشعب بكل قواه رأى أنه من مصلحة فرنسا أن تعترف بقضية الشعب الجزائري التي إكتسحت الساحة السياسية في الخارج وضربت العمق العسكري في الداخل على يد جيش التحرير الوطني الذي أصبح جيشا نظاميا نازل القوات الإستعمارية في معارك ضارية ووقف لها الند للند رغم التعتيم الإعلامي الذي

إستعملته وسائل الإعلام الفرنسية، التي حاولت تقزيم الثورة من خلال وصفها بشتى الأوصاف [50].

كان لميلاد جبهة التحرير الوطني دفع قوي للقضية الجزائرية، ومرد ذلك هو لم الشمل وجمع الإخوة الأعداء من مختلف الطبقات الإجتماعية، والأحزاب والحركات السياسية. مع فتح إمكانية الإنضمام إلى الكفاح المسلح دون أي إعتبار[51]، وهذا ما سمح لها من تخطي عقبة العصبية الحزبية السياسية الضيقة. التي طالما كانت عامل تمزق إستغلته السلطات الإستعمارية الفرنسية للحفاظ على تواجدها داخل الجزائر من خلال سياستها المعهودة "فرق تسد".

لقد جعلت جبهة التحرير الوطني من الإستقلال هدفها الوحيد والأسمى، الذي لابد من تحقيقه بكل الوسائل الضرورية. وهكذا جاءت الخطوة الثانية المتمثلة في تحميل الشعب مسؤوليته التاريخية لذلك صدر أول بيان يتضمن المبادئ العشرة لجيش التحرير يدعوكل الجزائريين القادرين على حمل السلاح إلى الإلتحاق بصفوف الثورة[52]، من أجل تحقيق الإستقلال المغتصب.

وأمام تطور الأحداث الداخلية التي كانت في صالح القضية الجزائرية، كان لابد للسلطات الإستعمارية في الجزائر أن ترد على المجاهدين بقوة وشراسة، فكانت أولى محاولاتها الفاشلة هي إظهار الثورة منذ إندلاعها على أنها عصيان مدني مسلح والقائمين عليه لصوص

وقطاع طرق، وأنه بإمكانها القضاء عليهم متى شاءت وخلال أيام معدودة[53].

إن شعور السلطات الإستعمارية بخطورة الموقف، جعلها تذكر مرة أخرى بوعودها المعسولة حول تطبيق الإصلاحات. وهذا ما صرح به وزير الداخلية الفرنسي نفسه، حيث أكد على فرنسا أن تتفهم الوضع الداخلي في الجزائر، وأن تقوم بإصلاحات فورية، وأمل الجزائريين هو الوطن الأم فرنسا، كما أكد من جهة أخرى على أن التدابير العسكرية غير كافية وعليه لابد من إستثمار أكثر من أربعين مليار فرنك. ليعلم كل جزائري أنه محل عناية من طرف حكومة باريس[54].

لم تكتف السلطات الإستعمارية الفرنسية بالتصريحات بل راحت تمارس ضغوطاتها على الشعب. ومن يمثله، فكانت النتيجة حل الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية وكذلك الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري[55]، ومارست أبشع التنكيل والتقتيل. حيث وصل عدد القتلى خلال شهر نوفمبر 1954 إلى أكثر من 4270 شخصاً[56]. هذا إلى جانب إعتقال العديد من الجزائريين وزج البعض الآخر في السجون، ولم تتوقف عند هذا الحد بل راحت تزيد من عدد قواتها في الجزائر من تسع وأربعين ألف إلى أربع مائة ألف عسكري خلال شهر فبراير عام 1956[57]، وهذا ما أثر على الثورة في مرحلتها الأولى، رغم إلتحاق العديد من أبناء الشعب الجزائر بصفوفها، في ظل أوضاع مزرية كتشديد

الحصار العسكري والرقابة ونقص الأسلحة إلا أن الثورة التحريرية تمكنت من إجتياز هذه المصاعب وبرهنت على وجودها من خلال القيام بهجوم الشمال القسنطيني القوي في 20 أوت 1955[58]، الذي قاده أحد أبطال الثورة الشهيد **يوسف زيغود**[59].

لقد كان لهجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني نتائج إيجابية بالنسبة لمسيرة القضية الجزائرية والثورة. وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تحس بعمق شعبية الثورة وقوتها، خاصة وأن الهجوم في حد ذاته مهد لمرحلة ثانية هي مرحلة التنظيم والشمولية ما بين 1956 و1958، وهي المرحلة التي زادت من إنتشار صدى الثورة الجزائرية عالميا وكسرت القوقعة التي حاولت فرنسا أن تضعها فيها. وبالتالي دفعت بالعديد من الدول إلى مراجعة مواقفها تجاه القضية الجزائرية، ورأت من الضروري طرحها على هيئة الأمم المتحدة على إعتبار أنها مشكلة دولية.

وهكذا تكون الثورة التحريرية قد خطت خطوة عملاقة. إنطلاقا من مؤتمر الصومام الذي إنعقد في 20 أوت 1956، قصد توضيح أهدافها القريبة والبعيدة وإبرازها كقوة تحررية في العالم[60].

رغم بروز القضية الجزائرية كمحور مهم في السياسة الدولية، إلا أن السلطات الإستعمارية الفرنسية بقيت متشبثة بفكرة الجزائر أرض فرنسية نزولا عند رغبة المعمرين، لكنها فشلت ميدانيا في كسب الرأي العام

الجزائري إلى صفها، فكل محاولاتها الرامية إلى خنق الثورة والقضاء على القضية الجزائرية باءت بالفشل الذريع، خاصة وأنها أصبحت شاملة ومنظمة. وهو الأمر الذي أوصل ديغول إلى سدة الحكم في 13 ماي 1958[61]، ظنا من الفرنسيين أنه بإمكانهم تدارك الوضع في الجزائر، لذا بادر ديغول إلى تغيير الإستراتيجية العسكرية الفرنسية ضد الثورة التحريرية، في إطار حرب شاملة عرفت بحرب الإبادة والتي تعرضت لها بالدرجة الأولى

الأرياف والقوى والمداشر بشدة[62]، منها عملية التاج في منطقة الغربية ما بين فبراير وجويلية من عام 1959. وعملية الشرارة في الحضنة خلال شهر جويلية عام 1959والعمليات العسكريةالأخرى في الجزائر العاصمة مابين جويلية ونوفمبر عام 1959، وكذلك عملية الأحجار الكريمة في قسنطينة في شهر ديسمبر 1959، ثم عملية بريمر في جرجرة وعملية بروميسين في الجنوب الوهراني[63].

إن عمليات الإبادة لم تثن من عزيمة الشعب الجزائري في طرح قضيته على الهيئات وفي المحافل الدولية، قصد نيل الإستقلال، كما أنها لم تقض على الثورة رغم وحشيتها، كما حلم بذلك الفرنسيون، وهذا مادفع بالرئيس الفرنسي "ديغول" إلى المناورة سياسيا، فكان وراء ظهور القوة الثالثة للتفاوض مع فرنسا بإسم الجزائريين قصد سد الطريق أمام الخصم العنيد جبهة التحرير الوطني. هذا إلى جانب الإعلان عن مشروع

قسنطينة 1959-1963[64]، الذي كان يهدف ديغول من وراءه تشويه دوافع إندلاع الثورة، حيث حصرها في الفقر والجوع، وأنها قامت من أجل ملء البطون الفارغة. محاولا في الوقت ذاته إفراغ الثورة من محتواها الجوهري الذي قامت من أجله ألا وهو الإستقلال الكامل.

وأمام فشل هذا المشروع وجه ديغول نداءه المشهور إلى المجاهدين يعرض عليهم توقيف القتال وتسليم سلاحهم مقابل العفوعنهم، وهوالنداء الذي عرف "بسلم الشجعان"[65].

لكن هذا النداء لقي نفس المصير الذي ألم بمشروع قسنطينة، لدلك راح ديغول يلعب أوراقه الأخيرة من أجل إنهاء الثورة، فطرح محاولته الثالثة المتمثلة في مشروع المصير والدولة الجزائرية وذلك في سبتمبر 1959[66].

لقد كان رد فعل الثورة التحريرية سريعا على هذه المقترحات والمشاريع، منذ تعيين ديغول رئيسًا للحكومة الفرنسية في 1 جوان 1958 وقد تجسد ذلك عن طريق إستنزاف هذه القوة، وكذلك الإعلان عن قيام حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر عام 1958[67].

هذا إلى جانب ضرب أهم خط عسكري من طرف المجاهدين وهو خط موريس وذلك في نوفمبر 1958، وكذلك رفض فكرة إنشاء جمهورية جزائرية منفصلة عن الصحراء، فكان رد فعل الجزائري هوالقيام بمظاهرات 11 ديسمبر 1960 تحت شعار "الجزائر المستقلة الموحدة"[68].

2- الأوضاع الخارجية:

كانت أولى هذه الظروف، قيام الحرب الكونية الإمبريالية الثانية 1939-1945، حيث دخلتها فرنسا بقوة شعوب مستعمراتها ومنها الشعب الجزائري الذي دخلها مكرها. وذلك تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري [69].

وهذه الحرب في حد ذاتها كانت نقمة ونعمة في آن واحد بالنسبة للجزائريين، نقمة لأنه زج بهم في حرب ضروس لا تهمهم لا من بعيد ولا من قريب، فكانت وراء قتل معظمهم من أجل فرنسا الجاحدة لا غير. أما كونها نعمة. لكون أنها كانت فرصة لهؤلاء الجزائريين لإيصال قضيتهم وتعريفها للشعوب الأخرى المشاركة في الحرب نفسها. كما تولد عن هذا الإحتكاك نوع من التذمر الشديد لدى الجزائريين جراء معاملة الفرنسيين لهم رغم وجودهم في الصفوف الأولى، ورأوا أنه حان الوقت لرفع صوت الجزائر مهما كان الثمن [70].

إنه الموقف الذي أحست فيه فرنسا الإستعمارية بالخطر الذي أصبح يشكله الجزائريون خاصة بعد إنتهاء الحرب. حيث طالب هؤلاء بحقوقهم الطبيعية، "خصوصا بعد أن شاركوا معهم بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الإحتلال الألماني." [71].

لقد تمخض عن هـذا التخـوف تحويـل فرنسـا لمسـتعمراتها فيمـا وراء البحار إلى ما يعرف بالإتحاد الفرنسي. على غرار العمل الذي قامت به بريطانيا والمتمثل في الكومنويلث البريطاني[72].

ورغم سياسة القمع والإضطهاد التي إنتهجتها فرنسا لخنق صوت الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية. فإن هذه الأخيرة كانت ترى في هذا الظرف الخارجي مناسبة ملائمة. بعد إصدار قرار حل فرنسا لأغلبية الأحزاب السياسية الجزائرية[73]. حيث بادرت إلى إطلاع القوى الدولية آنذاك على القضية الجزائرية، فبعد إنزال الحلفاء لقواتهم في المغرب العربي خلال شهر نوفمبر 1942، حيث كانت الجزائر تعتبر القاعدة الخلفية لهم في هذه الحرب[74]. قامت مجموعة من الجزائريين برئاسة فرحات عباس بتقديم مطالب وطنية إلى قيادة الحلفاء في 10 فبراير 1943، أكدت من خلالها على ضرورة إعطاء الحرية التامة للجزائريين. عن طريق إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية، على أساس حق الإنتخاب الشامل، وتأسيس دستور جديد للجزائر. غير أن السلطات الإستعمارية الفرنسية رفضت قبول هذه المطالب [75]. وأقنعت حلفاءها الأنكليز والأمريكان بأن قضية الجزائر، قضية داخلية، تخص فرنسا وحدها.

إن تشبث الجزائريين بمطالبهم، وعزمهم على إقناع الحلفاء بذلك. دفع فرنسا إلى مهادنتهم، حيث طلبت من الوفد تقديم خطة عمل للمناقشة؛ قصد ربح الوقت عن طريق المماطلة؛ لأن ظروف الحرب العالمية الثانية مابين 1942 و1943 كانت في صالح الألمان[76]، وأنه من مصلحة فرنسا وحلفائها كسب هذه القاعدة الخلفية لهم.

وجاء رد فعل السلطات الإستعمارية الفرنسية سريعا. حيث أعلن ديغول في 12ديسمبر1943 عن بعض الإصلاحات[77]. التي كانت تراها فرنسا ضرورية بالنسبة لسكان الجزائر، وقد دعمت هذا الطرح بإعلانها عن القيام بإصلاحات أخرى ذات طابع سياسي في 7 مارس عام 1944[78]. ونتيجة لذلك. أسس الجزائريون جبهة وطنية عرفت بجبهة أحباب البيان الجزائري[79]. هذه الجبهة التي قوت من عزيمة الحركة الوطنية، من أجل رفع صوت قضية الشعب الجزائري العادلة.

لقد حاولت الحركة الوطنية الجزائرية غير مرة تدويل القضية الجزائرية؛ مستغلة الظروف الخارجية؛ لكن فرنسا الإستعمارية كانت دائما تقف في وجه هذه المحاولات. خاصة أثناء الحرب الكونية الثانية، رغم أن وضعيتها آنذاك كانت حرجة جدا بسبب ضعفها أمام ألمانيا، التي استطاعت إحتلال العاصمة باريس. حيث أكدت فرنسا

على لسان رئيسهافي مؤتمر برازافيل المنعقد عام 1944 أنها لن تتنازل عن أراضيها الموجودة ماوراء البحار[80].

إن بوادر ضعف النظام الإستعماري خلال الحرب الإمبريالية العالمية الثانية زاد من عزيمة الحركة الوطنية في المضي قدما، من أجل تحقيق الإستقلال، حيث أتاحت لها هذه المرحلة من خلال مشاركتها في الحربين العالميتين، من التعرف عن قرب على الصراع الداخلي لهذا النظام الذي بات قاب قوسين أوأدنى من الإنهيار، خاصة بعد أن تأكد مبدء حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال مؤتمر الصلح[81].

إن الإحساس المشترك بالوطنية لدى الشعوب المستضعفة، كان عاملا أساسيا من عوامل التقارب فيما بينها، خاصة مايتعلق بالشعوب المتقاربة جغرافيا وحضاريا[82]، هذا إلى جانب التأثر بالأحداث الدولية البارزة والمهمة، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، منها الخلاف الإيديولوجي الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية مَن جهة والإتحاد السوفياتي من جهة أخرى، هذا الخلاف إنعكس على كل القارة الأوروبية، وبالتالي تأثرت به شعوب المستعمرات نفسها، بعد أن ادعت الكتلة الشرقية ممثلة في حلف وارسو بزعامة الإتحاد السوفياتي أنها حاملة لواء السلام في العالم. وادعت من جهة ثانية الكتلة الغربية

ممثلة في الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أنها تسعى إلى إنشاء عالم حر وديموقراطي [83].

والظاهر أن ظهور هيئة الأمم المتحدة كهيئة دولية تهتم بكل القضايا العالمية العالقة بعد الحرب العالمية الثانية، منها قضية تصفية الإستعمار، فإنها لم تتوان في جعلها قضية دولية، نظرا لخطورتها على الوضع الدولي العام، وهذا ما دفعها إلى إصدار إعلان تصفية الإستعمار، ومنح الإستقلال لكل الشعوب التي لا تزال خاضعة للإستعمار، وأكدت على ضرورة تصفيته دون شروط مسبقة[84].

إنطلاقا من التوجه التوسعي الإستعماري الأوروبي في المناطق الحيوية، والمحافظة عليها برزت قضية إيران[85]، التي أثرت على الوضع الدولي، وتركت إنطباعا إيجابيًا لدى شعوب المستعمرات منها الشعب الجزائري.

ونظرا لتقارب مصر والجزائر كذلك، فقد تأثرت الحركة الوطنية الجزائرية بقضية تنحية الملك "فاروق" في جويلية عام 1952، على يد الضباط الأحرار في مصر العربية الشقيقة وهو الأمر الذي أجبر بريطانيا على سن معاهدة التخلي عن القناة في 19 أكتوبر عام 1954[86]، هذا إلى جانب إنتشار الفكر التحرري الذي جسد على أرض الواقع الدولي، موجة حركات التحرر التي اجتاحت العديد من مناطق العالم كانت

تحت قبضة الإستعمار والتي جاءت نتيجة خيبة الأمل التي أصابت هذه الشعوب جراء وعود الحلفاء الكاذبة في تحقيق الحرية والإستقلال[87].

إن ما ميز موجة التحرر هاته هو حرب الهند الصينية[88]، التي كشفت للجزائريين بالدرجة الأولى حقيقة ضعف الإستعمار الفرنسي الذي زج بهم فيها. فكانت بالنسبة لهم درسا في معرفة معاناة هذه الشعب ومدى تطلعه للإستقلال.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية، أرادت اليابان القوة المتنامية، أن تجعل من آسيا منطقة نفوذ لها بدعوى آسيا للآسيويين. لذا إحتلت منطقة الهند الصينية في سبتمبر 1941[89]. حيث كان الإحتلال الفرنسي قد وصل ذروته في التسلط والظلم في المنطقة نفسها التي أصبح سكانها يعانون الأمرين. الإحتلال الياباني من جهة والإستعمار الفرنسي من جهة أخرى.

هذه الوضعية المزرية، دفعت في البداية سكان منطقة الهند الصينية إلى التكتل تحت حزب وطني هو حزب الهند الصينية بزعامة "هوشي منه"[90]، HO-CHIMINH. الذي ألقي على عاتقه مسؤولية الدفاع على سيادة المنطقة وإسترجاع حقوق سكانها التي سلبت من طرف الإستعمار الفرنسي.

وبدخول اليابان المنطقة عام 1941 زاد من تدهور الأوضاع بعد أن أدرك الهند الصينيون أن الإستعمار واحد سواء كان أوروبيا أوآسيويا. لذا جاء رد الفعل سريعا للإحتلال الياباني تمثل في تأسيس عصبة الإستقلال الفيتنامي[91]، هذه العصبة التي واجهت الإستعمارين معا.

لقد عانت منطقة الهند الصينية أثناء الحرب العالمية الثانية من الإستعمارين الفرنسي والياباني إلى غاية إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام1945، حيث إستبشر سكان المستعمرات خيرا آملين في الإستقلال بناءا على عهود الحلفاء في حالة إنهزام الألمان وحلفائهم[92]. وكانت الهند الصينية من المناطق التي ساعدت الحلفاء في القضاء على اليابانيين وإضعاف قوتها في المنطقة وعوض أن تجازى على ما قدمته من إعانة بشرية للحلفاء بعد نهاية الحرب ويمنح لها الإستقلال، تعرضت مرة أخرى إلى الإحتلال، وهذه المرة من طرف الصين التي سيطرت على المنطقة المتواجدة في جنوب هذا الخط لكن هذه الأخيرة تركت

مكانها لفرنسا لتحل محلها معتبرة أنها صاحبة الحق في ذلك. على أساس أنها إحدى مستعمراتها القديمة.

إن تفاقم الوضع داخل منطقة الهند- الصينية جراء تداول دول قوية على إحتلال المنطقة، أدى إلى زيادة معاناة سكانها وتشتيتهم[93]، لكنه في نفس الوقت زاد من وعيهم وترسيخ فكرة الإستقلال أكثر من السابق.

وهذا ما أدى إلى تشكيل حكومة ثورية قوية في هانوي بزعامة هوشي منه في 07 سبتمبر 1945[94].

لكن فرنسا لم يكن يعجبها هذا العمل الذي من شأنه تعريض مصالحها إلى الخطر خاصة وأنها لم تتنازل على مستعمراتها أثناء الحرب العالمية الثانية فكيف لها أن تعترف لها بالإستقلال بعد الحرب لذلك إستبعدت كل سياسة إستقلالية في فرنسا ما وراء البحار[95].

ومحاولة منها الإحتفاظ بالفيتنام حيث مركز قوتها بالمقارنة مع الإقليمين وهما اللاوس وكمبوديا، رأت من الضروري عقد إتفافيتين معهما حول منحها الإستقلال الذاتي في إطار الإتحاد الهند الصيني الفرنسي فكانت المعاهدة الأولى مع كمبوديا في جانفي 1947 والثانية مع اللاوس في أوت 1947[96].

لقد وجد الصراع الإيديولوجي ضالته في هذه المنطقة بين المعسكرين حيث إنحازت أمريكا إلى حليفتها فرنسا في الوقت الذي رأى فيه الإتحاد السوفياتي ضرورة إثبات تواجده في المنطقة معتمدا في ذلك على سياسة تحرير الشعوب الضعيفة وهو الأمر الذي شجع سكان المنطقة على القيام بحرب العصابات بزعامة هوشي منه ضد التواجد الفرنسي[97]، وهذا ما أدى إلى توسيع مجال نشاط الكتلة الشيوعية في آسيا، حيث

إنضمت حكومة هوشي منه إليها وسارعت الكتلة الشرقية إلى الإعتراف بها [98].

وأمام هذه التطورات التي سمحت للمعسكر الشرقي من إحتلال المواقع الإستراتيجية في آسيا، حاول المعسكر الغربي من جهته إتخاذ نفس الإجراء قصد وضع حد للزحف الشيوعي في المنطقة لذا بادرت فرنسا إلى إنشاء حكومة موالية للغرب بزعامة "باؤدي" سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الإعتراف بها [99].

إن تمزيق منطقة الهند الصينية إلى أشلاء متناثرة، زاد من سوء الوضع. وفتح مجال المواجهة العسكرية في أكثر من جبهة بين حكومة هوشي منه وفرنسا وأصبحت حرب جيوش بين الطرفين عكس ما كانت عليه في السابق (حرب عصابات) ورغم إعتماد فرنسا على الحلف الأطلسي في هذه الحرب الضروس وإشراك غيرها فيها بالقوة[100]. فإن الثوار الفيتناميين تحت قيادة الجنرال جياب تمكنوا من كسر شوكة الفرنسيين وإلحاق الهزيمة بهم في معركة ديان بيان فو[101]، التي وصل صداها الجزائر ونقل أحوالها العديد من الجزائريين الذين شاركوا فيها، وحفزت شعب الجزائر أكثر من السابق على نصرة قضيتهم، خاصة بعد إقرار مؤتمر جنيف 1954 على إنسحاب التواجد الفرنسي من المنطقة[102].

أما على الساحة المغربية فقد إستطاعت الحرب العالمية الثانية إدخال تغييرات مهمة بعد النكسات المتتالية التي ألحقت بفرنسا، كانت بدايتها إحتلال العاصمة باريس من طرف الألمان، ثم الهزيمة المرة التي لحقت بها في الفيتنام على يد الجنرال جياب، وهذا ما سمحت لدول المغرب العربي الواقعة تحت الإستعمار الفرنسي بالمطالبة بالإستقلال خاصة بعد تبلور فكرة الكفاح المسلح بعد نهاية الحرب العالمية مباشرة، والتفكير في الكفاح المسلح هو تفكير كان موجودا بصفة عامة في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى[103].

لم تكن تونس ولا المغرب الأقصى بمعزل عن الجزائر، بل عم الإحتلال الفرنسي كل أقطار المغرب العربي الثلاثة. رغم أن الإستعمار الفرنسي حاول غير مرة من أن يفرق بين القضية الجزائرية إنطلاقا من إعتباره أرض الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، والقطرين المغربيين تونس والمغرب، وعلى الرغم من إختلاف الظروف السياسية بين الأقطار المغربية الثلاثة بحكم نوعية السياسة الإستعمارية المطبقة عليها، إلا أن فكرة الإستقلال كانت واحدة بالنسبة لها، وبالتالي فإن التأثير كان متبادلا فيما بينها، فقد تأثرت الجزائر بالأحداث المأساوية التي ألمت بتونس الشقيقة جراء ممارسات نظام الحماية ضد أعضاء الحركة الوطنية إبتداء من عام 1944[104]. غير أن هذه الممارسات لم تثن من عزيمتهم حيث وصل الحبيب بورقيبة الذي تزعم الحزب الدستوري الجديد إلى

القاهرة[105]، طالبا تأييد ومساندة دول الجامعة العربية لنضال الحركة الوطنية التونسية ضد الحماية الفرنسية [106].

وقد مكنته هذه الزيارة من الإتصال بلجنة تحرير المغرب العربي الذي كان يرأسها آنذاك الأمير عبد الكريم الخطابي[107]، الذي إليه مهمة أمانة اللجنة، وتمكن إثرها من تكوين روابط أخوية مع إخوانه المغاربة [108] لكنه عاد إلى تونس محملا بمشروع تفاوضي مع سلطات الإحتلال من أجل الإستقلال، وهوالأمر الذي كان يرفضه دائما الزعيم التونسي صالح بن يوسف الذي إستغل فرار بورقيبة إلى القاهرة، وعقد مؤتمرا عاما في 23 أوت عام 1946 طالب فيه بالإستقلال التام عن الحماية دون قيد أوشرط [109]، إلا أن ظهور إتجاه داخل تونس بزعامة بورقيبة يدعو إلى التفاهم السياسي مع الإحتلال هدفه ضرب الإتجاه الثوري الذي تزعمه صالح بن يوسف من جهة ومن جهة أخرى محاولة الضغط على فرنسا لإرغامها سياسيا على منح الإستقلال وهذا ما دفع فعلا بوزير الداخلية الفرنسي آنذاك "روبرشومان" أن يصرح في 10 جوان عام 1950 بأن فرنسا تهدف من خلال سياستها داخل تونس إلى منح الشعب التونسي الإستقلال الذاتي[110].

وقد جسدت فرنسا هذا الطرح السياسي بالسماح بتشكيل حكومة تونسية في أوت 1950 برئاسة محمد شفيق وبمباركة من بورقيبة نفسه،

الذي كانت عودته من القاهرة مخطط لها باعتبار أن فرنسا هي التي سمحت له بالعودة إلى تونس [111]، خاصة بعد ظهور التيار الثوري الإستقلالي بزعامة صالح بن يوسف الذي لا يخدم مصالحها بتاتا. لذا فإن عودة بورقيبة بالنسبة لفرنسا تعني إنجاح سياستها الرامية إلى إبقاء تونس تحت مظلتها من خلال الحكم الذاتي[112] وهي السياسة التي باركتها فرنسا حتى وإن كانت تهدف إلى إستقلال تونس، فإن هذه التطورات السلمية رفضها المعمرون الفرنسيون إبتداء من عام 1952، حيث إنفجر الوضع بين المعمرين والتونسيين حاول الدستوريون الجدد بزعامة بورقيبة إحتواء الإنتفاضة لصالحهم[113] لكن هذه الإنتفاضة المسلحة لم تنحصر فقط في الأعمال التخريبية التي تبناها الحزب الدستوري الجديد. بل كانت هناك قوى وطنية أخرى طعمت هي الأخرى العمل المسلح وكانت تؤمن بإستقلال تونس وأقطار المغرب العربي وقد إنعكس عملها الثوري على القضية الجزائرية[114].

وإذا كان الحزب الدستوري التونسي يهدف إلى تطبيق سياسة المراحل معتمدا على مبدأ خذ وطالب فإن السلطات الإستعمارية اضطرت تحت الضغط الشعبي إلى دخول المفاوضات مع حكومة شفيق المدعمة بالحزب الدستوري الجديد في عام 1951[115] خوفا من تنامي التيار الثوري وتعميم الثورة. في الوقت الذي ضغط فيه المعمرون على حكومتهم وعارضوا بشدة التطور السلمي نحو إستقلال تونس وبالتالي خضعت سلطات

الإحـتلال إلى منطـق معمريهـا وسـايرتهم دون تـردد لكنهـا أكـدت علـى ضـرورة تطبيـق برامجهـا الإصـلاحي لا سـيما مـا يتعلـق بالجوانـب الإجتماعية والإقتصادية والإدارية [116] دون الجانب السياسي.

لكن تعثر المفاوضات أمام تمسك الحركـة الوطنيـة بمطالبهـا، وتعنـت المعمـرين في مـوقفهم الـرافض لأي حـل سـلمي تفاوضـي، أدى إلى تـأزم الوضع الداخلي، فعمدت فرنسا إلى فرض الحكم العسكري، وأمام إشتداد المقاومة المسلحة نتج عن ذلك إعتقال العديد من زعماء الحزب الدستوري وعلى رأسهم بورقيبـة وهـروب بعـض أعضـاء التيـار الثـوري إلى القـاهرة ومنهم صالح بن يوسف ومحمد بدرة الذين تمكنـا مـن الإلتحـاق بمكتـب المغرب العربي مع بداية عام 1952[117].

هذه التطورات الـتي شـهدتها السـاحة التونسية كانـت وراء تشـديد باريس لقبضتها الحديدية على المقاومة المسلحة لذا أرسلت مقيما عامًا إلى تـونس مـع مطلـع عـام 1952 قصـد زيـادة ترسيخ وجودهـا العسـكري والسياسي داخل الأراضي التونسية[118]، في الوقت نفسـه إسـتغل بعـض أعضـاء حكومة محمد شفيق التونسية فرصة إنعقاد الجمعية العامـة للأمـم المتحدة وطرحوا القضية التونسـية علـى المجـتمعين الـذين رفضـوا إدراج قضية تونس ضمن جدول أعمال الجمعية وإعتبروها قضية داخلية تخـص فرنسا[119].

وكرد فعل وطني على سياسة فرنسا عقد التونسيون مؤتمرا سريا في العاصمة تونس في 17 جانفي 1952، قرروا بموجبه إلغاء نظام الحماية وإعتبروا المعمرين جالية أجنبية لكن فرنسا ردت على هذا الإجراء بعنف ضد التونسيين فقامت بعمليات الإعتقال بين صفوفهم، لكن هذه الإجراءات التعسفية لم تثن من عزيمة التونسيين الذين جعلوا من عام 1952 بداية حملة واسعة، الهدف منها تطهير الصف التونسي من عملاء فرنسا، وتنظيم عمليات مسلحة ضد الفرق العسكرية الفرنسية(120).

وقد إستمر الوضع إلى غاية عام 1954، حيث تحولت العمليات المسلحة إلى ثورة عارمة ضد الجيوش الفرنسية في القرى والمدن التونسية. وقد وجد المقاومون التونسيون مساندة كبيرة من طرف إخوانهم الجزائريين الذين جعلوا من المناطق الشرقية للحدود الجزائرية التونسية ملجئا مضمونا لإخوانهم التونسيين كما إلتحق بهم العديد من الجزائريين(121).

وقد ساعد هذا الإلتحام المعنوي على ظهور جيش التحرير التونسي المدعم بالقوى الوطنية والذي ألقى على كاهله قضية إستقلال الشعب التونسي وبالتالي استطاع استقطاب القاعدة الشعبية إليه وفرض سياسة الأمر الواقع على السلطات الفرنسية مع إقناع الرأي العام العالمي بالقضية التونسية.

وهنا ظهر جمود السياسة الفرنسية وعجزها في إيجاد الحلول لقضايا مستعمراتها التواقة للإستقلال إنطلاقا من الهند الصينية بآسيا إلى المناطق الإفريقية "ولهذا بدت السياسة التي نادى بها مانديس فرانس بإسم الحزب الراديكالي قبل أن يستدعى لرئاسة الحكومة في نهاية ربيع 1954 جريئة للغاية، وكان ذلك إحدى العوامل التي جعلته يستدعى لرئاسة الحكومة إثر هزيمة ديان بيان فوالشهيرة في 08 ماي 1954[122].

ومعنى ذلك أنه أصبح لزاما على فرنسا إيجاد حل للقضية التونسية قبل أن يستفحل أمرها وحتى لا تنتقل عدواها للجزائر. وبالتالي يفتح المجال للجزائريين للمطالبة بإستقلالهم على غرار إخوانهم التونسيين لذا بادرت فرنسا مرة أخرى إلى تهدئة الأوضاع داخليا، حيث قام منديس فرانس بزيارة إلى تونس طرح خلالها موافقة باريس على مبدء الحكم الذاتي للتونسيين. على أن تتم العملية عن طريق مفاوضات مسبقة لذلك [123]، وقد تم ذلك بين الوفد التونسي بقيادة الطاهر بن عمار والحكومة الفرنسية [124].

لكن إندلاع ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر فتح أمام فرنسا هوة كبيرة، دفعتها إلى الإسراع بالإعتراف بإستقلال تونس حيث أصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر 1954 ضمن سلامة

التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات.. ووافق على ذلك الحبيب بورقيبة ومجموعته الدستورية"[125] وبقيت المفاوضات قائمة بين الطرفين بعد سقوط حكومة منديس فرانس في 5 نوفمبر 1955 إلى أن إنتهت بإتفاقية مشتركة في 3 جوان 1955 أعطت تونس الحكم الذاتي ومما جاء في هذه الإتفاقية مايلي :

أولا: يعطى لتونس حكمها الذاتي شريطة حماية المصالح الفرنسية وصيانة العلاقات مع الحكومة الفرنسية.

ثانيا: لفرنسا وحدها الحق في الإحتفاظ بالسياسة الخارجية لتونس وكذلك الدفاع، والأمن الداخلي.

ثالثا: إحتفاظ المستوطنين الفرنسيين بكامل إمتيازاتهم في تونس.

رابعا: الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية لتونس مع إعتبار الفرنسية لغة غير دخيلة.

خامسا: تنفذ الإجراءات اللازمة من طرف القائد العام الفرنسي للدفاع عن المصالح الفرنسية إذا تعرضت إلى الخطر[126].

وإذا كانت بنود هذه الإتفاقية لا تتماشى ومعنى الإستقلال فإن جماعة الحزب الدستوري الجديد والملاك الكبار التونسيين رحّبوا بها ونتج عن ذلك تشكيل حكومة برئاسة الطاهر بن عمار ضمت ستة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد لكن الإتفاقية المشؤومة لقيت من جهة أخرى معارضة قوية تزعمها الوطني التونسي صالح بن يوسف[127].

وقد توالت الإتفاقيات بين تونس وفرنسا، قصد تشديد الخناق على تونس التي لم تكن قد تمتعت باستقلال كامل، ومع ذلك قبلت بسياسة المراحل التي أوصلتها إلى انتخاب جمعية تأسيسية في 25 مارس 1956، فاز فيها الحبيب بورقيبة أمام الطاهر بن عمار وبالتالي شكل هذا الأخير أول وزارة تونسية مستقلة [128]، ليفتح المجال للجزائرين لخوض غمار الحرب ضد فرنسا والمضي قدما من أجل رفع صوت القضية الجزائرية.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد تابع الجزائريون بإهتمام التطورات التي طرأت على هذا القطر. وكانت أبرزها ثورة الريف بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي. هذه الثورة التي أقلقت السلطات الإستعمارية خاصة الفرنسية منها ورأت أنه أصبح من الضروري مواجهتها حتى لا يستفحل أمرها وتنتشر عدواها في إفريقيا الإسلامية [129] وهو الهاجس الذي أقلق بالدرجة الأولى المقيم العام الفرنسي "ليوتي" الذي حذر حكومة بلاده من مخاطر هذه الثورة وإنعكاسها على الوضع في المغرب العربي عامة بحكم الروابط الأخوية بين سكان المنطقة[130].

وما يثبت صحة هذه الروابط وتخوف فرنسا منها هو تشديدها الرقابة على أغلبية الوطنيين قصد تجميد نشاط الحركات الوطنية والطرد العشوائي لبعضهم حيث أقدمت على طرد الجزائري إبراهيم الطفيش إلى

مصر في فبراير 1929[131] وحتى الأمير خالد نفسه تعرض للطرد حيث نفي هو الآخر من الجزائر في إتجاه مصر عن طريق مرسيليا[132].

كما أن هاته الحرب المعلنة في المغرب الأقصى ضد الإسبان والفرنسيين معا دفعت بسكان الجزائر تلبية نداء الجهاد الذي أعلنه عبد الكريم الخطابي لكل سكان المغرب العربي[133]، قصد تحرير المنطقة بأكملها من براثن العدو.

لقد كانت ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي تحمل في طياتها روح ثورة عارمة إنطلقت من المغرب الأقصى ليصل صداها إلى الجزائروتونس[134]، ومعنى ذلك أن الوجود الإستعماري في هذه المنطقة لن يعمر طويلا مالم تسارع فرنسا وإسبانيا للقضاء عليها محليا. لكن فرنسا بحكم إحتلالها للجزائر فإنها لم تتمكن من إيقاف صدى هذه الثورة حيث تأثر سكان الجزائر من مدن عدة بأحداثها[135]، هذا إلى جانب الشخصيات الجزائرية العديدة التي تأثرت هي الأخيرة بهذه الثورة وأيدت زعيمها الأمير عبد الكريم الخطابي في جهاده ضد الأعداء. منهم الأمير خالد، ومحمود لكحل وجزائريا آخر يدعى الطيب وكلهم طالبوا بشدة إيقاف الأعمال العسكرية الوحشية المسلطة على إخوانهم المغاربة[136]، كما تجلت روح التأييد والمساندة الجزائرية لثورة الريف من خلال المظاهرات الكبيرة التي شهدتها الجزائر والتي طالب من خلالها المتظاهرون إيقاف

الدمار الإستعماري وإحلال السلم إلى جانب الإعتراف بجمهورية الريف بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي[137].

غير أن تحالف الأعداء[138]، ضد هذه الثورة عجل بالقضاء عليها لكنها في نفس الوقت تركت صدى عميقا في نفوس كل المغاربة على حد سواء وخلقت بينهم إستمرارية النضال لرفع صوت المغرب العربي لدى كل الأمم.

ولئن لم تتحقق ثورة الريف ما كانت تصبوإليه كمرحلة أولى وهي تحقيق فكرة الإستقلال، فإنها مهدت الطريق لسكان المغرب العربي عموما والجزائريين بوجه خاص لنفض الغبار على قضيتهم. ومواصلة النضال من أجلها "وإن لهذه الثورة دينا في عنق كل مغربي فهي التي فتحت له أبواب الأمل وكانت مغلقة، وأيقظت روحه وكانت نائمة وجردت عهد الأبوة وكان منسيا[139].

لقد سمحت الظروف التي فرضها العدوعلى المغرب الأقصى إلى ظهور مايعرف بالظهير البربري الذي يعتبر وجها من وجوه السياسة الإستعمارية الفرنسية القائمة على مبدأ فرق تسد. ووحشية إستعمارية لضرب الوحدة الوطنية داخل المغرب الأقصى، وبالتالي فإن هذه الفترة من تاريخ هذا القطر كانت حافلة بالفعل ورد الفعل بين العدو والمغاربة

في ظل تصادم متصاعد على العدو نفسه[140]، الذي كان يهدف باطنيا إلى ضرب الحركة الوطنية المغربية عن طريق سياسته البربرية هاته.

لقد أصدر السلطان المغربي وبتوقيع منه الظهير البربري في 16 ماي 1930[141]، الذي جاء تكريسا للهيمنة الإستعمارية وتطبيق سياستها الرامية إلى تفتيت وحدة الشعب المغربي. وقد سبق وأن أصدرت السلطات الإستعمارية ظهائر مباشرة منها ظهير عام 1914. وهي السياسة التي تجسدت بعد أن فرض الإستعمار الفرنسي حمايته على المغرب الأقصى وكل الظهائر السابقة عبارة عن تمهيدات لظهير عام 1930 المشؤوم الذي أصدرته السلطات الإستعمارية الفرنسية، وبأمر منها. ويتلخص في محور أساسي واحد هوتطبيق العرف المحلي عوض الشريعة الإسلامية على القبائل البربرية في المنطقة مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية داخل مناطق تواجدها[142].

وقد صيغ الظهير بعبارات قانونية مقتضبة، وجافة؛ فكان أكبر محنة سياسية واجهها المغرب الأقصى في ظل الهيمنة الفرنسية، وكرد فعل مباشر لهذه السياسة إنفجرت موجة شعبية عارمة ضد الظهير البربري داخل المغرب الأقصى والدول العربية والإسلامية[143]. منها الجزائر بحكم قربها وإحتكاكها بالمنطقة، خاصة وأن حركة معارضة الظهير البربري مافتئت أن تجسدت في الشعور القومي الوطني والديني لكل

سكان المغرب العربي، هذا الشعور الذي كان وسيلة من وسائل الضغط الفعال للحركة الوطنية المغربية التي إستطاعت إرغام العدو الفرنسي على التراجع عن هذا الظهير خوفا من زيادة سخط السكان وإنتشار العدوى إلى المناطق المجاورة للمغرب الأقصى. وعلى هذا الأساس فإن السياسة البربرية التي إعتمدتها فرنسا داخل المغرب الأقصى بقيت عموما عنصرا هاما في الإستراتيجية المطبقة في منطقة نفوذها.

لقد كان لصدور الظهير البربري في المغرب الأقصى صدا كبيرا في العالم العربي والإسلامي فكان وراء تعالي الإستنكارات وتحريك الأمة العربية ضد هذا السرطان، وقد جسد الأمير شكيب أرسلان رفضه لهذا المرسوم بزيارته للمنطقة مباشرة(144)، بعد صدوره وهناك ثمة إجماع على أن عام 1930 هو نقطة البداية الفعلية للحركة الوطنية المغربية وأن سبب الإنطلاقة هوهذا الظهير المشؤوم الذي كان يرمي إلى تشتيت الشمل وضرب العقيدة وتمزيق الشعور الوطني والمساس باللغة العربية(145).

هذه المعطيات أفرزت نقلة نوعية في صفوف الحركة الوطنية المغربية تمثلت في تنظيم صفوفها من جديد في إطار تكتل موحد بين شطرى المغرب الأقصى والذي كان وراء بروز كتلة العمل الوطني التي بدورها نادت من أجل إستقلال المغرب بشطريه الأول الذي كان تحت النفوذ الإسباني والثاني الواقع كذلك تحت السيطرة الفرنسية، وكانت نتيجة

هذا النضال هو إصدار ميثاق وطني مشترك في 13 أكتوبر 1937[146]،

وقد زاد هذا العمل الوطني من قوة الشماليين، حيث تمكنوا من خلاله توسيع أعمالهم السياسية وتنظيم أنفسهم عن طريق فتح باب الإنضمام إلى كتلة العمل الوطني؛ حيث سجل دخول التنظيم الجديد كل من الطيب بن نونة والسيد التهامي الوزاني وكلاهما أسهما في تأسيس حزب الإصلاح[147]، هذا إلى جانب عبد الخالق الطريس وغيره من وطني الشمال، هذا الأخير هو الذي أعلن عن إنبثاق حزب الإصلاح في الثلاثينات عن الكتلة الوطنية شمال المغرب الأقصى[148]. لينتشر في كل أرياف الشمال عام 1936[149]، وهو الحافز السياسي الذي كان وراء ظهور حزب جديد هو حزب الوحدة الوطنية المغربية بزعامة السيد محمد المكي الناصري[150].

ونظرا لإنتشار هذا الحزب في الشمال حاولت السلطات الإستعمارية الإسبانية إستدراج زعامته إلى صفها قصد الحد من نفوذ حزب الإصلاح، وخلق مواجهة بين أبناء الوطن الواحد. غير أنها لم تفلح بسبب توحيد صفوف المغاربة. وتقريب وجهات نظرهم حيث توجت بتقرير حول السياسة البربرية الفرنسية في مجهوداتهم بالتوقيع على ميثاق وطني بين حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية[151].

نجم عن هذا التكتل المغربي تصور مغاير للسياسة الإستعمارية القائمة على نظرية "فرق تسد" وهذا التصور القائل بالتخلى عن فكرة الإصلاح كمرحلة أولى لنيل الإستقلال وضرورة العمل بمضمون فكرة جديدة هي الإستقلال أولا ثم الإصلاح كمرحلة ثانية[152]، لكن الأوضاع داخل المغرب تغيرت مع بداية عام 1938 حيث عادت سياسة المضايقات والقمع ضد الوطنيين من طرف الإقامة العامة الإسبانية إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 التي أتت على مابقي من أمل في إسترجاع السيادة المغربية[153]. لكن الأمل الذي حاول الإستعمار قطع أواصره، تجدد ثانية بعد نهاية الحرب الكونية الثانية وإنبعث الوعي القومي من جديد لدى الحركة الوطنية بشقيها الشمالي والجنوبي ومرد ذلك بعض الأحداث الهامة منها هزيمة فرنسا على يد الألمان وهو الأمر الذي حط من كبريائها في نظر المغاربة وجعلهم يدركون ضعفها مثل إخوانهم التونسيين والجزائريين على وجه التحديد. فكان هذا الإنهزام حافزا في رفع معنوياتهم، كذلك نهاية الحرب كانت بالنسبة لهم تعني نهاية الإستعمار وذلك عن طريق التعبير عن رغبتهم في تقرير مصيرهم[154]، كما أن نشاط بعض المواطنين المغاربة كلل بإنشاء حزب سياسي موحد يمثل الشعب المغربي ويطالب بحقوقه هوحزب الإستقلال[155].

هذا إلى جانب دور ملك المغرب في تعريف الحلفاء بوضعية الشعب العربي وقد توجت مجهوداته بعقد مؤتمر في الدار البيضاء، في 5 جويلية عام 1943 والذي حضره إلى جانب الملك الرئيس الأمريكي تيدور روزفلت[156]، وإنطلاقا من هذا المنحى بدأت فكرة الإستقلال تتجسد عبر مراحل النضال الوطني المغربي وهذا مالم ترض به فرنسا التي إستنكرت نشاط الحركة الوطنية المغربية خاصة قيام حزب الإستقلال الذي نادى مباشرة بعد تأسيسه إلى الإستقلال وإلغاء الحماية، وعمل على تدويل القضية [157].

وفي 9 أفريل 1947 زار ملك المغرب مدينة طنجة وألقى بها خطابه الشهير الذي نادى فيه بعروبة المغرب ورفض فكرة خلق إتحاد مغربي-فرنسي خاصة وأن فرنسا بعد إنتهاء الحرب عادت إلى مستعمراتها بالمغرب العربي وهي تحمل سيف الإنتقام، وهذا التحدي المغربي يعني القطيعة الحقيقية والنهائية بين سلطة الحماية والسلطة المغربية [158]، ومن هنا بدأت المؤامرة ضد الإتجاه الوطني، والعمل على الإطاحة برموزه، وكان أولها الملك نفسه، حيث إستعانت السلطات الإستعمارية الفرنسية بمعية من المقيم العام الفرنسي للمغرب الجنرال جوان الذي حرض بعض الموالين له وعلى رأسهم العميل الجلاوي باشا. بمراكش بنبذ بيعة السلطان والحط من هيبته [159]، والتهجم على حزب

الإستقلال وعلى أغلبية رجال الدين والقياد والباشوات الوطنيين مبديا تعلقه بفرنسا وتشدقه بها [160].

حاولت فرنسا أن تفرق بين أفراد الشعب المغربي معتمدة في ذلك على عملائها وهو الأمر الذي دفع إلى تدهور الموقف بين القصر وسلطات الحماية التي هددت بتنحية الملك عن العرش بالقوة[161].

وبعد أن توفرت لفرنسا كل مبررات التدخل في سياسة القصر، قام الجنرال جوان بحل الديوان الملكي يوم 24 فبراير 1951. وعمد على تشويه الملك عن طريق الإشاعة وخلق الفوضى بين سكان المملكة ثم هجم على فاس والرباط وحاصر القصر الملكي[162].

على الرغم من إجبار الملك على إمضاء إتفاق يقضي بالتنديد بحزب الإستقلال[163]، إلا أن القضية المغربية طرقت باب هيئة الأمم المتحدة وأدرجت في جلسة يوم 14 ديسمبر 1951، لكن الجمعية العامة كعادتها عندما تتطرق إلى قضية من قضايا المستعمرات تغض الطرف عن مآسي الشعوب، وذلك تحت ضغط الدول الإستعمارية؛ وهذا ماحدث بالنسبة لقضية المغرب الأقصى التي أجلت مناقشتها[164].

لكن تعنت إدارة الحماية في إخماد صوت الإستقلال دفعها إلى تلغيم أجواء المغرب التي سمحت لها بإقالة الملك وإحلال محله أحد الخونة من عملائها وهو محمد بن عرفة[165].

ومنذ تاريخ نفي الملك إندلعت شرارة الثورة في المغرب ضد سلطات الحماية بقيادة حزب الإستقلال إلى غاية نوفمبر 1954 حيث إنفجرت ثورة التحرير الجزائرية التي فتحت جبهة ثانية لفرنسا فأجبرت الحاكم "ادغارفور" على إنتهاج سياسة جديدة في المغرب[166]. بعد أن كشفت عن وجود إتصالات بين الجزائريين والمغاربة. في الوقت الذي كانت تعاني فيه فرنسا من ضربات جيش التحرير التونسي وبالتالي رأت من الضروري التراجع عن سياسة المواجهة في المغرب للتمركز في الجزائر وتجنب حرب الإستنزاف، وقد تجسد هذا التراجع في عودة الملك محمد الخامس إلى بلاده بعد الزيارة التي قام بها الجنرال الفرنسي كاترو إلى مدغشقر مقر إقامة الملك المغربي الذي قدم له إعتذارات الحكومة الفرنسية مع قبول مبدأ الإعتراف بالإستقلال وإلغاء نظام الحماية[167].

وبناء على المباحثات الثنائية التي دارت في 6 نوفمبر 1955 ـ تحصلت المغرب الأقصى على الإعتراف بها كدولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا بروابط دائمة[168].

وفي 16 نوفمبر 1955 إلتحق الملك محمد الخامس بالمغرب وعزل محمد بن عرفة عن العرش، حيث عهد في 7 ديسمبر 1955 إلى السيد مبارك البكاي إلى تأليف أول وزارة وطنية مغربية تتكون من 19تسعة عشر وزيرا[169].

ومع مطلع شهر فبراير 1956 بدأت المفاوضات الثنائية في باريس ترأس الوفد المغربي رئيس الوزراء مبارك البكاي وترأس الوفد الفرنسي وزير الخارجية السيد "بينو" وتوجت هذه المفاوضات بإصدار بيان مشترك في 2 مارس 1956 أعلن فيه عن إستقلال المغرب الأقصى[170]

الهوامش

1- من هؤلاء المجاهد الأستاذ محمد الطيب العلوي في كتابه: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، 1992، ص21.

2- حمدان بن عثمان خوجة الجزائري: المرآة (لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر). تعريب وتقديم وتعليق، محمد بن عبد الكريم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1972، ص11.

3- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 1982، ص ص 42-43.

4- تتمثل هذه السياسة في إغلاق المدارس العربية، وإعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ومنع تدريسها، وحل محلها اللغة الفرنسية، وهو الأمر الذي جعل التعليم العربي يبقى معدوما بالنسبة للجزائريين لفترة طويلية، حول الموضوع أنظر :رابح تركي: التعليم القومي والشخصيةالجزائرية، ش ون ت، الجزائر 1981، ص ص105-106.

5- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930-1945، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص ص 170-171.

6- تمثل هذا التنظيم في ظهور عدة أحزاب وطنية كان على رأسها حزب الشعب الجزائري عام 1937 وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية عام 1946، حول الموضوع أنظر بالتفصيل:

MAHFOUD KADDACHE et DJILLALI SARI; L'Algérie dans l'histoire, la resistance politique 1900-1954. t.5, O.P.U. alger 1989 ،pp.77 à 97.

7- محفوظ قداش: الأمير خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص ص41-42.

8- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص ص 114 إلى 116.

9- MAHFOUD KADDACHE; Histoire du nationalisme algerien, 2ème édition.

،E.N.A.L, alger 1993, pp 481 à 488 .Edition, t.1.

10- CLAUDE COLLOT et JEAN ROBERT HENRY: Le Mouvement national algerien, 1912-1954, 2ème édition, O.P.U, Alger 1981, pp 25 à 29.

11- المقصود هنا هونجم شمال إفريقيا عندما أصبح جزائريا محضا.

12- إنعقد هذا المؤتمر بالعاصمة البلجيكية بروكسل ما بين 10 إلى 15 فبراير عام 1927 وقد مثل الجزائر مصالي الحاج. أما تونس مثلها الشاذلي خير الله.

13- نقصد هنا مشروع موريس فيوليت عام 1933، الذي نص على منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين دون سواهم. أنظر في ذلك:

MOHAMED GUENNANECHE et MAHFOUD KADDACHE: Le parti du peuple algérien, O.P.U, Alger, p54.

14- SARRASIN (Paul-emil); La crise algerienne, Paris 1949, p.761.

15- بعد إعتقال زعيم حزب الشعب الحاج مصالي في أكتوبر 1939 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بحل الحزب ومنع جريدة الأمة لسان حاله من الصدور وكان ذلك في سبتمبر عام 1939. أنظر في ذلك:

- NOUSHI (André): La naissance du nationalisme algérien.

16- لقد تعرض الحاج مصالي إلى الإعتقال عدة مرات كان آخرها مع بومدين معروف وعمار بوجريدة وخليفة بن عمار وزكريا مفدي والشاذلي المكي وابن العقبي ومحمد خيضر وعلاوة بومعزة وقدور التركي ومحمد فلية ومحمد ميمشاوي وغيرهم، أنظر في ذلك، سعد الله، الحركة الوطنية 1930-1945 مرجع سابق، ص176.

17- إنطلاقا من سياسة الضغط المستمر على الحركة الوطنية، فقد فرضت الإقامة الجبرية على زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيخ عبد الحميد بن باديس من الحرب العالمية الثانية إلى غاية وفاته في 16 أفريل 1940، أنظر في ذلك، الخطيب: جمعية العلماء، مرجع سابق، ص142.

18 - KADDACHE et SARI; Op.cit pp.80-81

19- شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1986، ص150.

20- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص203.

21- لقد وضع الدكتور جمال قنان مقارنة موضوعية بين ماذكرته المصادر الفرنسية وماأعلنته القوى الوطنية أثناء مجازر 8 ماي 1945، أنظر بالتفصيل قنان، مرجع سابق، ص205.

22- مما بادرت به السلطات الإستعمارية الفرنسية في هذا الشأن هو إصدار قانون العفو العام في حق العديد من الجزائريين الذين شاركوا في هذه المظاهرات، أنظر في ذلك: الحركة الوطنية 1930-1945، مرجع سابق، ص ص. 235-236، وكذلك:

SARRASIN; Op.cit, pp 128 à 130.

23- في هذا الشأن تلقى زعيم حزب الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية توصية من عبد الرحمان عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية يوضح له فيها أنه من الضروري العمل على التعريف بالقضية الجزائرية عالميا، أنظر في ذلك: إبن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي السياسي، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص ص 225-226.

24- حول الظروف التي ظهر فيها حزب الشعب في حلة الجديدة هي حركة الإنتصار للحريات عام 1946، أنظر:

KADDACHE et SARI; Op.cit, pp 96-97.

25- KADDACHE et SARI: Op.cit, p.97

26- فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا التي ظهرت بعد إندلاع الثورة هي التي حملت على عاتقها مسؤولية النضال داخل التراب الفرنسي وإستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الجزائريين ومن أبرز أعضائها محمد بوضياف والبجاوي ومحمد بوداود: أنظر في ذلك إبن العقون :مصدر سابق، ص ص 403-404.

27- كان أهمها المؤتمر الذي إنعقد في لندن يومي 12 و13 جوان 1949، تحت شعار "مؤتمر الشعوب ضد الإمبريالية" وقدمت فيه حركة الإنتصار لائحة ضد الإستعمار الفرنسي، أنظر: إبن العقون، نفسه، ص ص 28-29.

28- وجدت حركة إنتصار الحريات الديموقراطية في بعض الجرائد الوطنية قوة ضاربة، بإمكانها إشعار العالم بمعاناة الشعب الجزائري، ومن أهمها جريدة الأمة وصوت الأحرار والمغرب العربي والجزائر الحرة: أنظر بالتفصيل:محمد ناصر : الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص ص .44-45

29- AHMED MAHSAS: Le Mouvement Revolutionnaire en algerie, edition Harmattan. Paris 1979, p260.

30- من النتائج السلبية التي أثرت على الجزائريين هي إرتفاع نسبة البطالة حيث شهدت سنة 1948 مثلا، نسبة 80 ألف مواطن جزائري عاطل، ليرتفع العدد في عام 1949 إلى 100 ألف نسمة، بسبب القوانين الجزرية التي تخدم المعمر بالدرجة الأولى وذلك على حساب المواطن الجزائري. أنظر: محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1، الجزائر 1984، ص31.

31- الخماسة، نظام جزري طبقه المعمرين لحسابهم، قصد إنهاك كاهل الفلاح الجزائري، وقد إنتشر هذا النظام في الميدان الزراعي بالدرجة الأولى وبقي إلى عهد الإستقلال.

32- تمت المصادقة على هذا المشروع في 20 سبتمبر 1947، أنظر بالتفصيل اجرون: مصدر سابق، ص ص 153-154، وكذلك إبن العقون: مصدر سابق، ص ص 40 إلى 45.

33- أهم ما ميز هذا المشروع هوالطرح الفرنسي الإستعماري المتمثل في الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، إلى جانب تكوين مجلس جزائري يضم 120 عضوا، مدة صلاحية ست سنوات، وقد أعطى هذا المشروع صلاحيات وإمتيازات أكثر للمعمرين على حساب الجزائريين منها الإستقلالية المالية: أنظر بالتفصيل:

- AGERON (CH-R); Les origines de la guerre d'Algérie, edition Fayard, Paris 1962, p271.

34- شمل برنامج الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية، في جانبه السياسي على بعض النقاط منها: إنتخاب مجلس تأسيسي جزائري له السيادة المطلقة في إتخاذ القرارات المصيرية للأمة الجزائرية. أنظر بالتفصيل:

- KADDACHE (M); Histoire du nationalisme algerien 1919-1951. edition S.N.E.D, t.2, alger 1980, p.787.

35- لقد أشرف الحاكم العام ناجلان على إنتخابات أفريل 1948، التي كشفت وجهه الحقيقي، فقام هذا الأخير بملىء صناديق الإقتراع بأوراق التصويت لصالح مؤيدي السلطة الحاكمة من الجزائريين، كما تم إعتقال عضوين من الأعضاء التسعة من مرشحي الحركة الذين فازوا في الإنتخابات، أنظر في ذلك:

Ben KHEDDA (b): <u>Les origines du 1er Novembre 1954</u> edition Dahleb, alger, S.D, p.139

36- إبن العقون: <u>مصدر سابق</u>، ص.ص 10-11.

37- رغم وجود الجزائر تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية التي تعتبر عضوا فاعلا في الحلف الأطلسي، إلا أن ممثلي الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية فرضوا وجودهم من خلال المشاركة في العديد من التظاهرات الدولية خاصة تلك التي كانت تشرف عليها الحركة الشيوعية العالمية، لأن هدفهم هوإستغلال كل الفرص المتاحة للتعريف بقضيتهم وكسب مؤيدين لها مهما كانت اتجاهاتهم، أنظر في ذلك: إبن العقون: <u>المصدر نفسه</u>، نفس الصفحة.

38- تأسست لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة عام 1947، وكانت الجزائر ممثلة من طرف الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية بإعتبارها الإتجاه الإستقلالي الثوري. أنظر في ذلك: إبن العقون: <u>مصدر سابق</u>، ص.ص 56-57.

39- <u>نفسه</u>، ص 56.

40- إنعقد مؤتمر لندن ضد الإمبريالية ما بين 12 و13 جوان 1949، وقد مثل الجزائر فيه الحاج مصالي زعيم الحركة الوطنية. أنظر بالتفصيل: إبن العقون: المصدر نفسه، ص 28.

41- فوزيـة بوسـيالك، "ا لقضـية الجزائريـة والأمـم المتحـدة"، مجلـة الـذاكرة، المتحـف الـوطني للمجاهـد، العـدد I، السـنة الأولـى، 1415هـ/1994م، ص 137.

42- نفس المرجع والصفحة.

43- نفسه، ص 136.

44- كتبت جريدة المنار تقول: "إنها أسطورة متكررة في الجزائر، كأنما أصبح من المعتقد لدى الدوائر الحكومية العليا، أن الأزمات السياسية في المستعمرات ناشئة عن سوء تصرف الولاة والحقيقة أن منشأ الأزمات ليس راجع إلى تصرف الأشخاص، وإنما راجع إلى النظام الإستعماري ذاته".

45- نتيجـة للتزويـر والمغالطـة، فقد فقدت حركـة إنتصـار الحريـات الديموقراطية مقاعدها الخمسة، وأصبح أعضاء المجلس الجزائري كلهم مـن مرشـحي الإدارة الإستعمارية، أنظـر فـي ذلـك: الزبيـري: الثـورة ..مرجع سابق، ص55.

46- تم تأسيس هذه المنظمة في المؤتمر الذي عقدته حركة الإنتصار في فبراير عام 1947 والذي دام يومين. كان الأول في بوزريعة، أما الثاني فقد جرى في بلكور وضم حوالي 60 إطارا، من بين أهدافه هوتأسيس هذا التنظيم العسكري السري الذي قام فيما بعد بالتحضير الفعلي للثورة وتفجيرها في الوقت المناسب. أنظر في ذلك:

- HARBI; Le FLN, Mirages et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1945-1962). édition J-A- S-T-D, 1985, pp.35-40.

47- تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA في 23 مارس عام 1954، أنظر بالتفصيل

- Yves COURRIERE; Les fils de la Toussaint. édition Fayard, Paris, 1968, p.92.

48- مجلة الذاكرة: "الإنطلاقة القوية لثورة نوفمبر 1954، العدد 1، ص22.

49- أنظر نص بيان أول نوفمبر الذي قطع الشك في هوية الشعب الجزائري.

50- من أبرز الصحف الإستعمارية التي عملت على طمس حقيقة الثورة التحريرية، صدى الجزائر وبرقية قسنطية، وصدى وهران.

51- عبد الكريم ناصيف: سياسة الأمر الواقع، نظرية وممارسة في الوطن العربي، مطبعة الكواكب، دمشق 1985، ج1، ص.ص202-203.

52- أنظر نص البيان في جريدة المقاومة، العدد2، بتاريخ15نوفمبر56، ص11.

53- ما ذكره السيد روجي ليونار الوالي العام، ممثل الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر على عهد حكومة مانديس فرانس في بلاغه المنشور في جريدة صدى الجزائر بتاريخ 2 نوفمبر 1954، يؤكد تماما الموقف الفرنسي من الثورة، ومما جاء فيه "لقد إتخذت إجراءات الحماية التي يتطلبها الوضع من طرف الولاية العامة وستتخذ جميع التدابير الضرورية لقمع التصرفات الإجرامية..".

54- مولود قاسم نايت بلقاسم: "ردود الفعل حول الثورة"، الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، أكتوبر 1981، ص 98.

55- عن موضوع تصدع الحركة الوطنية الجزائرية وحل الأحزاب السياسية وإنخراط أعضائها في جبهة التحرير الوطني، أنظر:

- Mohamed HARBI; Op.cit, p.263.

56 - الزبيري: الثورة الجزائرية..، مرجع سابق، ص.ص 128-129

57- مع مطلع شهر أوت من عام1957، وصل عدد القوات الفرنسية إلى نحو600 الف جندي و150 ألف شرطي و195 ألف من القوات المساعدة وثلث طيرانها، ونصف المدفعية..، أنظر: جمال قنان: "الثورة الجزائرية تهز هياكل الدولة الفرنسية"، مجلة منبر أكتوبر، العدد 20، من 1 إلى 15 جانفي 1990.

58- المنظمة الوطنية للمجاهدين "تقرير ولايات الشرق الجزائري"، المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم بالجزائر من 8 إلى 10 ماي 1984، ص12.

59- ولد الشهيد يوسف زيغود بدوار الصوادق في 18 فبراير 1921، وفي 1940 إنخرط في حزب الشعب . كان من موجهي مظاهرات 8 ماي 1945، كان عضوا في المنظمة الخاصة(O.S.) ، ألقي عليه القبض عام 1950، وفر من سجن عنابة عام 1951، خلف الشهيد ديدوش مراد في جانفي 1955، وإستشهد في 26 ديسمبر 1956، أنظر بالتفصيل: محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، ص53.

60- حول موضوع الأهداف القريبة والبعيدة لمؤتمر الصومام 1956، أنظر بالتفصيل محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب1989.

61- قنان: قضايا ودراسات. ، مرجع سابق، ص279 وكذلك شارل ديغول: مذكرات الأمل 1958-1962. ترجمة سموحي، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1971، ص.ص 22-25.

62- عرفت مرحلة حرب الإبادة، عدة مخططات عسكرية كانت تهدف إلى تطويق الحدود الجزائرية مع كل من المغرب وتونس بالأسلاك الشائكة المكهربة، ومن أخطرها: خط شال وخط موريس، إلى جانب

إنشاء المناطق المحرمة في الأرياف والقرى وإرسال الحملات العسكرية الكبيرة: أنظر في ذلك: محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. دار الكلمة، ط2، بيروت 1983، ص91.

63- علي عليلات "أضواء على سياسة ديغول إتجاه الجزائر"، مجلة أول نوفمبر، العددان 118 و 119 جويلية - أوت 1990، ص.ص 18-23.

64- مشروع قسنطينة هوبرنامج إقتصادي وإجتماعي بالدرجة الأولى خص به الرئيس الفرنسي ديغول الجزائريين، حيث جاء هذا البرنامج ليوفر لهم قرابة 100 ألف منصب شغل، ويسمح لهم كذلك بامتلاك الأراضي، وإقامة مجمعات سكينة، إلى جانب أحقية بناء المصانع، أنظر بالتفصيل:

- Le Gouvernement Français, Le plan de Constantine (1959-1963).

65- عرض الرئيس الفرنسي "سلم الشجعان" على جبهة وجيش التحرير الوطني في 23 أكتوبر 1958، لكن عرضه هذا قوبل بالرفض القاطع، أنظر في ذلك أجرون: مصدر سابق، ص174

66- نص هذا المشروع على إستعداد فرنسا للإعتراف بقيام جمهورية جزائرية لكن شريطة الإختيار بين نمطين إثنين، إما جمهورية إتحادية مع فرنسا وإما جمهورية منفصلة عن فرنسا على أن تكون مقسمة إلى

قسمين الجزء الأول خاص بالمعمرين والجزء الثاني خاص بالجزائريين دون الصحراء: أنظر حول هذا الموضوع: أجرون، مصدر سابق، ص176.

67- بعد الإعلان عن قيام أول حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 تم تعيين أول رئيس لها وهو السيد فرحات عباس، وبذلك أصبحت هذه الحكومة الممثل الشرعي والناطق الرسمي للشعب الجزائري، وهي المسؤولة الأولى عن الثورة، سياسيا وعسكريا، في الداخل والخارج، أنظر بالتفصيل:

- HARBI; op.cit, p205.

68- بوضرساية بوعزة "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الثقافة، العدد 106/105، نوفمبر 1995، ص.ص 19-26.

69- حول قانون التجنيد الإجباري الصادر عام 1912، أنظر:

KADDACHE et SARI op.cit, p24

70- GUENANECHE(M): Le Mouvement d'Independance en Algérie entre les deux guerres 1919-1939, O.P.U. Alger 1990, p27.

71- جلال يحي: المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والإستقلال، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص346.

72- نفس المصدر والصفحة.

73- من أبرز هذه الأحزاب، حزب الشعب الجزائري الذي حل عام 1939، ومنع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذلك الحزب الشيوعي بتحفظ، من القيام بأي نشاط، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

74- حول نزول الحلفاء بالجزائر، أنظر:

- Revue Historia, "Algerie ‹Histoire et Nostalgie 1830-1987", Numero special année 1987, pp 125-126.

75- Pierre MONTAGNON; La Guerre d'Algérie, Paris 1986, chapitre XI, pp 102-103.

76- رغم إعتماد فرنسا كغيرها من دول الحلفاء على شعوب مستعمراتهم في بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أنها سقطت أمام القوة الألمانية الضاربة في جوان 1940، وهوما أدى إلى تعرية وجه فرنسا الحقيقي المتمثل في ضعفها أمام ألمانيا. أنظر: سعد الله، الحركة الوطنية الجزء الثالث، مرجع سابق، ص.ص 169-170-171.

77- الزبيري: الثورة، مرجع سابق، ص26.

78- نفسه، وكذلك آجرون، مصدر سابق، ص149.

79- عن هذا التجمع الوطني، أنظر بالتفصيل:

- MAHSAS, op.cit, pp. 171-172

80- لقد إستبعدت فرنسا في مؤتمر برازافيل عام 1944، والذي حدد حالة المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، كل محاولة تهدف إلى إقامة كيان مستقل عن باريس فيما وراء البحار. أنظر:

- KADDACHE et SARI, op.cit, p83.

81- قبيل إنعقاد مؤتمر الصلح، عقدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي مؤتمر يالطا في فبراير عام 1945، أكد فيه المجتمعون على إعادة حقوق السيادة، وحق تقرير مصير الشعوب، وهي الحقوق التي أكدها مؤتمر الصلح، أنظر بالتفصيل: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، دار النهضة، بيروت 1974، ط1، ص437.

82- هذا التقارب، حدث بين سكان المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الأقصى)، بإعتبارها مناطق كانت تحت إستعمار واحد هوالإستعمار الفرنسي الجائر.

83- يحي أحمد الكعكي: الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت 1986.

84- الإعلان هذا أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر عام 1950.

85- تمثلت هذه القضية في الموقف البطولي الذي وقفه الدكتور "محمد مصدق"، ضد الإحتكار البريطاني للبترول الإيراني، حيث قام هذا

الأخير بتأميم البترول ومصادرة أموال الشركة المشتركة البريطانية-الإيرانية عام 1951.

86- حول هذه المعاهدة، أنظر بالتفصيل:حافظ حمدي :المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية، القاهرة، ص19.

87- بالنسبة للجزائريين فقد عبروا عن رد فعلهم بالقيام بمظاهرات 8 ماي 1945، فكان ثمن ذلك غاليا، هو المجازر الرهيبة التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، أنظر في ذلك:

- COLLOT OPCIT P202.

88- المقصود بالهند الصينية كل من الفيتنام واللاووس وكامبوديا، وهي المناطق التي سيطرت عليها فرنسا الإستعمارية مع بداية القرن التاسع عشر(19)، أنظر:

- TROTIGNON (Y): La France au 20ème siecle, edition Bordas-Mouton, paris1968, p359.

89- CHESNEAUX (Jean); contribution à l'Histoire de la nation Vietnamienne, edition sociales, paris. S.D, pp.236-237.

90 -صبري أبو المجد: فيتنام شعبا ونضالا، دار الكتاب العربي، مصر 1969، ص72.

91- Chesneaux; op.cit, p243.

92- وعود الحلفاء لسكان المستعمرات بالإستقلال سبقت الإشارة إليها.

93-(Y)TROTIGNON- : op. cit P360

94- Histoire Génèrale des civilisations, l'époque contemporaine, Puf, Paris 1967, p639.

95- عبد الرحمان بن العقون :الكفاح القومي والسياسي، مصدر سابق، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص27

96- TROTIGNON, op.cit, p359.

97- Jacques Dolloz: La guerre d'Indochine 1945-1954, editions de SEUIL, Paris 1987.

98- إعترفت كل من الصين والإتحاد السوفياتي بالحكومة الثورية بزعامة هوشي منه في جانفي عام 1950 وعرفت منذ هذا التاريخ بالحكومة الثورية الفيتنامية. أنظر:

- Histoire Génèrale, (SANS AUTEUR) op.cit, p639.

99- لقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا من جهتهما بحكومة "باؤدى" إلى جانب فرنسا في فبراير 1950. أنظر: التاريخ السري لحرب الفيتنام من وثائق البانتاغون. ترجمة الأستاذين: محمد اليس وحميدي الجواد. ج1، 1972، ص22.

100- المعروف أن الجزائريين شاركوا إلى جانب فرنسا في الحرب الهند الصينية لكن تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري لعام 1912، أنظر حصيلة الحرب الهند الصينية عن:

-DOLLOZ: Op.cit, p.248 à 257.

101- وقعت هذه المعركة الشهيرة في 8 ماي 1954. أنظر: الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، ط2، 1983، ص26.

102- التاريخ السري لحرب فيتنام، مصدر سابق، ص32.

103- محمد الميلي، مصدر سابق، ص21.

104- من هذه الممارسات التقتيل الجماعي وتقييد نشاط الحزب الدستوري الجديد وهذا مادفع بأعضائه إلى العمل السري، أنظر بالتفصيل الساحلي، م.ت.م، العدد 36/35، ص103-104.

105- عن هروب بورقيبة إلى القاهرة في 26 مارس 1945، أنظر علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ص87.

106- جلال يحي: المغرب الكبير، دار النهضة، القاهرة، ص 294.

107- نفس المصدر، ص295.

108- من بين هؤلاء الجزائريين الذين إتصل بهم الحبيب بورقيبة في القاهرة وكانوا أعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي: الشيخ البشير

الإبراهيمي، وكريم بلقاسم وأحمد بن بلة، أنظر جلال يحي، المصدر السابق، ص295.

109- عن حيثيات المؤتمر، أنظر جلال يحي، مصدر سابق، ص297-298.

110- نفسه، ص298.

111- إتصل الحبيب بورقيبة بالسفارة الفرنسية بالقاهرة خلال عام 1948 وتحصل على تأشيرة الخروج: أنظر: محمد بلقاسم: الإتجاه الوحدوي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، نوقشت عام 1995، ص402/403.

112- نفس المرجع، ص404.

113- محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص406.

114- عبد الحميد مهري: "أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954" مجلة الأصالة، عدد رقم 22، نوفمبر-ديسمبر 1974، الجزائر، ص11-12.

115- لقد أرسل رئيس الحكومة التونسي محمد شفيق مذكرة إلى حكومة باريس في 3 نوفمبر 1951 تضمنت الحد الأدنى لمطالب التونسيين لكنها قوبلت بالرفض، أنظر في ذلك: جلال يحي، مصدر سابق، ص.ص 300-301.

116- جلال يحي: مصدر سابق، ص299.

117- BEJAOUI Mohamed: Véritées sur la révolution ALGERIENNE. éditions Gallimards, Paris, 1970, p.125.

118- بعد أن أحست فرنسا بالخطر أرسلت الجنرال دى هوت كوك إلى تونس لقمع المقاومة المسلحة والتي وصلها عام 1952 على ظهر بارجة حربية، أنظر: جلال يحي، مصدر سابق، ص301.

119- نفس المصدر، ص301.

120- جلال يحيى، نفس المصدر السابق، ص302.

121- الجيش الوطني الشعبي، " إجتماع 22 التاريخي"، مجلة الباحث، العدد2، الجزائر نوفمبر 1994، ص.ص 17-18.

122- محمد الميلي: مصدر سابق، ص26.

123- جلال يحي: المصدر السابق، ص305.

124- كان الوفد التونسي المفاوض يتشكل من الطاهر بن عمار والمنجي سليم ومحمد المحمودي وجلولي في الوقت الذي لم تسمح فيه فرنسا لبورقيبة بالمشاركة في المفاوضات لأنه كان منفيا. أنظر: جلال يحي، مصدر سابق، ص306.

125- يحي جلال: مصدر سابق، ص307.

126- نفس المصدر، ص 308-309.

127- مناصرية يوسف :الحزب الدستوري التونسي الجديد، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1987 .

128- أنظر نص بروتوكول إستقلال تونس، في : أمين سعيد :ثورة العرب في القرن العشرين، دار الهلال بلا تاريخ، ص.ص 233/232.

129- Lyautey l'Africain, T IV, 1919-1925, Paris1957, p246.

130 - Ali Mahdjoubi; Les origines du mouvement national en Tunisie (1904-1934) P.U.T. Tunis 1982, p398-399.

131- الجابري محمد العابد، مرجع سابق، ص272-273.

132- Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algerien question nationale et politique Algerienne 1919-1951. T1, SNED, Alger 1980, pp 115-117.

133- وجه الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي نداءه في 15 أوت 1925 نادى من خلاله المسلمين في الجزائر وتونس إلى الوقوف إلى جانبه لطرد الإستعمار كما تضمن هذا النداء دعوة كل شباب المغرب العربي المجند في صفوف الجيش الفرنسي إلى التمرد والإلتحاق بصفوف المقاومة، أنظر بالتفصيل وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. د.م.ج، الجزائر 1984، ص.ص 26-33.

134- La propagande d'Abdelkarim dans l'Afrique du Nord, in A.F. n1, Janvier 1926, pp15-16.

135 - لقد تطرق الأستاذان قنانش وقداش إلى هذه النقطة حيث ذكرا بعض المدن الجزائرية التي تفاعلت مع مراحل ثورة الريف وأحداثها منها، سعيدة وجيجل وتلمسان وبرج بوعريريج أنظر في ذلك:

M.Kaddache et M.Guenaneche. L'E.N.A. 1926-1937. O.P.U Alger 1984, pp 26-27.

136- CH.R (AGERON: Les C-T N°117-118, p211.

137- ركز الأستاذ محفوظ قداش في هذا المجال على الشيوعيين الجزائريين حيث حصر هذه المظاهرات في التيار الشيوعي من خلال الفيدرالية، وحاول أن يفرق بين كتلتين سياسيتين الأولى هي التيار الشيوعي ممثلا في فيدرالية الشيوعيين الجزائريين والذي ساند ثورة الريف. أما التيار الثاني هوالتيار الإشتراكي الذي إنحاز إلى الحكومة الفرنسية وأيدها في حربها ضد عبد الكريم الخطابي، أنظر في ذلك:

Mahfoud Kaddache: La vie politique d'Alger de 1919 à 1939. Edition SNED ‹Alger 1970, p.93.

138- شكل التحالف الفرنسي-الإسباني قوة مشتركة ضد ثورة الريف، هذا التحالف الذي أعلن عن هجومه الشامل في 08 ماي 1926 والذي إنتهى بإستسلام الأمير عبد الكريم وأخوه محمد للعدوالفرنسي في 27 ماي 1926. أنظر: أمين سعيد: ثورات العرب.، مصدر سابق، ص216.

139- نفس المصدر، ص217.

140- صالح خرفي: في رحاب المغرب العربي: دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1985، ص.ص 43-44. .

141- الظهير عبارة عن مرسوم ملكي، تفصله وتضبط صيغته التنفيذية الأخيرة مراسيم حكومية وباعتبار أن معاهدة الحماية المفروضة على المغرب تحافظ على دور السلطات التقليدي الصوري فقد كانت سلطات الحماية هي صاحبة الممارسة الفعلية في تسيير شؤون المغرب الأقصى باسم السلطان نفسه، وعليه كانت تستصدر منه مراسيم (ظهائر) تشريعية، أنظر في ذلك: محمد عابد الجابري: تغطية الوعي العروبي في المغرب، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص.ص 39-40.

142- الجابري: نفس المرجع والصفحة.

143- إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص143.

144- محمد بن عزوز حكيم: وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب، مؤسسة عبد الخالق الطريس، تطوان 1980، ص12.

145- إن زيارة الأمير شكيب أرسلان إلى المغرب الأقصى عام 1930 كان لها بعد وطني مميز، فإليه يرجع الفضل في تعبئة الأمة المغربية ضد الظهير البربري وسلطات الإحتلال الفرنسي. كما أن نشاطه ضد السياسة البربرية الفرنسية كان إحدى العوامل الرئيسية وتمكن إلى حد

كبير من توحيد أقطاب الحركة الوطنية المغربية. أمثال عبد الخالق الطريس وبن نونة وعلال الفاسي وبلافريج، انظر ذلك: بن عزوز: نفس المصدر، ص37.

146- أنظر بنود الميثاق الوطني، في :عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الدار البيضاء

1976. ص237.

147- غلاب:نفسه ، ص237.

148- نفسه، ص237.

149- REZETTE (Robert); Les partis politique marocains, Paris 1955 ،p159.

150- ولد الناصري عام 1904 في مدينة الرباط وأكمل دراسته بالقاهرة عام 1927، شارك في المؤتمر الإسلامي عام 1931 إلى جانب بن نونة، حيث قدم في هذا المؤتمر تقريرا حول السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الأقصى، أنظر في ذلك، ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1988، ص33.

151- ضريف: مرجع سابق، ص37

152- REZETTE ،op.cit ،p139.

153 - غلاب: مصدر سابق، ص246.

154- نفسه، ص.ص 263-264.

155- تم إنشاء حزب الإستقلال في 11 جانفي 1944 وقدم برنامجه إلى الملك ويعرف بإسم "وثيقة الإستقلال" حيث سلم نسخا منها إلى السلطات الفرنسية والحلفاء. أنظر النص الكامل للوثيقة في :سعيد أمين، مصدر سابق، ص.ص 220-221.

156- لقد حضر هذا المؤتمر كل من ملك المغرب والرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل وغيرهم من الشخصيات السياسية العالمية، ومن خلال هذا المؤتمر حاول الملك محمد الخامس إعطاء المغرب صبغته الدولية دون أن يكون دولة تابعة، أنظر في ذلك: أشفورد دوغلاس: التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963، ص79.

157- أمين سعيد: مصدر سابق، ص221.

158- نفس المصدر، ص222.

159- هذه المؤامرة التي خطط لها الجنرال جوان ونفذها الجلاوي باشا وقعت عام 1951 بالقصر الملكي وقد أمر الملك محمد الخامس إثرها بطرد الجلاوي وعدم السماح له بالمجيء إلى القصر، أنظر في ذلك: بن العقون: مصدر سابق، الجزء3، ص244.

160- نفس المصدر، ص245.

161- هذا التهديد جاء على لسان المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان الذي طلب من الملك أن يتبرأ من حزب الإستقلال في بلاغ علني لأنه يهدد أمن فرنسا في المغرب، لكن الملك رفض ذلك، في جانفي 1951. أنظر بالتفصيل إبن العقون، مصدر سابق، ص.ص 245-246.

162- جلال يحي: المغرب الكبير، مصدر سابق، ص328.

163- أنظر نص هذا الإتفاق في :ابن العقون، مصدر سابق 249.

164- بن العقون: نفس المصدر، ص249.

165- في 23 أوت 1953 نفي السلطان محمد الخامس من المغرب إلى كورسيكا ومنها إلى برازافيل التي وصلها في 29 جانفي 1954 ومنها إلى جزيرة مدغشقر وهذا الوضع سمح لسلطات الحماية من تعيين الشيخ محمد بن عرفة ملكا على المغرب، أنظر: أمين سعيد، مصدر سابق، ص223.

166- جلال يحي: المغرب الكبير، مصدر سابق، ص331.

167- أمين سعيد: مصدر سابق، ص224.

168- جلال يحي: نفسه، ص334.

169- أمين سعيد: المصدر نفسه، ص225.

170- نفسه، ص225.

القسم الثاني:

مكانة القضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر بين شعوب وحكومات المغرب العربي

1- ليبيا

2- تونس

3- المغرب الأقصى

إن فكرة المغرب العربي والتعاون بين أقطاره، وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه، مافتئت تحتل مكانا بارزا في إهتمامات الحركات الوطنية المغربية وأدبيات أحزابها، وهذا يعود حسب إعتقادنا إلى عدة عوامل جوهرية منها بالدرجة الأولى:

1- التقارب والإمتداد الطبيعي الجغرافي بين دول المغرب العربي.

2- الإنتماء الجنسي والعرقي بالنسبة لسكان هذه الأقطار.

3- وحدة اللغة والدين.

4- التاريخ المشترك.

5- العادات والتقاليد المشتركة

هذه العوامل الروحية جسدت فكرة الوحدة لدى سكان المغرب العربي، وكان لرجال الفكر والسياسة المغاربية دور كبير في ترسيخها في الأذهان وحتى التضحية في بعض الأحيان من

أجلها، على إعتبار فكرة الوحدة مسلمة وواقع حتمي لمواجهة الفكر الإستعماري المبني على التفرقة والتجزءة والهيمنة الشاملة(4).

وعلى الرغم من إستقلال بعض الأقطار المغربية مثل ليبيا وتونس والمغرب الأقصى إلا أن هذا الإستقلال بقي ناقصا وغير كامل على إعتبار أن الجزائر بقيت تعاني من ويلات الإستعمار الفرنسي، لذا كان من

الضروري دعم ثورة الشعب الجزائري وقضيته العادلة ماديا ومعنويا من طرف أشقائه في المغرب العربي وهذا ما أثر سلبا على علاقات هذه الدول المغربية الثلاثة ليبيا وتونس والمغرب الأقصى مع فرنسا وحلفائها الغربيين.

القضية الجزائرية وليبيا الشقيقة

1- ليبيا تدعم القضية الجزائرية معنويا:

لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية وثورة التحرير إنطلاقا من إيمان قادتها وشعبها الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري أيام محنه ودعم ثورته معنويا. وقد تجسد هذا الموقف منذ إندلاع الثورة التحريرية المباركة في أول نوفمبر1954 إلى غاية إستقلال الجزائر في 5جويلية عام 1962.

لم تكن ليبيا الشقيقة بمعزل عما كان يجري في الجزائر. فبعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي تمخضت عنه عدة قرارات مهمة غيرت مسار الثورة الجزائرية في تنظيم الشعب داخليا تنظيما يتماشى ومبادىء الكفاح المسلح، ووضع المؤسسات الدستورية الأولى للثورة: رغم سلبيات هذا المؤتمر المتمثلة بالدرجة الأولى في تفريغ القضية الجزائرية من محتواها العربي الإسلامي، وتوجيه هذه الثورة توجيها آخر يكاد يكون نقمة عليها من نعمة، ورغم ذلك بدأ صداها بعد عام من إندلاعها يعم ربوع ليبيا قاطبة، وهذا ماجعل الشعب الليبي يتجاوب معها

تلقائيا[2] من خلال تنظيم المظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع طرابلس والمدن الليبية الكبرى [3].

ونظرا للصلة الأخوية التي كانت تربط الشعبين الشقيقين الجزائري والليبي. فإن الجزائريين جعلوا من المدن الليبية مستقرا لهم، هروبا من وجه الإستعمار الفرنسي وهذا ما جعل الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني يتوجه إلى مدينة طبرق مقر إقامة الملك الليبي بتاريخ 13 جوان عام 1956[4]، حيث إستقبله الملك إدريس السنوسي "وتركز النقاش حول نقاط معينة منها أن الجهاد في الجزائر هوجهاد إسلامي عام من واجب كل المسلمين تدعيمه."[5].

كما عبر الملك الليبي للوفد الجزائري عن تأييده المطلق للثورة التحريرية والوقوف مع قضية الشعب الجزائري العادلة. وأكد أن ليبيا حكومة وشعبا تشترك جسدا وروحا في الكفاح التحريري الذي يخوضه الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي[6].

وما زاد من تأكيد هذا الموقف البطولي في دعم الثورة الجزائرية هو الموقف الشعبي والرسمي من إختطاف زعماء الثورةالجزائرية بالمغرب الأقصى في 22 أكتوبر عام 1956، هذه الحادثة التي تعتبر أول قرصنة جوية عرفها العالم خلال القرن العشرين لم تزعزع ليبيا وحدها. إنما تعاطفت معها كل الأمة العربية والإسلامية.

وبالنسبة للموقف الشعبي فقد تمثل في القيام بمظاهرات حاشدة جابت خلالها الجماهير الليبية الشوارع معبرة من خلالها عن سخطها لعملية القرصنة، كما أغلقت كل الدكاكين والمحالات التجارية وحتى البنوك، وكان ذلك مع صباح يوم 24 أكتوبر 1956[7].

وما ميز هذه المظاهرات هو حمل العلم الجزائري إلى جانب كل من علم ليبيا ومصر، كما تعالت الهتافات منادية بسقوط العدو الفرنسي وبحياة العرب والجزائر والمطالبة بالجهاد. وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الليبية إلى حراسة كل من سفارتي فرنسا وبريطانيا[8].

أما حكوميا فقد دعي مجلس الوزراء الليبي إلى الإنعقاد مساء يوم 23 أكتوبر من نفس السنة، وإتخذ إجراءات عملية كان أولها إبلاغ الحكومة الفرنسية بإحتجاجها الشديد اللهجة على العملية الإرهابية[4]، التي قامت بها والمنافية تماما للقوانين الدولية. وطالبتها بالإطلاق الفوري لسراح المحتجزين وحملتها من ناحية مسؤولية سلامة أرواحهم[9].

لقد رأت ليبيا ضرورة دعم القضية الجزائرية معنويا، من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية، من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، وهذا ماجسده البلاغ المشترك بينها وبين الحكومة التونسية الذي صدر يوم 17ماي 1957، ومما جاء فيه مايلي: "إن حل القضية

الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لإستقرار الأمن والسلام في كل المغرب العربي "[10].

إن موقف ليبيا المدعم للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة لم يرض السلطات الإستعمارية الفرنسية. لذا حاولت جاهدة تسميم الأجواء على ثورة الشعب الجزائري. وراحت تبذل كل الجهود من أجل عزلها على أقطار المغرب العربي بالدرجة الأولى منها ليبيا التي حاولت جرها إليها لكنها فشلت في مسعاها، واستمرت ليبيا في دعم الثورة معنويا وحتى ماديا، حيث رفضت بشدة الصفقة التجارية التي عرضتها فرنسا عليها حول حقل النفط الجزائري المسمى بحقل إيجلي في أواخر عام 1957[11].

هذا الموقف المدعم أكدته مرة أخرى الطبقة الليبية المثقفة التي راحت تخدم الثورة التحريرية وتضرب أروع الأمثلة في المآزرة والأخوة والتضامن المثالي. وقد شملت هذه الشريحة كل الوطنيين المخلصين للقضية العربية من مفكرين وصحفيين وشعراء وخطباء، "منهم على سبيل المثال السادة الأساتذة: علي الذيب ومحمود صبحي وعلي مصطفى المصراتي وفخر الدين ومحمد الشاوش وعبد القادر بوهروس وفاضل المسعودي ودنف المسلاتي ومحمد الزيتوني وغيرهم كثير. وكانوا جميعهم يكتبون

ويخطبون في حماس وتفان منقطع النظير دون أن يحتاجوا يوما إلى من يشجعهم على ذلك أويدفعهم إليه.."[12].

على الرغم من أن ليبيا لم توجه لها دعوة الشاركة في مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958، من طرف حزب الاستقلال المغربي وانحصرت الدعوة في الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائريةرغم أهميته على الساحة المغربية. وكذلك لكونها إحدى أقطار المغرب العربي الفاعلة آنذاك وكان بإمكانها دفع القضية الجزائرية أكثر مما هو عليه موقعها آنذاك لوشاركت فيه. وبالتالي كان موقفها مستاءا من ذلك، ومع ذلك فقد وجهت الحكومة الليبية دعوة إستعجالية إلى أعضاء الوفد الجزائري عن طريق سفارتها بالقاهرة للحضور إلى بنغازي. وقد وصلها في 21 جوان 1958. وكان الوفد مشكلا من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين [13].

وفي 22 جوان من نفس السنة إستدعي الوفد من طرف رئيس الحكومة الليبية آنذاك السيد عبد المجيد الكعبار. بحضور وزير الخارجية الدكتور البوري، حيث "أبدت الحكومة الليبية إستياءها من مؤتمر طنجة[14]، الذي جمع التونسيين والمغاربة والجزائريين. ونسي الذين دعوا لعقد الإجتماع دعوة ليبيا له وهي تعتقد أنها من بلاد المغرب العربي لحما ودما وعاطفة"[15].

لقد كان الوفد الجزائري الوسيلة المضمونة بالنسبة للحكومة الليبية لنقل إستياءها للإخوان المغاربة والتونسيين الذين تجاهلوها. وهو ما حدث حيث قام الوفد الجزائري بمراسلة المعنيين وإبلاغهم إستياء إخوانهم الليبيين[16]، محاولا تلطيف الأجواء تماشيا مع الظروف التي تقتضي منه أن يتفادى أي نوع من الصراع يمكن أن يؤثر سلبا على القضية الجزائرية سياسيا وعسكريا، خاصة وأنها في هذه الفترة كانت بحاجة ماسة ماديا ومعنويا لكل إخوانها في المغرب العربي وليس من مصلحتها التحيز لأي طرف كان، ورأت أنها مؤهلة لحل الخلافات بحكم توسطها للمنطقة بين الإخوة في المغرب العربي.

لقد فتحت ليبيا المجال واسعا لكل الجزائريين، وهو ما سهل من مهمة جبهة التحرير الوطني في تعبئة المجاهدين في الأراضي الليبية الفارين من وجه العدوالفرنسي، كما كانت القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني. ومن هذا المنطلق كان السياسيون الجزائريون يقومون بزيارات رسمية لليبيا إنطلاقا من مصر.ففي عام 1959، قام وفد رسمي جزائري يمثل جبهة التحرير الوطني بزيارة إلى ليبيا، حيث إستقبل إستقبالا شعبيا كبيرا، كان الهدف الأساسي من وراء هذه الزيارة هو تقديم الشكر الجزيل للملك الليبي إدريس السنوسي شخصيا على ما بذله من جهود مضنية ومعتبرة من أجل التورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري العادلة[17].

هذا إلى جانب لجنة جمع التبرعات لصالح الجزائر، التي كان لها شرف حضور اللقاء الأخوي الذي حضي بإهتمام الملك نفسه، حيث رفعت الأعلام الليبية والجزائرية، وقد ردد الحاضرون هتافات تشيد بحياة الملك الليبي وكل المناضلين الجزائريين، والكفاح من أجل إسقاط العدوالفرنسي[18].

إن الثورة الجزائريةوقضيتها العادلة بقيت راسخة في قلوب الليبيين حكومة وشعبا، وبقوا أوفياء في دعمهم لها، حيث إستضاف الملك إدريس السنوسي في 14 فبراير عام 1959 وفدا جزائريا رسميا يرأسه السيد عباس فرحات رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الحربية السيد كريم بلقاسم، ووزير المواصلات السيد عبد الحفيظ بوصوف، ووزير المعارف الأستاذ أحمد توفيق المدني، والأستاذ إبراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتةآنذاك[19].

ونظرا للأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الليبية لوفد الحكومة الجزائرية المؤقتة وعلى رأسها الرئيس فرحات عباس. توجه هذا الأخير بخطاب للشعب الليبي الذي نهض عن بكرة أبيه لإستقبال الوفد الجزائري معبرا عن تعاضده وتضامنه مع القضية الجزائرية وثورتها المباركة[20].

وما بقي راسخا في أذهان الأجيال هي الكلمات المعبرة، التي سجلها رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، السيد فرحات عباس في سجل الكلية العسكرية الملكية وهذا نصها: "تشرفنا بزيارة معقل الأشبال ومعمل تكوين الأبطال. ورأينا كيف يبني الشعب مستقبله على سواعد أبنائه الأشداء فهنيئا لليبيا الشقيقة بهذه المؤسسة التي ترفع منار الحرية، وتحرس الإستقلال وهنيئا للعروبة بهؤلاء الأبطال بإسم جيش التحرير الوطني الجزائري والشعب الجزائري المجاهد. وبإسم الحكومة المؤقتة ننحني إجلالا وإحتراما أمام شهداء ليبيا الأبرار ونمجد جهود عامليها الأحرار. وندعوا لها بالعزة والسعادة تحت رعاية الملك المجاهد المعظم إدريس الأول أطال الله حياته" [21].

كما بادرت الحكومة الليبية الشقيقة إلى إقامة العديد من أسابيع التضامن مع الشعب الجزائري وثورته المباركة عبر كل أراضيها. وفي هذا الصدد كتبت جريدة "الليبي"، إفتتاحية عن المساهمة الليبية في أسبوع الجزائر ومشاركة الشعب الليبي في دعم القضية الجزائرية ومآزرته للشعب الجزائري في منحه، ودعمه من خلال التأكيد على ضرورة تجنيد كل الإمكانيات لصالح القضية الجزائرية، وقد رفض الشعب الليبي كل تقاعس مخجل أوأية سياسة مائعة [22].

ومع التطورات التي طرأت على أوضاع الجزائر في الداخل والخارج، جراء إنتصارات الثورة التحريرية وتردد صداها عربيا ودوليا، جاءت فكرة التأكيد على قضية التطوع للأشقاء الليبيين في صفوف الثورة معتبرين ذلك واجبا مقدسا لابد من تأديته. وقد زكته الحكومة الليبية رسميا كمرحلة جديدة من الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، والمطالبة بتكوين فرق المتطوعين في حرب الجزائر[23].

لقد تواصل الدعم الليبي للقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر. حيث شهدت الأراضي الليبية عدة إجتماعات ومؤتمرات مصيرية بالنسبة للشعب الجزائري وثورته المباركة. كان من أبرزها وأهمها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

أ- مؤتمر طرابلس الأول ومصير الثورة (الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية)

انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس عاصمة ليبيا، وبمعية من ملكها الذي سهل العملية وسخر لها كل الوسائل الضرورة لإنجاحها. وكان ذلك في 16ديسمبر عام 1959، وكانت قد حدثت بين الدورتين الأولى والثانية تطورات هامة منها تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر

1958، والإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959[24].

وهو ما جعل الدورة الثالثة هاته تكون هي الأخرى مميزة. بحيث جاءت لتبحث إحتمالات الحرب والسلم من الأراضي الليبية. على أساس نفس التطورات الجديدة، وتضع أساسا دستوريا للدولة الجزائرية الناشئة، هذا إلى جانب مصادقة الدورة على موقف الحكومة المؤقتة من مبدأ تقرير المصير، ومنح الحكومة ثقة المجلس، بحيث أعطاها حرية المبادرة في إتخاذ أي موقف تراه صالحا فيما يخص فتح المفاوضات مع العدو الفرنسي[25].

حيثيات وتداعيات المؤتمر:

هناك جملة من الظروف دعت إلى عقد هذا المؤتمر يمكن حصرها فيما يلي:

1- سيطرة التشكيلة الجديدة التي ظهرت بعد العودة الواسعة للجناح القديم داخل الثورة، والذي رفض جملة وتفصيلا قرارات لقاء الصومام عام1956، وهذا بعد المؤتمر التصحيحي المنعقد في القاهرة وظهرت هذه التشكيلة بزعامة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال التي سيطرت على أجهزة الثورة ومنها لجنة التنسيق والتنفيذ.

2- عودة الصراع بين أجنحة الثورة بشكل خفي بعد مؤتمر طنجة عام 1958. خاصة بعد اعتبار المؤتمر أنه انفصالي، وتأرجح الكفة بين المشاركة أوعدم المشاركة فيه.

3- ظهور لجنتان، الأولى خاصة بالنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية وكان من دعاتها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب القديم وهو الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية منهم بن يوسف بن خدة ومبروك بلحوسين والأمين خان. أما اللجنة الثانية فكانت مهمتها إعادة تنظيم المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكانت تتشكل من السادة : محمد الصديق بن يحي وعبد الرزاق شنتوف وعمر أوصديق وفرانز فانون

4- عدم تطابق المصالح الضيقة بين تيارات الثورة كان وراء حل اللجنتان وتعويضهما بلجنة ثالثة عرفت باللجنة السباعية وكان وراء ظهورها عبد الحفيظ بوصوف [26]

لتصبح هذه اللجنة هي القيادة العليا والفعلية للثورة الجزائرية وهذا ما أثر سلبا على الحكومة المؤقتة فيما بعد التي تأسست في 19 سبتمبر عام 1958 [27].

وكان من مهام هذه اللجنة إعادة الاعتبار للثورة وكذلك إعادة النظر في تشكيلة الحكومة المؤقتةووضع قائمة جديدة للجنة تضم ممثلي الولايات الثورية داخل التراب الجزائري وممثل فدرالية جبهة التحرير

في فرنسا وممثلها في المغرب الأقصى إلى جانب ضباط جيش التحرير الموجودين في الخارج، ومنهم أحمد قايد والطاهر الزبيري وعلي منجلي وعلي السواعي وأحمد بن شريف ومن المدنيين أحمد بومنجل والشيخ خير الدين[28].

وهذه اللجنة ألقت على عاتقها مسؤولية التحضير لمؤتمر طرابلس الذي تضمن جدول أعماله مايلي:

1- دراسة وتحليل الوضع العسكري داخل الجزائر.

2- دراسة الوضع السياسي وبالتحديد موضوع المفاوضات مع إدارة الاحتلال الفرنسي

3- التطرق للأوضاع الداخلية وأوضاع اللاجئين جراء سياسة القمع الفرنسية.

4- دراسة الوضع المالي دراسة معمقة وشفافة .

5- دراسة تشكيلة الحكومة المؤقتة المقبلة بما في ذلك قيادة الأركان العامة[29].

وقد نتج عن مؤتمر طرابلس الأول عدة نتائج انعكست على تطور الأحداث بالنسبة للثورة التحريرية من أهمها:

1- وضع نظام جديد لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

2- إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

3- إعادة تنظيم تشكيلة الحكومة المؤقتة بتعيين فرحات عباس رئيسا لها للمرة الثانية.

4- إنشاء قيادة عسكرية جديدة ومطالبة ضباط الخارج بالإلتحاق بالثورة، وهذه القيادة هي اللجنة الوزارية للحرب وتضم السادة: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال.

5- التأكيد على أن تكون قاعدة المفاوضات هي مبدأ تقرير المصير بإشراف من هيئة الأمم المتحدة.

6- بعث وإحياء فكرة وحدة المغرب العربي.

7- دفع الإخوة الأفارقة المؤمنين بالثورة الجزائرية إلى إقناع رعاياهم بالانسحاب من الجيش الفرنسي.

8- ضرورة الاعتماد على المساعدة العسكرية للدول الصديقة ومنها الصين والاتحاد السوفياتي.

9- توسيع العمل المسلح على أكثر من نطاق داخل الجزائر وداخل التراب الفرنسي.

10- تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الجزائري مهمتها إعادة تنظيم جيش التحرير حسب المتطلبات العسكرية الجديدة في الداخل[30]

وفي 18 جانفي من عام 1960 وبعد حوالي أكثر من ثلاثين يوما من أشغال المؤتمر تم تعيين السيد فرحات عباس رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية، في حين تم تعيين العقيد هواري بومدين مسؤول هيئة الأركان العامة للثورة وكان ذلك موافق لتاريخ 23 جانفي من عام 1960، إلى جانب دخول العديد من ضباط جيش التحرير إلى الجزائر بناء على توصيات المؤتمر ومنهم العقداء: لطفي بودغن من الولاية العسكرية الخامسة، والحاج الأخضر عبيد من الولاية العسكرية الأولى والطاهر الزبيري من نفس الولاية وأحمد بن شريف وسليمان دهيليس عن الرابعة [31].

ومن هذا المنطلق أصبحت ليبيا، قبلة للسياسيين الجزائريين. الذين كثفوا نشاطاتهم السياسية والدبلوماسية من طرابلس وبنغازي من أجل نصرة قضيتهم. وقد لقوا الدعم الضروري من طرف الحكومة الليبية وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي وبتوجيه منه، حيث مهدت هذه الأخيرة كل الظروف الملائمة للجزائريين لعقد مؤتمرهم الرابع بطرابلس الغرب بتاريخ 27 أوت 1961 [32]، والذي يعد من أهم المؤتمرات الوطنية بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ومؤتمر القاهرة عام 1957، والذي جاء في فترة تولي السيد بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة [33].

ب- مؤتمر طرابلس الثاني (الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية)

انطلقت أشغال هذا المؤتمر في 9 أوت من عام 1961 في ظل صراع شديد لم تظهر ملامحه إلا عند أصحاب القرار الثوري آنذاك بمختلف أطيافهم واتجاهاتهم، وعلى وجه الخصوص بين الحكومة المؤقتة التي جردت تقريبا من كل صلاحياتها وهيئة الأركان العامة وهذا يعني بالدرجة الأولى ظهور الصراع بين المدنيين والعسكريين وتؤكد بعض المصادر أن هذا الخلاف استغله السيد بن يوسف بن خدة الذي كان ناقما على تيار كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال لصالحه وهذا ما أشار إليه السيد هشماوي بقوله: " تظاهر بالتأييد والتلاعب بين الفئتين واستطاع أن يجد فيه كل طرف مبتغاه آملا استغلاله واستطاع بذلك أن يزيح فرحات عباس ليجلس مكانه بموافقة الطرفين، ولكنه لم يلبث بعد أخذ مكانه إذ انحاز إلى الجناح العسكري في الحكومة المؤقتة" (34)

وقد انصبت أشغال المؤتمر حول قضية المفاوضات مع فرنسا لتنتهي يوم 27 أوت من عام 1961 بتعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة (35). وظهور تشكيلة حكومية جديدة أخرى (36).ومع ذلك فإن الصراع بين الأجنحة داخل الثورة بقي مستمرا لكن دون أن يؤثر تأثيرا مباشرا على مسار الثورة خاصة بين رئيس الحكومة السيد بن

يوسف بن خدة وجماعته من جهة وقيادة الأركان بزعامة هواري بومدين من جهة أخرى.

ج- مؤتمر طرابلس الثالث (الاجتماع الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية)

حفاظا على مكتسبات الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا وانطلاقا من حرص قادتها على مصالح الشعب الجزائري في ظل الأوضاع الراهنة دوليا وإقليميا وداخليا تقرر عقد مؤتمرثالث للثورة في المدينة نفسها التي احتضنت المؤتمرات السابقةابتداء من 27ماي 1962 وقد بدأت جلساته الأولى في هذا اليوم والتي ستستمر إلى غاية 7جوان من نفس السنة وترأسها السيد محمد الصديق بن يحي إلى جانب نائبيه السيدان عمر بوداود رئيس فدرالية جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا والعقيد علي كافي قائد الولاية العسكرية الثانية وكانت أولى نتائج هذا المؤتمر، هو دراسة المفاوضات الثنائية مع فرنسا حول قضية الإستفتاء، ومن ثم التفكير في وضع برنامج مستقبلي للجزائر المستقلة[37].

وبذلك جاء مؤتمر طرابلس ليواجه تحديات المستقبل ومسؤوليات الموقف الجديد، بعد إخضاع السلطات الإستعمارية الفرنسية للإعتراف

باستقلال الجزائر، وكذلك الإستعداد للإستفتاء حول تقرير مصير الشعب الجزائري المقرر إجراؤه في أول جويلية عام 1962[38].

لقد دعت مرة أخرى الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة، المجلس الوطني للثورة إلى الإجتماع بمدينة طرابلس بالملكة الليبية وذلك بعد تهيئة كل الظروف من 25 ماي إلى 7جوان من عام 1962، فكان المؤتمر الذي حضره أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وكذلك القيادة العامة لجيش التحرير الوطني إلى جانب قادة الولايات الستة[39].

وبذلك تم وضع برنامج مستقبلي للعمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي لمرحلة الإستقلال يعود الفضل في نجاحه إلى الدور القومي الذي لعبه الليبيون حتى يتسنى للجزائريين وضع الأسس الأولى لبناء الدولة الجزائرية المستقلة والذي جعل من جهة ثانية جبهة التحرير الوطني هي مصدر التوجيه الحقيقي لكل التنظيمات الأخرى مثل الحكومة وجيش التحرير. وكانت أهم نقطة خرج بها المؤتمر هي إقراره بإقامة دولة جزائرية ديمقراطية شعبية على أساس المبادىء الإشتراكية، وتحويل جبهة التحرير بعد دورها الثوري إبان مرحلة الحرب إلى حزب طلائعي جماهيري تعبوي[40]، وقد بقي برنامج طرابلس مصدر إلهام الحكومة الجزائرية بالنسبة لسياستها الداخلية والخارجية، خاصة

السنوات الأولى التي تلت الإستقلال، وقد بقي العمل به إلى أن تم صدور ميثاق الجزائر في أفريل عام 1964.

2- دعم الشعب الليبي وحكومته للثورة الجزائرية ماديا:

كانت ليبيا أثناء الثورة التحريرية بمثابة الرئة التي تتنفس بها الجزائر آنذاك، فمنذ إندلاع ثورتها التحريرية كانت الدفعات الأولى من الذخيرة الحربية المتوجهة إلى الجهة الشرقية من الجزائر التي كانت تعتبر المنفذ الوحيد الذي تدخل منه الأسلحة لتوزع على الجهات الأخرى داخل الوطن. وقد ألقيت المهمة على كاهل الإخوة الليبيين الضالعين في الأمر والمختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء برقة التي تعرضت للرقابة الشديدة من طرف الإنكليز، وبالتالي إنتقل نشاط التهريب إلى طرابلس [41].

لم تكن عمليات التهريب هاته بعيدة عن المعنيين وهم الجزائريون. بل "تم الإتفاق مع السيد أحمد بن بلة الذي كان مقيما بالقاهرة. للإنتقال إلى طرابلس الغرب وإستلام مبلغ خمسة آلاف جنيه إضافية لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر.

خاصة بعدما تبين إمكانية إنتهاج نفس أسلوب التهريب من قاعدة الملاحة الأمريكية وبواسطة أصدقاء بن بلة من الليبيين الذين لهم خبرة في هذا الشأن ولديهم فعلا كمية جاهزة للتسليم"(42).

ما دامت الجهة الشرقية هي المنفذ الوحيد لدخول الأسلحة إلى الجزائر، فإن الشحنة التي قام السيد أحمد بن بلة بشرائها نقلت مباشرة إلى الأوراس وقد تم نقلها بواسطة الجمال على مرحلتين. الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين داخل تونس. أما المرحلة الثانية، فكانت من منطقة التخزين إلى الأوراس مرورا بمنطقة الكاف وبمعرفة الجزائريين وإشرافهم على العملية بأنفسهم (43).

وبحلول عام 1955، وافقت الحكومة الليبية برئاسة رئيس الوزراء السيد مصطفى بن حليم على إدخال الأسلحة المهربة عن طريق مصر، وتخزينها بطرابلس الغرب حتى تحين فرصة إدخالها إلى الجزائر، وقد كلف القائم مقام السيد عبد الحميد درنة القيام بهذه المهمة قصد تأمين إنزال شحنة الأسلحة في السرية التامة، وبالتالي جعل من داره نقطة تخزين أولية لإنجاح العملية وإبعاد كل الشبهات(44).

لقد إستغل الجزائريون التسهيلات التي قدمت لهم من طرف إخوانهم الليبيين خاصة أوامر الملك إدريس السنوسي المتعلقة بدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا، حيث بادر أعضاء جبهة التحرير إلى العمل في

هذا الإتجاه الذي حقق نجاحا كبيرا للقضية الجزائرية وثورتها المجيدة من حيث الدعم العسكري وهذا ما أكدته الرسالة التي وجهها أحمد بيوض إلى أعضاء الجبهة بالقاهرة والمتضمنة نجاح عملية وصول الأسلحة إلى طرابلس الغرب[45]، ومنها إلى تونس لتنتقل مرة أخرى إلى الجهة الشرقية من الجزائر.

وبناء على نجاح العمليات الأولى لتهريب الأسلحة، وردت على أعضاء الجبهة بالقاهرة برقية من العاصمة الليبية طرابلس عن طريق سفارة تونس تطلب حضور مسؤول عنها، وقد تم تعيين السيد محمد خيضر لهذه المهمة[46].

لقد كانت سنة 1956، بداية إنطلاقة مميزة فيما يخص الدعم المادي الليبي للقضية الجزائرية، رغم المضايقات الغربية لها. حيث قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بالإتصال بقادة كل من إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، قصد الوقوف إلى جانبها في الضغط على الحكومات العربية المدعمة للثورة الجزائرية منها الحكومة الليبية، والهدف من ذلك هوقطع الطريق على أية إمكانية لتهريب السلاح إلى الجزائر[47].

ومع مطلع النصف الثاني من شهر مارس عام 1956، تزايد نشاط تهريب الأسلحة ولم تثن مواقف فرنسا وحلفائها من عزيمة الليبيين في

الإستمرار في دعم الثورة التحريرية، فلا الرقابة الفرنسية على الحدود الليبية التونسية نجحت في إيقاف الأسلحة المهربة ولا الرقابة الإنكليزية من جهتها، والمضروبة على الحدود الشرقية وبالأخص عمليات التمشيط التي كان يقوم بها الضابط الإنكليزي "جايلز" في منطقة غريان للحد من عمليات تهريب الأسلحة هي الأخرى نجحت[48]، بل كان مآلها الفشل نظرا للدور الأساسي الذي لعبه الليبيون في هذا الجانب.

وفي 27 أفريل عام 1956، رأت لجنة السلاح الجزائرية المقيمة في القاهرة، ضرورة عقد إجتماع تقييمي لعمل الجبهة داخل ليبيا، وتم إعلام كل الحضور بما قررته اللجنة الفرعية للأسلحة فيما يتعلق بليبيا، وقد أكدت على ضرورة السعي لدى رئيس الوزراء الليبي السيد بن حليم ليضع تحت تصرف اللجنة الفرعية للأسلحة "مطارا أومطارين على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب، قصد تهريب الأسلحة وإيصالها إلى الجزائر فورا وبصفة لا يتوقعها العدووقد تمت المصادقة على القرار من طرف الجميع"[49].

لم تبخل الحكومة الليبية على دعم الجزائريين بأي شيء تملكه، بل أبدت كل الإستعداد لتنفيذ طلبات الجزائريين الخاصة بتهريب الأسلحة، وإعتبرت ذلك تحقيقا لرغبة الشعب الليبي في مشاركته في الجهاد مع أخيه الشعب الجزائري وأكدت على لسان رئيس حكومتها

وضـع كـل الإمكانيـات الـتي بحوزتهـا تحـت تصـرف المجاهـدين الجزائريين، وكانت نتيجة هذا التفاهم هوإتخاذ قـرار إيجـابي وبالتـالي تشكل الوفد الجزائري الذي قام بهـذه المهمـة مـن السـادة أحمـد توفيـق المدني والأمين دباغين اللذين إتجها مباشـرة إلى طـرابلس في 30 أفريـل عام 1956[50].

وبحلول أول مـاي 1956، إلتقـى الوفـد الجزائـري بـنظيره اللـيبي بحضور السـيد مصطفى بن حليم رئـيس الحكومـة وقائـد الجـيش اللـيبي وقائد الطيران والمسؤول المباشر على المطارات الليبية في الجنوب، ونظـرا لأهمية اللقاء فقد تم في بيت السيد رئيس الحكومة الليبي[51]، حتى تـتم الأمور في السرية التامة، خاصة وأن اللقـاء في مجملـه كـان حـول قضـية تهريب السلاح وكيفية إدخاله إلى الأراضي الجزائرية. وأهم ما ميـز هـذا اللقاء هو النتيجة الإيجابية التي خرج بها الوفدان: بحيـث طـرح ممثـل الوفد الجزائري الأسـتاذ أحمد توفيق المدني إنشـغالات الجبهـة والمتمثلـة فيما يلي:

1- .تـوفير الأجـواء اللازمـة والحريـة الكاملـة لتمريـر السـلاح الجزائري بين منطقة السلوم المصرية ومدينة طرابلس الليبية.

2- .إمكانية البحث عن وسائل حكومية ليبية تسمح بشراء الأسلحة بإسمها للجزائريين الذين بدورهم يتسلمونها في العاصمة طرابلس الغرب، ثم يتم تهريبها إلى الجزائر.

3- ضرورة تخصيص ليبيا مطارا أومطارين بالجنوب وتزويد الجزائريين بطائرة أوطائرتين، قصد إيصال الأسلحة إلى نقطة معينة في الصحراء الجزائرية.

هذه الإقتراحات كان الوفد الجزائري يراها أكثر من ضرورية لإعتبارات هامة منها الإعتماد الكبير على الأسلحة الآتية عن طريق ليبيا وبالتالي فعملية تسهيل وصولها وتأمينها من طرف الحكومة الليبية سيدعم لامحالة قوة الثورة، ويزيد من عزيمة المجاهدين في الإستمرار في الجهاد[52].

لكن الوفد الليبي كان يرى ضرورة دراسة هذه المقترحات المقدمة من طرف الوفد الجزائري، وعلى ضوء ذلك تقرر مايلي :

1-.يضع رئيس الحكومة الليبية تحت تصرف القيادة الجزائرية مطار بلدة نالوت ومطارا آخر حربيا يقع جنوب فزان، وكلا المطارين غير صالح للإستعمال لذلك يوكل أمر إصلاحهما إلى لجنة حربية مصرية.

2-.تحديد نوعية الطائرات التي يمكن بواسطتها نقل السلاح وهي من نوع داكوتا DAKOTA، لأنها تستطيع التسرب بين الجبال في طيران

منخفض، بحيث يصعب على الطيران الفرنسي إكتشافها بواسطة الرادار.

3- إن السلاح الجزائري الموجود بمصر والذي يدخل على الحدود الليبية لابد أن يدخل جوا بواسطة طائرات مصرية على أن يكون رئيس الحكومة على علم بذلك، تفاديا من الوقوع في الأخطاء خاصة الجواسيس الأمريكيين والأنكليز وحتى الفرنسيين.

4- إمكانية شراء السلاح في طرابلس عوض الإتيان به من الخارج، وتوفير كل الشروط لتسهيل العملية داخل ليبيا [53].

وإنتهت بذلك زيارة الوفد الجزائري بمقابلة الرجل الأول وهو الملك إدريس السنوسي الذي رحب بالوفد ترحيبا خاصا [54].

لقد بقيت الحكومة الليبية على موقفها المدعم للقضية الجزائرية وثورة التحرير الوطنية، وذلك بالسماح للجزائريين بتهريب الأسلحة عبر أراضيها وكذلك حرية تنقل المجاهدين الجزائريين داخل ترابها [55]، رغم توتر العلاقات بينها وبين مصر خاصة بعد مسألة القناة والعدوان الثلاثي على مصر حيث إنعكس ذلك بالسلب على القضية الجزائرية بعد غلق الحدود بينها وهو ما دفع بجبهة التحرير إلى التحرك لإرجاع العلاقات بين الطرفين حتى لا تتأثر الثورة بذلك [56].

في الوقت نفسه بقيت لجنة جمع التبرعات لصالح جيش التحرير تقوم بدورها من خلال جمع الأموال الواردة عن طريق الحفلات الموسيقية والدورات الرياضية، وما تجنيه دور السنما إلى جانب محاصيل الجلود بمناسبة عيد الأضحى.[57]

كما لعب السيد الهادي المشيرقي دورا رياديا من خلال ما قام به على مستوى هذه اللجنة الخاصة بثورة الجزائر حيث إستطاع بتاريخ 16 جوان 1956 أن يدفع خمس صكوك مالية إلى بنك مصر لحساب الجزائر[58].

وفي عام 1957 إستطاعت هذه اللجنة من مواصلة دعمها للثورة من خلال بيع العديد من بطاقات الإشتراك الخاصة بالتبرعات، وقد أشرف عن عملية فحص وحصر البطاقات المطبوعة بعض الشخصيات الشعبية الليبية المعروفة بوقوفها إلى جانب الشعب الجزائري وثورته التحريرية، منهم الحاج حسونة فحيمة والسيد علي حسنين وذلك بدعوة من السادة أعضاء لجنة جمع التبرعات وقد أسفرت العملية على جمع أكثر من 20500 جنيه. ومراقبة وفحص أكثر من 12100 بطاقة [59].

في الوقت نفسه لم تتوقف القطارات المحملة بالأسلحة الآتية من القاهرة مرورا بمنطقة السلوم لتشحن إلى ليبيا عن طريق سيارات أحد الإخوة الليبيين وهو السيد محمد العابد السنوسي. وكان يحرسها الجنود

الليبيون ليلا حيث تخزن في طرابلس، ومنها تنقل مباشرة إلى أرض الثورة. كانت هذه العمليات تتم بحضور الوفد الجزائري [60].

وابتداء من عام 1957 سمحت السلطات الليبية لجيش التحرير الوطني الجزائري من تعيين فرقة عسكرية مستقرة في واحة فزان. بعد الإتفاق الثنائي بين القيادة الجزائرية آنذاك والحكومة الليبية ومع والي فزان السيد عبد الجليل سيف النصر [61].

غير أن السلطات الإستعمارية إكتشفت دور هذه الفرقة داخل التراب الليبي. خاصة بعد وقوع العديد من الإشتباكات بينها وبين المجاهدين الجزائريين، وهو ما دفعهم إلى تقديم إحتجاجات شديدة اللهجة للحكومة الليبية التي كان رد فعلها هو تجاهل فرنسا. رغم أن هذه الأخيرة كانت تحتل واحة فزان [62]، هذا إلى جانب دخول إحدى قوافل المجاهدين مدينة مرزوق الليبية، ومطالبة سكانها بضرورة الجهاد ضد الكفار الفرنسيين على مرأى ومسمع من القوات الفرنسية المرابطة بالمنطقة والتي لم تحرك ساكنا [63].

وإذا كانت كل شرائح المجتمع الليبي تفاعلت مع تطورات الأحداث داخل الجزائر فإن المرأة الليبية التي وصفتها إحدى الصحف الليبية وهي جريدة طرابلس الغرب أنها نصف المجتمع، كان لها هي الأخرى واجب إزاء القضية الجزائرية وثورتها المجيدة وبالتالي من واجبها أن

تقف موقف مدعم ومؤيد لأختها المجاهدة الجزائرية من خلال مساعدتها بما تستطيع تقديمه لها حتى تخفف عنها بعض ما تقاسيه من المحن والويلات[64].

إن تعبئة الحكومة الليبية للشعب الليبي في دعم شقيقه الشعب الجزائري فتحت المجال واسعا أمام لجنة جمع التبرعات لمواصلة النضال لصالح الثورة الجزائرية. وهو ما حذا بها إلى إستقبال بعض أفراد فرقة التمثيل الجزائرية التي كان يرأسها آنذاك الممثل القدير مصطفى كاتب وقد تم اللقاء في مزرعة أبناء إبراهيم المشيرقي في عام 1959[65].

وقد إستطاعت هذه اللجنة التي كان مقرها بباب الحرية شارع الأوقاف رقم 7 بطرابلس من ترسيخ الأخوة العربية بين الشعبين وأثبتت من خلال الكشوفات المقدمة سخاء الشعب العربي الليبي تحذوه في ذلك فكرة تحرير الجزائر من خلال دعم ثورتها ماديا ومعنويا[66].

هذا إلى جانب المراسلات المستمرة بين أعضاء اللجنة وبعض قادة جبهة التحرير منها الرسالة التي بعثها السيد حسين آيت أحمد إلى أحد أعضاء لجنة جمع التبرعات البارزين وهو السيد المشيرقي يشكره فيها على الكتاب الذي أرسله إليه وكذلك الرسالة التي بعثها له في أول نوفمبر[67].

وفي عام 1961 ظهر الأثر الإيجابي للجنة مقاطعة فرنسا التي كان مقرها بطرابلس حيث إستطاعت جر العديد من الشركات الليبية العملاقة من قطع علاقاتها التجارية مع فرنسا وهذا ما حدث بالنسبة لشركة القافلة التي تعهدت بأن لا تستورد أي بضاعة أوقطع الغيار من أي بلد كان إذا كانت هذه البضاعة أوقطع الغيار فرنسية الصنع [68].

إنطلاقا من الإيمان العميق بعدالة القضية الجزائرية وضرورة تجنيد كل طاقات الشعب الليبي لنصرة ودعم الثورة التحريرية كانت لجنة جمع التبرعات توجه نداءاتها المتكررة للإستمرار في عملية الدعم وتتقدم بتشكراتها الخالصة لكل المتبرعين وهذا ما يعكسه النداء المعبر المؤرخ بطرابلس في 28 ماي 1962 والموجه لجميع المواطنين وحتى اللجان الفرعية على مستوى المدن الليبية[69].

لقد قامت ليبيا حكومة وشعبا بواجبها العربي والقومي تجاه الجزائر ووقفت موقفا بطوليا تجاه شعبها، فكانت من بين الدول العربية السباقة في دعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا [70].

الهوامش

1- الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة، بيروت، ط2، بيروت1983، ص83.

2- فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص177.

3- من أبرز هذه المظاهرات تلك التي قام بها الطلبة والعمال على حد سواء في 4 أفريل عام 1956، والتي حاول الشعب الليبي من خلالها الإعتداء على منزل الوزير الفرنسي المفوض ودار المفوضية وقد هتفوا جميعا بسقوط فرنسا، أنظر بالتفصيل، فتحي الذيب :نفسه، صص 178/177.

4- كان الوفد الجزائري الذي توجه إلى مدينة طبرق في 13 جوان 1956 يتكون من أعضاء اللجنة الفرعية للسلاح منهم السادة: أحمد توفيق المدني والأمين دباغين إلى جانب عمر دردور الذي كان موجودا بليبيا، حول الموضوع أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح الجزء الثالث، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص164.

5- نفسه، ص165.

6- المدني، مصدر سابق، ص 165.

7- الذيب، مصدر سابق، ص 279.

8- نفسه.

9- تعتبر هذه العملية أول قرصنة جوية يعرفها العالم في القرن العشرين.

10 – الذيب، نفس المصدر والصفحة

11- جريدة المقاومة، العدد 15، بتاريخ 20 ماي 1957، ص12.

12- جريدة المجاهد، العدد 27، بتاريخ 22 جويلية 1958، ص ص 1-5.

13- محمد الصالح الصديق، جريدة المساء، **"ليبيا وثورة التحرير الجزائرية"**، بتاريخ 17 جانفي 1995، ص17

14- المدني: مصدر سابق، ص ص 391/390.

15- حول موضوع مؤتمر طنجة، أنظر بالتفصيل: معمر العايب: **مؤتمرطنجة**، رسالة ماجستير، في التاريخ المعاصر، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، تحت إشراف الدكتور بوعزة بوضرساية عام 2002 .

16- نفسه.

17- المدني، نفس المصدر، والصفحة.

18- جريدة المجاهد، العدد 37، بتاريخ 25 فبراير عام 1959.

19- نفسه.

20- أنظر الملحق الخاص بمناسبة زيارة الوفد الجزائري لليبيا الشقيقة في جريدة المجاهد، نفس المصدر، العدد 37.

21 - أنظر نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في فبراير 1959 بجريدة المجاهد، العدد 37، .

22 - جريدة المجاهد، العدد 37، بتاريخ 25 فبراير 1959.

23 - جريدة المقاومة، العدد 68، بتاريخ 16 ماي 1960

24 - جريدة المقاومة، العدد 68، بتاريخ 16 ماي 1960.

25 - جريدة المقاومة، العدد 102، بتاريخ 14 أوت 1961.

26 - نفسه.

27 - تشكلت هذه اللجنة السباعية من السادة :

- هواري بومدين
- لطفي بودغن
- عبيد الحاج الأخضر
- علي كافي
- محمدي السعيد
- سليمان دهيليس
- السعيد يازوران

للمزيد من التفاصيل حول الموضوع عد إلى القرص المضغوط بعنوان تاريخ الجزائر من 1830 إلى 1962 من تأليف مجموعة من المؤرخين الجزائريين.

28- حول تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس، أنظر بالتفصيل : عمار بوحوش :**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997، ص584.

29- مصطفى هشماوي :**جذور نوفمبر1954 في الجزائر**، الجزائر 2002 .

30- في هذه الحكومة الثانية تم إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة التنظيم العسكريcom التي سبقت الإشارة إليها، وقامت هذه الحكومة أيضا بتعيين قيادة الأركان العامةالتي أصبحت تحت تصرف هذه الجنة، وبذلك ظهرت تشكيلة جديدة لهذه الحكومة، حول التشكيلة المنبثقة عن مؤتمر طرابلس الأول، أنظر، بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، صص585-586 .

1. هذه المتطلبات ارتبطت بالسياسة العسكرية الجديدة التي انتهجتها إدارة الاحتلال الفرنسي تحت حكم الجنرال شارل ديغول التي قامت على سياسية العصا الغليظة والتي تعني الاعتماد على القوة العسكرية للقضاء على الثورة ابتداء من يوم تعيينه في 1جوان عام 1958، لذلك كان لزاما على الثورة الجزائرية أن تواجه الوضع الخطير الذي شكله لها ديغول من خلال تكوين هذه اللجنة التي تشكلت من السادة الضباط :

- هواري بومدين رئيسا .
- علي منجلي عضوا.
- أحمد قايد عضوا .

- رابح زراري عضوا.

حول تفاصيل أكثر عن الموضوع عد إلى هشماوي، جنورنوفمبر..، مصدر سابق

32- هشماوي، مصدر سابق .

33- لقد حدد هذا المؤتمر المهم مشاريع المستقبل بالنسبة للثورة التحريرية، بحيث صادق على النصوص التي تضبط إتجاه وأهداف الثورة نفسها، كما صادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والإجتماعية، وأكد المؤتمر من جهة أخرى على مواقف الثورة التحريرية من مسائل الحل التفاوضي على أساس حق الشعب في الإستقلال وفي تقرير مصيره، كما أكد المجلس في هذا المؤتمر على أن هذا الحل ممكن في إطار المبادىء الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله وعلى حدة الشعب الجزائري، أنظر في ذلك محمد الصالح الصديق: "ليبيا وثورة التحرير الجزائرية". جريدة المساء بتاريخ 15 شعبان 1415هـ/17 جانفي 1995، ص17.

34- سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، ط2، عين مليلة، الجزائر 1993، ص24.

35- هشماوي، مصدر سابق، ص192

36- نفسه، ص193 .

37- حول تشكيلة هذه الحكومة، أنظر، بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر..، مرجع سابق، ص587

38- بوشعير، نفس المصدر السابق .

39- لطفي الخولي: عن الثورة، في الثورة، وبالثورة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1992، ص 29

40- عن الشخصيات الجزائرية السياسية منها والعسكرية التي حضرت المؤتمر، أنظر بالتفصيل حوار مع المجاهد علي كافي: "مجلة الوحدة"، العدد 488، من 1 إلى 6 نوفمبر 1990، ص15.

41- محمد بوضياف: الجزائر إلى أين؟ ترجمة محمد بن زغيبة وآخرون، مطبعة النخلة، الجزائر 1992، ص19.

42- الذيب: مصدر سابق، ص58.

43- نفسه، ص59.

44- الذيب، مصدر سابق، ص60.

45- نفسه، ص63.

46- أنظر محتوى الرسالة في :المدني، مصدر سابق، ص175.

47- المدني، نفس المصدر السابق، ص175.

48- من أبرز هذه المضايقات هي عمليات التفتيش المتتالية والمستمرة التي كان يقوم بها الضباط البريطانيون، هذا إلى جانب تشديد المعسكرات البريطانية والأمريكية لحراستها، أنظر في هذا الصدد، فتحي الذيب، مصدر سابق، ص61.

49- الذيب: نفسه، ص176. .

50- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص ص 137-138.

51- لقد كان وصول الوفد الجزائري المشكل من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين إلى العاصمة الليبية طرابلس، يوم 30 أفريل 1956، حيث أقام في أكبر نزل المهاري، وكان أول إتصال له مباشرة هو الإتصال الذي وقع بينه وبين رئيس الحكومة الليبي مصطفى بن حليم عن طريق الهاتف، ليتم اللقاء بين الطرفين مباشرة بحضور الجنرال أحمد حسن الفقي سفير مصر بطرابلس. أنظر في ذلك: المدني، مصدر سابق، ص141.

52- نفس المصدر، ص142. .

53- المدني: مصدر سابق، ص ص 143/142.

54- نفسه

55- كان قبول الملك الليبيّ إدريس السنوسي مقابلة الوفد الجزائري بعد الرسالة التي بعثت بها دائرة التشريفات الملكية المؤرخة بطبرق في 13 شوال 1375هـ الموافق لـ23 ماي 1956، إلى أعضاء جبهة التحرير المقيمين بـ32 شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة وكان الرد الجزائري بالموافقة، أنظر محتوى الرسالة ومحتوى رد أعضاء جبهة التحرير الجزائرية في : المدني، مصدر سابق، ص ص274-275.

56- الذيب: مصدر سابق، ص 177.

57- لقد نجح الوفد الجزائري في إقناع الحكومة الليبية بالآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر على مسار الثورة داخل التراب الوطني، حيث تم الإتصال برئيس الحكومة مصطفى بن حليم في 4 ديسمبر 1956 الذي أكد لهم مواصلة دعم الجزائر عسكريا وأن حرية المرور ستبقى قائمة، مع تغيير وسائل النقل من برية إلى بحرية. أنظر في ذلك المدني: مصدر سابق، ص ص 276/275.

58- أنظر الكشوفات الخاصة بمحاصيل الجلود بمناسبة عيد الأضحى المبارك (مخطوط)، المصدر: مركز دراسة جهاد الليبيين، الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية.

59- حول هذه الصكوك عد إلى الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية، في مركز دراسة جهاد الليبيين، المصدر السابق.

60- أنظر القائمة المفصلة في، نفس المصدر .

61- المدني: مصدر سابق، ص ص 295/294.

62- المدني: مصدر سابق، ص312.

63- نفسه، ص313.

64- أنظر نص المقال الكامل في جريدة طرابس الغرب، العددرقم3، بتاريخ 21 فبراير1958 .

65- حول حيثيات هذا الاستقبال عد إلى الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية، مركز دراسة جهاد الليبيين، مصدر سابق.

66- حول هذه الكشوفات، أنظرنفس المصدر.

67- عن محتوى الرسالة الموجهة إلى السيد المشيرقي باللغة الفرنسية، عد إلى نفس المصدر.

68- هذه الشركة هي الشركة الليبية المساهمة للنقل والخدمات لشركات البترول التي كان مقرها بجامع المغاربة بطرابلس، حول موقفها، أنظر نفس المصدر .

69- أنظر نص النداء في أرشيف الثورة الجزائرية، مركز دراسة جهاد الليبيين، مصدر سابق.

70- من مظاهر هذا الموقف الليبي المشرف الدور الذي لعبه بعض الخواص الليبيين منهم السيد سالم شلبك الذي وضع شاحناته تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، في نقل الأسلحة، أنظر حول الموضوع شهادة المجاهد عبد الرحمن عمراني، <u>التسليح أثناء الثورة</u>، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2001، ص97.

القضية الجزائرية وتونس الشقيقة

موقف تونس المعنوي:

تشكل تونس وضعا خاصا للجزائر وثورتها التحريرية، على غرار كل من ليبيا والمغرب الأقصى نظرا للإشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك، هذا إلى جانب كون تونس كانت من المناطق الأساسية لتمركز الجزائريين الهاربين من السياسة السلطوية للإستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر وإلى غاية القرن العشرين، وهذا الوضع المميز أثر على تونس مباشرة خاصة بعد إندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 والتي إنتشر صداها في ربوع الأراضي التونسية وتجاوب معها الشعب التونسي بما في ذلك الجزائريون المقيمين في تونس خاصة طلبة العلم في الزيتونة، وهناك عملت الصحافة التونسية على نشر خبر الثورة لتزيد المهاجرين قوة وصلابة في دعم ثورتهم، ومن جهة أخرى إشعار التونسيين بالمهمة الصعبة التي تنتظرهم في دعم إخوانهم الجزائريين والوقوف معهم في ضرائهم[1].

هذا الدعم الصحفي فتح المجال واسعا أمام الشعراء التونسيين الذين إهتموا بكفاح الشعب الجزائري وراحوا ينظمون القصائد الملتهبة ثورة وحماسا وبالتالي أثروا على الشرائح الشبانية داخل تونس خاصة الشباب الجزائري الوافد على تونس لطلب العلم[2].

ومن جهة أخرى فتحت تونس أبوابها للشعراء الجزائريين الذين راحوا بدورهم ينشرون قصائدهم الثورية في الصحف والمجلات، طارقين أخطر باب هو باب الإعلام خلال الفترة الإستعمارية. لكن عملهم كان بعيدا كل البعد عن أعين الإستعمار وهو ما جعل أفكارهم وآرائهم ومشاعرهم تختلج في صدورهم عن وطنهم المسلوب وجذور كيانهم العربية الإسلامية وعن الثورة وبؤس الشعب والتفكير في مستقبله[3].

رغم وجود تونس خلال عام 1955 تحت هيمنة الإستعمار الفرنسي إلا أن مفكريها لعبوا دورا بارزا في دعم ثورة الشعب الجزائري وقضيته العادلة. فقد أعتبرت مجلة الفكر التونسية أن الثورة الجزائرية ثورة الشعب التونسي والعرب ككل وخصصت لها حيزا إعلاميا كبيرا للإشهار وتتبع تطوراتها، من خلال كتابات هؤلاء المفكرين[4].

كما لعب المفكرون التونسيون دورا بارزا لصالح الثورة الجزائرية، من خلال كتاباتهم المدعمة والمناصرة للشعب الجزائري في شتى الصحف والجرائد التي كانت سلاحا فتاكا يخيف العدو. وهذا ما عمدت إليه

هذه الفئة المتنورة، فمجلة الفكر التونسية كانت من أهم المجلات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية وإحتضنتها منذ إندلاعها، وفي أول عدد لها، لم يقتصر نشاطها على نشر أخبار الثورة فقط بل توسعت إهتماماتها إلى الإنتاج الفكري الجزائري، كما أنها عبرت عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الجزائري والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية للشعبين، والحث على الوحدة. هذا إلى أنها كانت توجه سهامها اللاذعة للإستعمار الفرنسي وتندد بجرائمه وكانت أيضا تعمل على تعريف العالم بالقضية العادلة للشعب الجزائري [5].

إن تجاوب الشعب التونسي مع الثورة الجزائرية إبتداء من عام 1954، جعله يطرق كل المجالات. فعلى غرار المجال الإعلامي، لعبت الكتابات المسرحية هي الأخرى دورا هاما في التعريف بثورة الشعب الجزائري، حيث كانت هذه الكتابات تستوحي موضوعاتها من عمق الثورة الجزائرية رغم قلتها ومع ذلك عبرت خلال مرحلة الثورة عن قضية الكفاح الوطني الجزائري والأبعاد العربية الإسلامية للثورة، كما أن هذا التجاوب كان بالدرجة الأولى مع شرعية كفاح الشعب الجزائري، وهو ما دفع به إلى الوقوف إلى جانبه ضد الإستعمار الفرنسي[6].

إن الضغط المتواصل من طرف الثورة التحريرية، دفع بالسلطات الإستعمارية إلى مراجعة حساباتها تجاه دول المغرب العربي منها تونس

التي تحصلت على إستقلالها بعد الإتفاق مع السلطات الفرنسية وذلك في مارس 1956[7].

لقد كان هدف فرنسا من هذه العملية هو جر تونس إلى صفها والعمل على عزل الثورة عربيا، من خلال إرساء قواعد التعاون بينهما. لكن هذه الوضعية جعلت تونس تجد نفسها بين نارين، إما أنها تتعامل مع إلتزاماتها السياسية تجاه فرنسا وإما أن تتضامن مع الشعب الجزائري ومساعدته في الخروج من أوضاعه التي فرضتها عليه السلطات الإستعمارية، وذلك إنطلاقا من نصوص كل أدبيات ومواثيق الحركات الوطنية. وكذلك طموحات كل الشعوب المغربية[8].

لم يكن بوسع تونس بعد إستقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية، خاصة وأن النفوذ السياسي والإقتصادي الفرنسي بقي سيد الموقف في تونس، لذا راحت تونس تناور من خلال بذل الجهود السلمية قصد إيجاد حل لقضية الشعب الجزائري. وهو ما جعل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يلبي الدعوة التي وجهت له لحضور ندوة السلام بالمغرب الأقصى بمشاركة بعض زعماء الثورة الجزائرية، وممثلين عن السلطات الإستعمارية الفرنسية. هذه الأخيرة التي فرضت نفسها وألحت على ضرورة حضور هذه الندوة ليس حبا في المغاربة. وإنما حتى تقطع الطريق أمام أي محاولة جزائرية لتدعيم الموقف الجزائري بين إخوانه

المغاربة، وهذا إنطلاقا من تأكيداتها المستمرة والهادفة إلى فرض سياستها المبنية على الإقتراح الرامي إلى حل مشاكل منطقة المغرب العربي في إطار مغرب عربي-فرنسي[9].

في 22 أكتوبر عام 1956 عندما تعرض زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية إلى عملية الإختطاف وهم قادمون من المغرب الأقصى في اتجاه تونس على متن الخطوط الجوية المغربية من طرف القوات الجوية لإدارة الاحتلال الفرنسي، تجلى رد فعل الحكومة التونسية في إستدعاء سفيرها في العاصمة الفرنسية باريس وإحتجت بشدة على العملية وطالبت بإطلاق سراح زعماء الثورة الجزائرية دون أي شرط، وبالتالي كان موقفها هو تهديد السلطات الإستعمارية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية[10].

كما عبر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من جهته عن عملية الإختطاف: أنها لا تخدم السلم بل تزيد في خطورة الأزمة الجزائرية-الفرنسية. وبالتالي تنعكس بالسلب على العلاقات بين حكومات المغرب العربي وفرنسا في حد ذاتها، وهذا ما زاد الطين بلة في إبتعاد شمال إفريقيا العربي عن الأمن والهدوء ودفعته سياسة فرنسا داخل الجزائر إلى العنف أكثر مما كان عليه [11].

وحتى الطبقة العمالية التونسية عبرت عن دعمها للشعب الجزائري وثورته من خلال الدعوة التي وجهها الإتحاد العام التونسي للشغل إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين لحضور الإجتماع الذي إنعقد بمدينة سوسة في 11 نوفمبر 1956، وقد لبى الجزائريون الدعوة حيث حضر الإجتماع مندوب الإتحاد العام للعمال الجزائريين[12].

كان الهدف من ذلك هو إبراز الإتحاد العام للعمال الجزائريين كقوة عمالية مغربية في إطار التنسيق مع الإتحاد المغربي كذلك. قصد إيجاد السبل الناجعة لإشراك الوفد الجزائري في إجتماع بروكسل في 5 جويلية 1957 حتى يتمكن من عرض القضية الجزائرية على أعلى مستوى دولي[13].

لقد رأت الحكومة التونسية أن الظروف التي تمر بها القضية الجزائرية تحتاج إلى دعم أكبر، إذ بادرت من خلال وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع الشعب الجزائري وما يعانيه جراء السياسة الفرنسية التعسفية المسلطة عليه، حيث عبر عنها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالموت الذي يتعرض له الشعب الجزائري، ووجه إنتقاده للرأي العام العالمي الذي كان يندد بسياسة الإتحاد السوفياتي في المجر ونسي ما تقوم به فرنسا في الجزائر من جرائم تتنافى ومبادىء هيئة الأمم المتحدة، وأكد على المطالبة بالإعتراف باستقلال الجزائر[14].

كما جاء تأكيد الرئيس بورقيبة على أن إستقلال الجزائر حقيقة وليست ضربا من الخيال، وأنها جزء كامل لا يتجزء من المغرب العربي في إطار وحدته العربية حيث قال: "إننا نريد تدعيم صفوفنا، وأن نجعل بهذا المغرب قوة لها وزنها بين الدول."[15].

وفي الوقت الذي أرادت فيه تونس دعم القضية الجزائرية من خلال إيجاد حل سلمي بين الجزائر وفرنسا، كانت هذه الأخيرة تسعى إلى توظيف فكرة إيجادحل لما سمته بالمشكل الجزائري عوض القضية الجزائرية من خلال دعوتها إلى تعاون مغرب عربي - فرنسي لكنه يدخل دائما في إطار الحفاظ على جزائر فرنسية وبمساعدة كل من تونس والمغرب الأقصى، في حين أن هاتين الدولتين المغربيتين كانتا تبحثان عن حل سلمي في إطار فكرة المغرب العربي الموحد مع إيجاد صيغة تضمن لفرنسا مصالحها وهذا ما أكده الرئيس التونسي في جانفي 1957 بقوله: "إن أنجع طريقة لحل المشكل الجزائري هو خلق توازن بين سيادة الجزائر وبين التعاون الجديد الذي يربط دول المغرب العربي الثلاثة بفرنسا، وتشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا تتحصل منه فرنسا على تعاونها المثمر مع شعوب المغرب العربي"[16].

لم ينحصر الموقف المعنوي التونسي للشعب الجزائري في التصريحات والمواقف الرسمية الحكومية فقط، بل كان للصحافة التونسية دور هام في رفع معنويات الشعب الجزائري، ففي هذا الصدد نشرت الجريدة

التونسية "العمل" "L'action" . الصادرة باللغة الفرنسية إستطلاعا صحفيا لأحد الفرنسيين الذين عايشوا أحداث الثورة الجزائرية عن قرب، حيث قضى بالجبال الجزائرية خمسون يوما كاملة مع المجاهدين، ومع أن هذا الإستطلاع منع من النشر داخل فرنسا. إلا أن جريدة المقاومة قامت من جهتها بنشره كاملا، وذلك على مدى ثلاث أعداد. تناول مختلف أطوار حياة المجاهدين الإجتماعية ومعايشة العمل العسكري عن قرب كشاهد عيان، وكذلك الوضعية الإجتماعية للأهالي، وحتى الوضعية المعنوية التي كان عليها الجيش الفرنسي عند مواجهته للمجاهدين في الجبال والقرى والمداشر والأودية(17).

ومن جهتها قامت صحيفة "الملاحظ" "L'Observateur"، ينشر تفاصيل عن إضراب الثمانية أيام كاملة. وقد دعمت إستطلاعها بالصورة الحية عن الأوضاع في الجزائر العاصمة(18)، كما نشرت بدورها صحيفة "العالم" "Le Monde" "مقالا مطولا بعنوان "المدينة الصامتة". وذلك في اليوم الأول من إضراب الثمانية أيام وصفت فيه حالة مدينة الجزائر مركزة على مدى إنتشار الإضراب ونجاحه بين صفوف الجزائريين وكذلك مواجهة القوات الفرنسية المدعمة بالمضليين للمضربين(19). وحتى جريدة "الصباح" التونسية خصصت إفتتاحيتها للأوضاع في الجزائر(20) وفي نفس الصدد دعا الحزب الدستوري الحر التونسي. والمنظمات العمالية إلى إضراب عام يوم 30 جانفي 1957

تضامنا مع الشعب الجزائري ودعما من أجل نصرة قضيته العادلة، وقد كانت الإستجابة الشعبية للنداء كبيرة[21].

هكذا توالى الدعم التونسي من خلال الموقف المعنوي للقضية الجزائرية. من خلال تكثيف تونس لجهودها من أجل إيجاد حل عادل لها. مستغلة في ذلك معاهدة التضامن والأخوة المبرمة مع المغرب الأقصى في مارس 1957، لكن رد الفعل الفرنسي كان سريعا، وبعد أقل من شهرين عن هذه المعاهدة، قطعت إعانتها على تونس، وقامت بهجوم كاسح على أراضيها الحدودية مع الجزائر بحجة حق متابعة المجاهدين الجزائريين، وهذا الضغط الفرنسي دفع تونس إلى طلب الوساطة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في نوفمبر 1957، ورغم قبول زعماء الثورة الجزائرية بالمقترح التونسي إلا أن فرنسا رفضت ذلك وقامت بعد ثلاثة أشهر فقط بهجوم جوي مدمر على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية[22].

وما زاد في تصلب المواقف الفرنسية وتعنتها، تلك الخطابات الرسمية المعلنة من طرف الحكومة التونسية، حيث وجه في هذا الصدد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خطابا إلى الشعب التونسي في أفريل 1957، أكد فيه على أن تونس المستقلة تتألم من الحرب القاسية المعلنة ضد الشعب الجزائري الشقيق وتصرح بدورها أنها ستبذل كل ما في وسعها للإيجاد الحلول السليمة التي تضمن للشعب الجزائري حقوقه الوطنية.

وأكد على أن مشاكل الجزائر هي مشاكل تونس التي سيبقى إستقلالها منقوصا ومهددا ما لم تستقل الجزائر ولذلك فإن الحكومة التونسية وشعبها يؤيدان هذا الإستقلال، ولا سبيل لتعاون جدي ونزيه بين تونس وفرنسا ما دامت الجزائر تئن تحت وطئة الإستعمار الفرنسي، وإذا اعترفت فرنسا بحق الشعب الجزائري في السيادة والإستقلال. فإن التعاون يصبح ميسورا[23].

أ- مؤتمر المهدية دفع جديد في العلاقات التونسية الجزائرية:

لقد فتحت الحكومة التونسية المجال واسعا لنشاط الجزائريين على أراضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، رافعين صوت القضية الجزائرية رغم المضايقات الفرنسية. ففي 17 جوان 1958 دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية، مثل المغرب الأقصى فيه. كل من السادة أحمد بلفريج رئيس الحكومة آنذاك ونائبه السيد عبد الرحيم بوعبيد. أما تونس التي إحتضنت المؤتمر فقد مثلها السادة كتاب الدولة،وهم: الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس والصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية والطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية. أما عن الجانب الجزائري فقد مثل جبهة التحرير

الوطني كل من السادة :فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ "، إلىجانب قائد القاعدة الخلفية في تونس الرائد قاسي وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وآيت احسن عن جبهة التحرير الجزائرية في الخارج بالإضافة إلى الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك السيد رشيد قايد (29).

ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيسي للقاءات الإخوة المغاربة وهوالأمر الذي حصل في مؤتمر طنجة، فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك مع عضوين آخرين هما السيدان أحمد التليلي وآيت احسن. وقد بادر بافتتاح الجلسة، حيث أعطى مباشرة الكلمة إلى السيد الباهي لدغم عن الوفد التونسي راعي المؤتمر. الذي بدوره أكد على أن تكون أشغال المؤتمر سرية، وقد تضمن جدول الأعمال مايلي:

أ- تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة:

- دعم الثورة الجزائرية.
- جلاء قوات الاستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
- إدانة سياسة الجنرال شارل دوغول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية

- الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها.

ب- دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها:

- المكتب الدائم.
- المجلس الاستشاري[25]

وإذا كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري. فإن اللقاء الثلاثي إنتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى خاصة قضية تشكيل المجلس الإستشاري المغربي المحدد بثلاثين عضوا وكذلك تشكيل المكتب الدائم، حيث لم يعين المغرب الأقصى ممثله ، في حين أن الجزائر عينت السيدين أحمد بومنجل. وأحمد فرانسيس. أما تونس فقد عينت السيدين عبد المجيد ساكر وأحمد التليلي[26].

كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى مساعدة الثورة الجزائرية وكانت نتيجة الفشل هي إمضاء تونس بتاريخ 30 جوان 1958 إتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها. وهوالإتفاق الذي عرض على ليبيا في باريس ورفضته جملة وتفصيلا، وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية قد فاتحت الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في القضية قبل أسبوع من إمضاء الإتفاقية لكنها لم تحصل على نتيجة إيجابية[27].

وأمام عجز الرئيس التونسي تحت الضغوطات الفرنسية، سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية إلى القيام بمحاولات قصد تعطيل هذه الإتفاقية المشؤومة، من خلال الوساطات التي قامت بها مع أطراف عربية فاعلة، لكن السلطات الإستعمارية الفرنسية تمكنت من الضغط على الحكومة التونسية وإرغامها على إمضاء الإتفاقية التي حققت لها مايلي :

1- ضرب التضامن المغربي في الصميم وتحقيق إنتصار سياسي داخل منطقة المغرب العربي بناء على سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد.

2-.عرقلة الكفاح المسلح داخل الأراضي الجزائرية وبالتحديد في الشرق الجزائري.

3-.خلق خلاف مصيري بين الشعبين الجزائري والتونسي.

4-.التركيز على إستغلال منطقة إيجلي الجزائرية بتكاليف ضئيلة جدا.(28).

رغم الخلافات التي أحدثتها إتفاقية 30 جوان 1958 والمتعلقة بحقل البترول الجزائري المسمى إيجلي، والتي أثرت تأثيرا مباشرا على العلاقات الجزائرية التونسية. وانعكست بالسلب على الثورة التحريرية خاصة الحدود الشرقية الجزائرية التي كانت تعتبر إحدى المنافذ

الرئيسية، لإدخال الأسلحة بالنسبة للثورة إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية، غضت الطرف وراحت تواصل نضالها السياسي من أجل لم شمل المغرب العربي، فكان أول عمل قامت به في هذا الصدد هو إخبار الحكومة التونسية في جويلية 1958بخبر التحضير للإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، ليطابق ذكرى إحتلال الجزائر. ونظرا لأهمية تونس إستراتيجيا بالنسبة للثورة التحريرية، فقد أعلن نبأ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في كل من القاهرة وتونس، وحتى المغرب الأقصى في نفس الوقت على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر ليأتي إعتراف تونس بالحكومة المؤقتة على الساعة التاسعة والنصف مساءا[29].

على غرار المؤتمرات السابقة الذكر، التي أعطت للثورة الجزائرية حيزا كبيرا من إنشغالاتها واهتماماتها، جاءت مساهمة الطلبة التونسيين بدورهم في دعم الثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري العادلة، من خلال دعوة إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لحضور المؤتمر الطلابي الذي ضم الإتحادات الطلابية الثلاثة وهي الإتحاد القومي للطلبة المغاربة، والإتحاد العام لطلبة تونس وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هوالبحث عن صيغة عملية لدعم الكفاح في الجزائر والمساهمة الفعالة من أجل تحقيق الوحدة الكاملة بين أقطار

المغرب العربي الثلاثة، وقد خرج المؤتمر بتوصيات مهمة تؤكد على تعلق الاتحادات الطلابية بمبدء توحيد المغرب العربي وتحريره من كل التواجد الأجنبي، وقد ربطت تحقيق ذلك بإستقلال الجزائر (30).

وفي 15 أفريل عام 1960 إحتضنت تونس الإحتفالات بيوم إفريقيا وكل الحركات الوطنية والتقدمية في العالم، على إعتبار أنه يوم تضامن.إنساني ضد الإستعمار الذي يعتبر عدوالبشرية، وبالتالي كان الحضور الجزائري قويا في هذا اليوم العالمي حيث رفع صوت القضية الجزائرية مدويا في سماء تونس متحديا جبروت فرنسا، وبهذه المناسبة ألقى السيد امحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية المؤقتة محاضرة في ملتقى الشباب الإفريقي بتونس بتاريخ 13 أفريل عام 1960 ركز فيه على كفاح الشعب الجزائري وإعتبره كفاح إفريقيا، وإنتصاره هو إنتصار لكل شعوب القارة الإفريقية ولا يخص الجزائر وحدها، وأن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الشعوب الإفريقية التواقة للاستقلال، وقد حملت هذه الندوة العالمية شعار "دور الشباب في بناء الأمة" (31).

نظرا للدعم المعنوي الذي كانت تقدمه تونس حكومة وشعبا للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة. وأمام خضوع فرنسا للأمر الواقع الذي فرضته عليه ثورة التحرير الجزائرية جاءت مفاوضات إيفيان عام

1961 التي رأتها تونس فرصة سانحة لتحقيق السلم وحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية من خلال دخول الطرفين الجزائري والفرنسي في مفاوضات بناءة على قدم المساواة، على الرغم من أن الجنرال ديغول حاول الضغط على الطرف الجزائري المفاوض، وعمل على جره إلى تقديم تنازلات كبيرة، لذا رأى الفرصة سانحة بالنسبة له، حيث أمر شخصيا الإعتداء على المدينة التونسية الآمنة بنزرت في 19 جويلية 1961، في ظل فشل المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية-الفرنسية بحيث لم تتمكن فرنسا من تحقيق ما كانت تريد تحقيقه[32].

وأمام هذا الإعتداء السافر لم ينس الشعب الجزائري مواقف الشعب التونسي والوقوف إلى جانبه أيام المحن، فبعد يوم واحد من الإعتداء على بنزرت سارع قادة الثورة الجزائرية عن طريق جبهة التحرير الوطني الممثلة للحكومة الجزائرية المؤقتة إلى عرض إمكانياتها المادية والبشرية على الحكومة التونسية لمواجهة العدوان الفرنسي وكانت الحكومة الجزائرية قد أعلنت رسميا عن موقفها البطولي إلى جانب تونس وهي على طاولة المفاوضات دون خوف مما سيترتب عنها من نتائج ولم تعط لها أدنى إعتبار على أساس أن تونس جزء لا يتجزء من كيان الأمة العربية في منطقة المغرب العربي[33].

2- دعم تونس للثورة الجزائرية ماديا:

كانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إليها. وقد أكد العديد من المجاهدين الذين إلتقيناهم أن الحدود التونسية- الجزائرية كانت من أهم معابر المجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر الشقيقتين، حيث إرتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية، إلى جانب مراكز تجميع الأسلحة. لكن الملفت للإنتباه هو أن مجاهدي المناطق الشرقية أكدوا من جهتهم أن الحكومة التونسية كانت تأخذ ما يعادل 10٪ من الأسلحة الجزائرية المهربة عبر حدودها [34]. وقد يكون سبب ذلك راجع إلى الفاقة التي كانت عليها تونس آنذاك.

لقد تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين الطرف الجزائري والتونسي حول موضوع دعم الثورة التحريرية والبحث عن سبل إنجاح العملية، ومن أهم هذه اللقاءات لقاء القاهرة الذي جمع الأستاذ أحمد توفيق المدني عن الطرف الجزائري والسيد الباهي لدغم عن الطرف التونسي، وقد توج اللقاء بإتفاق يتعلق بنقل الأسلحة فقط [35].

في الوقت نفسه عارض السيد صالح بن يوسف ورجاله سياسة بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية معتبرين إستقلال تونس ناقصا ما لم تستقل الجزائر. وهي القضية التي خلقت شقاقا بين الرجلين في تونس، خاصة

وأن صالح بن يوسف رفض التخلي عن مقاومة الاحتلال الفرنسي بالسلاح بل وضع رجاله تحت تصرف الثورة التحريرية الجزائرية، وقد إستاءت الحكومة التونسية برئاسة بورقيبةمن تدخلات هذا الأخير خاصة ما يخص نقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر مرورا بتونس [36].

كانت نتيجة لقاء القاهرة هي توقيع إتفاق ثنائي جزائري -تونسي في 22 جانفي 1957، مثل الجزائر كل من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين، ومثل تونس كل من السادة الصادق مقدم والطيب سليم، وقد جاء فيه مايلي:

1-.تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها عبر الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها لمن تعينه الجبهة لهذه المهمة.

2- تكون اللجنة التي تشرف على العملية تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

3- تتعهد الهيئة المشتركة بأن لن.تتسرب إلى البلاد التونسية أية قطعة من السلاح أوأي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا الإتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مشتركة.

5- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي من القاهرة إلى العاصمة التونسية [37].

حتى وإن كان الدعم المادي التونسي للثورة التحريرية الجزائرية ضئيلا وبقي حبيس الإتفاقيات والوعود. مثلما كان الشأن بالنسبة لمؤتمر المهدية في 17 جوان 1958 والذي كان يهدف إلى تسطير موقف مشترك وموحد تجاه أحداث ما بعد طنجة، وكذلك تنفيذ مقرراته بناء على ما جاء في جدول أعمال اللقاء [38].

ورغم قلة الدعم المادي التونسي للجزائر إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية، التي إتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية، وبررت هزائمها بالإعانة التونسية. خاصة بعد فشل خط موريس المكهرب والجهنمي على الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس، وقد حاولت السلطات الإستعمارية خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية- فرنسية لحراسة الحدود الهدف منها ليس كبح جماح المجاهدين فقط. وانما تقييد حرية تونس عسكريا وإخضاعها لإرادتها [39].

وإنتقاما لهذا الموقف، راحت فرنسا تدمر القرى والمداشر، وتقوم بأعمال وحشية يندى لها جبين البشرية، من أبرزها أحداث ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فبراير عام 1958، حيث شنت القوات

الفرنسية هجوما جويا قوامه ست وعشرون طائرة حربية، حصد أكثر من مائة (100) قتيل من المدنيين العزل وجرح أكثر من مائتين آخرين، وبررت قوات الإحتلال إعتداءها هذا: بحق متابعة المتمردين عن إرادتها من الجزائريين في التراب التونسي (40).

كان رد الفعل التونسي سريعا وقويا إزاء هذه المجزرة. حيث رفعت القضية إلى مجلس الأمن بتاريخ 12 فبراير 1958. ثم فرضت مباشرة حصارا على قاعدة بنزرت التي كانت تابعة للقوات الإستعمارية الفرنسية، كما عرقلت كل نشاط القوات الفرنسية العاملة في أراضيها. وهوما دفع فرنسا إلى رفع شكوى ضد تونس لمجلس الأمن بتاريخ 15 فبراير 1958 مبررة ذلك بالمساعدات التي تقدمها تونس للثورة الجزائرية، لكن رد الرئيس التونسي بورقيبة كان قويا حيث صرح بغضب شديد أن هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف داخل التراب الجزائري(41).

كما جاء على لسان السيد الباهي لدغم ما يلي: "إن هذه الحادثة تغذي شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة. والذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين"(42).

أما بالنسبة للموقف الجزائري، فقد اعتبرت جبهة التحرير أحداث ساقية سيدي يوسف ضربة قاسية وجهها الإستعمار الفرنسي إلى الثورة

الجزائرية، وقد عبرت بدورها لجنة التنسيق والتنفيذ عن عميق حزنها وتأسفت بشدة لما حدث لسكان هذه المدينة الحدودية الآمنة جراء الهجوم الوحشي الفرنسي، وذلك من خلال الرسالة التي وجهتها إلى الحكومة التونسية ومما جاء فيها مايلي: "نجدد لكم بإسم الشعب الجزائري المجاهد تضامننا الكامل مع الشعب التونسي والوقوف إلى جانب القوات العسكرية التونسية لإنقاذ الإستقلال التونسي."(43)

هذا الموقف البطولي والأخوي من زعماء الثورة، دفع بالحكومة التونسية إلى إتخاذ عدة إجراءات لصالح الثورة الجزائرية. فيما بين فبراير 1960 وماي 1961، سمحت تونس للقوافل الجزائرية المحملة بالأسلحة بالمرور عبر أراضيها إلى داخل الجزائر. كما سهلت عبور أفراد جيش التحرير الوطني عن طريق الحدود جنوبا (44).

وفي 19 ديسمبر 1960. وقعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إتفاقية ثنائية نصت على أن كل سلعة أوتجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة، أوجيش التحرير الوطني أوالهلال الأحمر الجزائري، معفى من كل الضرائب والرسوم الجمركية(45).

الهوامش

1- عبد الله الركيبي "فرحة غامرة"، مجلة الثقافة السنة14، العدد 83، سبتمبر/أكتوبر 1984، ص ص 355/349.

2- مجيد جعفر "الثورة الجزائرية في الشعر التونسي"، نفس المرجع، ص ص 181/169.

3-الجابري محمد الصالح، "الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس"، نفس المرجع، السنة15، مارس-أفريل 1985، العدد 86، ص ص 221/205.

4- محمد الصالح الجابري: "الثورة الجزائرية في مجلة الفكر"، مجلة الثقافة، السنة 16، العدد91، جانفي-فبراير 1986، ص ص 48/21.

5- مجلة الفكر: العدد1، بتاريخ أكتوبر 1955.

6- محمد الصالح الجابري: "الثورة الجزائرية من خلال بعض المسرحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة".، مجلة الثقافة، السنة 16، العدد96، نوفمبر/ديسمبر 1986، ص ص/15-35.

7- جريدة المجاهد، العدد37، ص 12، مصدر سابق.

8- نفس المصدر.

9- كان هدف فرنسا من إنشاء مغرب عربي-فرنسي هوتطويق الثورة الجزائرية ومحاصرتها وبالتالي يكون لها وحدها حق إيجاد الحلول لأي مشكلة على مستوى منطقة المغرب العربي، أنظر في ذلك، المجاهد، العدد37، مصدر سابق، ص12

10- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، الجزائر 1991، ص148.

11- جريدة المقاومة، ، العدد2، مصدر سابق، ص12.

12- نفس المصدر، العدد3، ص9.

13- نفسه، العدد6، ص9.

14 - جريدة المقاومة، العدد3، بتاريخ3 ديسمبر 1956، ص ص 6 و7.

15- نفس المصدر، العدد5، بتاريخ 12جانفي 1957، ص ص 5 و16.

16- محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص48.

17- جريدة المقاومة، العدد5، بتاريخ 12 جانفي1957، ص ص 9/8/7.

18- نفس المصدر، العدد6، بتاريخ 28 جانفي 1957، ص3.

19- نفسه.

20- نفسه.

21- جريدة المقاومة، العدد5، بتاريخ 12 جانفي 1957، ص ص 5-16.

22- جريدة المجاهد، العدد 37، مصدر سابق، ص12.

23- جريدة المقاومة، نفس المصدر.

24- Mohamed harbi ;les archives de la revolution algerienne, Editions jeune áfrique, paris1981, pp414-426

25- ibid ،p414

26- الميلي، مرجع سابق، ص105.

27- جريدة المجاهد، العدد27.، مصدر سابق.

28- جريدة المجاهد، ، العدد27، مصدر سابق.

29- نفس المصدر.

30- جريدة المجاهد، العدد28، بتاريخ 28 أوت 1958، ص3.

31- نفس المصدر، العدد66، بتاريخ 18 أفريل 1960، ص ص1و5

32- عبد الرحمن عواطف: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص174.

33- نفسه، ص175.

34- لقد أكد العديد من المجاهدين الجزائريين ومنهم بعض ضباط جيش التحرير أن تونس لم تقدم أي دعم مادي، عدا، تسهيل مهمة نقل الأسلحة أوتخزينها في أراضيها، وكانت الثورة تدفع للحكومة التونسية ما نسبته 10% من الأسلحة، وذلك على هامش اللقاءات مع هؤلاء المجاهدين في العديد من المناسبات التاريخية الوطنية .

35- المدني: مصدر سابق.

36- نفسه.

37- المدني، مصدر سابق.

38- مما جاء في جدول الأعمال مايلي:

1- مساعدة الجزائر.

2- جلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب الأقصى.

3- إدانة سياسة ديغول.

4- الموقف المشترك في الأمم المتحدة والقيام بحملة مضادة لسياسة ديغول.

5- الحكومة الجزائرية المؤقتة.

أنظر بالتفصيل، جريدة المجاهد، العدد16، عام1959.

39- جريدة المجاهد، العدد17، بتاريخ 1 فبراير 1958.

40- الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب..، مصدر سابق، ص46.

41- جريدة المجاهد، العدد18 ، مصدر سابق.

42- نفسه.

43- جريدة المجاهد، العدد18، مصدر سابق.

44- نفسه.

45- نفسه.

القضية الجزائرية والمغرب الأقصى الشقيق

1- القضية الجزائرية في كيان المغرب الأقصى:

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام1954. لعدة إعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بينها وبين الجزائر. إلى جانب التاريخ المشترك. من لغة ودين وكذلك العادات والتقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين. وبالتالي أثر إندلاع الثورة الجزائرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري. وقد تجلى ذلك في مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة عام 1955 السيد أحمد بلافريج. بوضع حد وبسرعة للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري. والكف فورا عن إراقة دماء هذا الشعب الذي حرمته فرنسا من أبسط حقوقه. كما أكد موقف المغرب الأقصى حكومة

وشعبا الرافض للطرح الاستعماري القائل أن الجزائر جزء لا يتجزء من التراب الفرنسي معتبرا ذلك ضربا من الخيال لا يسعها إلا أن تنهار أمام حقيقة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري [1].

إن ضغط الثورة المستمر على السلطة الإستعمارية الفرنسية ما بين 1954 و1956 وضغط الحركة الوطنية المغربية، وضربات المقاومة المغربية الباسلة دفع إدارة الاحتلال الفرنسي أن تسارع إلى الاعتراف باستقلال المغرب الأقصى الشقيق، لكي تتفرغ كلية للثورة في الجزائر وذلك عام 1956. لكن إستقلال القطر المغربي الشقيق كان وراء بعث سياسة فرنسية جديدة في هذا البلد العربي، الذي وجد نفسه مرغما على أمرين إثنين إما الدخول في نطاق التعاون مع فرنسا والإلتزام به. وإما مساندة ودعم الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة والتضامن معها طبقا لما نصت عليه مواثيق الحركات الوطنية في المغرب العربي، ومطالب شعوب المنطقة[2]، وكان الأمر الثاني هوالذي اختاره الشعب المغربي بزعامة الملك الراحل محمد الخامس.

وهو ما وقع لتونس أيضا، لذا حاول المغرب الأقصى حل القضية الجزائرية بالطرق السلميةحتى تتجنب حكومته الدخول في متاهات هي في غنا عنها، وفتح جبهة من المشاكل مع بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا المدعمة من طرف الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية [3].

ومع ذلك فقد استبشرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية خيرا في إستقلال المغرب الأقصى، من خلال فتح جبهة ثانية لدعم الثورة التحريرية، هذا إلى جانب كسب حليف طبيعي له حق الدفاع عن القضية الجزائرية ودعم ثورة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا. وفعلا كانت البداية في الدعوة التي وجهها محمد الخامس العاهل المغربي، إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وزعماء الثورة الجزائريةفي الخارج لعقد ندوة سلام بالمغرب الأقصى، حيث أبدت فرنسا الإستعمارية رغبة شديدة في حضورها، هدفها من ذلك هو الوقوف بقوة ضد القضية الجزائرية حتى لا تتمكن من كسب الصف المغربي (4).

إنطلاقا من هذا الموقف الرسمي المغربي لإيجاد حل للقضية الجزائرية بادرت الصحافة المغربية إلى التعبير عن موقفها المؤيد لقضية الشعب الجزائري وثورته المجيدة، حيث أكدت على ضرورة دعمه حتى يحقق إستقلاله الكامل واللامشروط إنطلاقا من توصيات ومبادىء هيئة الأمم المتحدة (5).

كما بادر الطلبة المغاربة إلى احتضان الثورة الجزائرية من خلال تقديم الدعم الضروري لها لرفع الغبن الذي يعاني منه الشعب الجزائري. وتجلى موقفهم البطولي في دعوة إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لحضور المؤتمر الطلابي المنعقد بالمغرب الأقصى، والذي ضم إلى جانب الطلبة الجزائريين كل من الإتحاد القطري للطلبة المغاربة الداعي لإنعقاد

المؤتمر، والإتحاد العام للطلبة التونسيين، وقد وجه المؤتمرون مطالب أساسية لكل من الحكومتين المغربية والتونسية تقوم على دعم الثورة الجزائرية، ومطالبتهما على تركيز الجهود لإيجاد مخرج مشترك لأزمة المغرب العربي في إطار مواجهة فرنسا لكونها العدو المشترك لشعوب المغرب العربي [6].

وبتاريخ 15 سبتمبر 1956، ألقى العاهل المغربي محمد الخامس خطابا بمدينة وجدة الحدودية [7]، شدد فيه على ما تعانيه شعوب المغرب العربي من السياسة الإستعمارية المطبقة من طرف حكام فرنسا المتعاقبين، مركزا خاصة على معاناة الشعب الجزائري، وأكد من جهته كذلك على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، وأن مستقبل الجزائر يدخل ضمن إطار وحدة المغرب العربي [8]، ومما جاء في هذا الخطاب مايلي: "إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة، حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا وفرنسا" [9].

لقد كان الدعم المغربي للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة بقيادة الملك محمد الخامس، بالنسبة لفرنسا صفعة قوية، خاصة وأنها كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها في مطلبها الرامي إلى كون الجزائر جزء لا يتجزء من ترابها، لذا كان ردها سريعا، فبعد شهر واحد من خطاب العاهل المغربي قامت باختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة

الجزائرية من جبهة التحرير الوطني الذين نزلواضيوفا على الملك، وكان الجميع في طريقهم إلى تونس لعقد ندوة خاصة بالسلام في المنطقة[10].

وفي 23 أكتوبر 1956، - أي بعد يوم واحد من وقوع القرصنة الجوية -، أعلنت السلطات الإستعمارية الفرنسية عن تجميد كل مفاوضاتها الجارية مع الحكومة المغربية معتبرة التصريحات الرسمية المغربية تجاه الثورة الجزائرية دعما معنويا للقضية الجزائرية وهي في نظرها مساس بسيادتها على إعتبار الجزائر جزء من ترابها[11].

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها. لذا راحت تستنكر بشدة هذه العملية، وإستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس. وطالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أوشرط مسبق، وهددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك على خلفية أن الطائرة المختطفة من طرف الحكومة الفرنسية هي طائرة مدنية مغربية[12].

وهكذا توالت الإحتجاجات المغربية ضد العملية. التي إعتبرها العاهل المغربي محمد الخامس، كارثة، مصرحا في صحيفة فرانس تيرور بأن عملية القرصنة هاته هي طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه من حادثة

تنحيته عن العرش على إعتبار أن إختطاف زعماء الثورة الجزائرية وقع في بلاده[13].

كما صرح من جهته أحد مسؤولي جيش التحرير المغربي إثر هذه العملية لجريدة الاكسبراس أيام ندوة تونس حول السلام بمايلي: "دعونا الجزائريين لندوة تونس التاريخية لنلقنهم دروسا، لكن إنقلب الأمر. فالجزائريون هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين، لقد كنا نقول لهم كيف تتهيأون لفعل السلم مع فرنسا. والآن هم يقولون لنا ماذا يمثل الإستقلال الذي تزعمون أنكم أحرزتم عليه؟. فالعالم أصبح يعرف أنه لا توجد قضية الجزائر أوتونس أومراكش بل هناك قضيةالمغرب العربي. سنكون جميعا مستقلين أونكون جميعا في حرب."[14].

لقد فشلت فرنسا في خنق القضية الجزائرية من خلال عرض الصفقات التجارية المربحة. فبعد فشلها الذريع في جلب كل من ليبيا وتونس، جاء دور المغرب الأقصى التي حاولت إغراء حكومته بالنفط الجزائري عن طريق تجديد العرض. لكن المغرب رفضت بشدة هذه الصفقة عام 1957 وإعتبرتها مساسا بكرامة الشعب الجزائري الشقيق الذي هو بأمس الحاجة لدعمها المعنوي أكثر من أي وقت مضى من عمر الثورة[15].

وفي 31 جانفي عام 1957، شن العمال المغاربة عن طريق إتحادهم إضرابا من أجل دعم الثورة الجزائرية، وإشعار السلطات الإستعمارية أن

الطبقة العاملة في المغرب الأقصى واعية تمام الوعي بالقضية الجزائرية، التي تعتبر بالنسبة لهم قضيتهم الأولى، وقد إستجاب الجميع لهذا الإضراب الذي عم مدينة الرباط. كما نظم مهرجان نسوي بمدينة تيطوان، توج بإرسال برقية من طرف النساء المغربيات إلى هيئة الأمم المتحدة لإبلاغها بمعاناة الشعب الجزائري من سياسة الظلم المسلطة عليه من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي[16].

وبمناسبة الإحتفالات بذكرى العيد العالمي للشغل وهو أول ماي، ألقى الملك المغربي محمد الخامس كلمة في هذا المهرجان العالمي في 1 ماي 1957، تطرق فيها إلى التأييد المغربي المطلق لكفاح الشعب الجزائري ونصرة قضيته العادلة. كما أصدر بهذه المناسبة العمالية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين نداءا إلى كل أحرار العالم للنظر في قضية الشعب الجزائري وكفاحه من أجل الاستقلال[17].

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية الهامة ولقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج، وهوما عبر عنه مرة أخرى كذلك العاهل المغربي محمد الخامس بقوله: "إننا لا نستطيع الإستمرار في إحترازنا الحالي، إن لم يحل المشكل الجزائري ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والإستقلال، وكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة."[18].

كما صرح في شهر مارس 1958 لرجال الصحافة الدولية بأن إمتداد الحرب إلى كامل الشمال الإفريقي لم يعد عبارة تقال للتخويف، ولكنه أصبح حقيقة مجسدة[19].

أ- مؤتمر طنجة دفع قوي في مسار العلاقات المغربية - الجزائرية:

دعى زعيم الحركة الوطنية المغربية الأستاذ علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال المغربي، إلى عقد مؤتمر يضم إلى جانب حزبه، كل من الحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية والعمل على توحيد المواقف المغربية ضد الإستعمار الفرنسي [20].

رغم أهمية مؤتمر طنجة بالنسبة لإستراتيجية الثورة التحريرية الجزائرية في الناحية الغربية، إلا أنه أثار خلافا بين زعماء جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بمشاركة أوعدم مشاركة الجبهة في المؤتمر، حيث ظهر رأيان داخلها، فالأول يعارض حضور الجبهة ومشاركتها بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي، ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية، ومن هذا المنطلق لا يحق لجبهة

التحرير تزكية نزعة إنفصالية عن الوطن العربي [21]. أما الرأي الثاني فقد أكد على ضرورة حضور المؤتمر لسببين إثنين هما:

أولا: أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية.

ثانيا: ضرورة إستغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر[22].

كان الرأي الثاني هو الذي رجح الكفة. وبالتالي شاركت جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر [23]، رغم أنها كانت تدرك تماما الإدراك أن المؤتمر كان عفويا ودعوة رئيس حزب الإستقلال المغربي الأستاذ علال الفاسي لعقد هذا المؤتمر لم يصحبها أي تحضير ولا إعداد لجدول الأعمال وهو ما فسرته الجبهة على أنه جاء ردا على الوحدة بين القطرين الشقيقين مصر وسوريا فقط [24] وبالتالي لابد من حضوره لأنه يعبر عن وحدة المغرب العربي.

كما أنها وصلت إلى نتيجة مهمة، وهي أنه من العسير على المغرب الأقصى وتونس توحيد الكفاح المسلح مع الجزائريين ضد فرنسا وذلك حتى يتسنى لهما المحافظة على إستقلالهما الذي يخدم مصلحة الشعب الجزائري. خاصة وأنهما أقامتا علاقات سياسية وإقتصادية مع فرنسا، تجبرهما على عدم الدخول في هذه المعركة المصيرية مباشرة. رغم تواجد تيار غير مؤثر داخل الدولتين يرفض ربط مصير الجزائر بهما. ويدعو إلى بناء هياكل ومؤسسات الدولتين وإستقرارهما، وبالتالي أدركت جبهة

التحرير هذه القضايا، وراحت تستغل فرصة التضامن مع الثورة التحريرية لخدمة كفاحها المسلح وبالتالي تتجنب الدخول في صراع مع أحزاب غير فاعلة ولاتعكس حقيقة الترابط العضوي بين سكان المغرب العربي [25].

إنطلاقا من القناعة المغربية المؤيدة لفكرة ضرورة دعم القضية الجزائرية وإيجاد حل عادل لها. تجسدت فكرة عقد مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 الذي إكتسى أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب العربي، من خلال التركيز على دعم القضية الجزائرية وإبراز مكانتها العربية والدولية [26].

وعلى هذا الأساس حضرت كل من تونس التي مثلهاحزب الدستور التونسي وضم وفدها السادة: الباهي لدغم والطيب مهيري وعبد الله فرحات وأحمد التليلي وعلي البلهوان وعبد المجيد شاكر، وعن المغرب الأقصى كان حزب الاستقلال الداعي للمؤتمر ومثله وفد ضم الساد: علال الفاسي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وأحمد بلافريج والمحجوب بن الصديق والفقيه البصري وأبوبكر القادري، أما جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد شاركت بوفد من السادة :عبد الحميد بوصوف وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومولود قايد وكان هدف مشاركة جبهة التحريرالوطني الجزائريةفي المؤتمر هو:

1- تمتين التضامن بين شعوب المغرب العربي الثلاثة.

2- طرح التواجد العسكري الفرنسي في القطرين الشقيقين التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية.

3- تهيأة الرأي العام العالمي لدعم الثورة عسكريًا والقضية الجزائرية دبلوماسيًا من خلال كشف الدعم العسكري الذي تتلقاه فرنسا من الحلف الأطلسي.

4- المؤتمر هو الفاصل بين المرحلة التي كان الإستعمار يواجه فيها كل قطر مغربي على حدى، والمرحلة التي سيواجه فيها مغربا عربيا موحدا.

5- إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الإستعمار في الجزائرومخلفاته الخطيرة في كل من تونس والمغرب الأقصى [27].

لقد كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية بقصر المارشال بمدينة طنجة على الساعة الخامسة والنصف مساء تحت رئاسة زعيم حزب الاستقلال المغربي السيد علال الفاسي حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفود: فألقيت كلمة الوفد المغربي من طرف السيد أحمد بلافريج. ثم تلتها كلمة ممثل الوفد الجزائري السيد عبد الحميد مهري، وأخيرا كلمة الوفد التونسي التي ألقاها السيد الباهي لدغم[28].

بعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بالتوصيات التالية:

أ- حرب التحرير الجزائرية تطوراتها وانعكاسلتها القريبة والبعيدة على المغرب العربي وإفريقيا والعالم.

ب- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي، بما في ذلك موريطانيا.

ج- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

د- قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فيدرالي [29]

رغم كل الضغوط الخارجية فإن الحكومة المغربية استمرت في دعم القضية الجزائرية، من خلال دعوة جبهة التحرير لحضور هذا المؤتمر المغربي الجامع، والذي تقرر من خلاله خلق إتحاد مغربي الذي لا يعتبر ثمرة رغبة أبداها رئيسا دولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ.[30]، وإنما هو تجسيد لإرادة سكان المغرب العربي الذي كان عدد سكانه آنذاك أكثر من 25 مليون نسمة، هذا العدد الكبير وضع إلى جانب الجزائر سدا منيعا أمام الإستعمار الفرنسي. وساند الشعب الجزائري مساندة كاملة[31].

لكن فرنسا وبعد شعورها بالدعم المغربي اللامحدود، لجأت كعادتها إلى أسلوب التهديد والإغراء. فكان أول عمل قامت به مباشرة بعد إنتهاء أشغال المؤتمر هو توجيه رسالتين إلى كل من الحكومتين التونسية والمغربية طالبة منهما دفع التعاون معها، والتطرق إلى موضوع تصفية مخلفات الإستعمار الفرنسي بهما. خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية

الموجودة على أراضيهما، وهو الوضع الذي تناوله مؤتمر طنجة وأدرج ضمن نتائجه، بعد الجهود المضنية التي بذلتها جبهة التحرير الوطني داخل المؤتمر قصد إقناع المغاربة والتونسيين على ضرورة إستكمال شروط السيادة [32].

رغم مقررات طنجة التاريخية التي كانت عبارة عن ميثاق للتعاون بين دول المغرب العربي. إلا أن فرنسا سعت إلى الضغط على الدولتين المغربيتين قصد فتح علاقات معها ومع حلفائها الأطلسيين مما دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية إلى العمل على الأقل إقناع الحكومين بالحفاظ على مكتسبات مؤتمر طنجة.

ورغم الدعم المعنوي الذي لاقته القضية الجزائرية من طرف الحكومة المغربية إلا أن هناك خلافا ظهر بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة المغربية حول قضية الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث تمسكت الحكومة المغربية مثل تونس بفكرة أن يتم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة، بموافقتهما المسبقة، وحق مساهمتهما في إبداء الرأي حول تشكيلة الحكومة الجزائرية، لكن جبهة التحرير الوطني عارضت ذلك. ورأت أن المغرب الأقصى مثل تونس، لها حق الإستشارة والإطلاع فقط. وأن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ

الجزائرية وحدها، وهذا بناء على ما أقرته وقررته هيئات الثورة الجزائرية [33].

إنطلاقا من إعتبار الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية قضية جزائرية داخلية. وبناء على توصيات مؤتمر طنجة1958، أعلمت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية الحكومة المغربية بخبر الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة، وبناء على أهمية المغرب الأقصى من الناحية الغربية للجزائر، فقد أعلن عن نبأ تأسيس هذه الحكومة في كل من القاهرة والرباط. هذا إلى جانب تونس، على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر ليأتي الإعتراف الرسمي للمغرب الأقصى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [34].

لكن هذه الخلافات لم تؤثر على مسار العلاقات المغربية الجزائرية وبقي التواصل الأخوي بين الشعبين. واستمر الدعم المعنوي المغربي للقضية الجزائرية، وقد برهن زعماء الثورة الجزائرية في مرات عديدة عن العلاقة الحميمية التي تربطهم بالمغرب الأقصى؛ وقد جسدوا هذا الشعور في تلبيتهم لطلب الحكومة المغربية إطلاق سراح الفرنسيين الذين تم إلقاء القبض عليهم من طرف الثورة في ترابها وهو ما قام به الهلال الأحمر الجزائري في شهر فبراير عام 1959 [35].

بحلول شهر مارس من عام 1960 استقبل العاهل المغربي الملك محمد الخامس في مراكش وفدا حكوميا جزائريا، عرض عليه المضايقات التي يتلقاها الجزائريون من طرف القنصليتين الفرنسيتين المتواجدتين في كل من وجدة وبوعرفة. وقد استجاب الملك المغربي لطلب الوفد الجزائري وأمر بغلق القنصليتين مباشرة، وهذا ما دفع برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس القيام بزيارة عمل إلى المغرب الأقصى، حيث صرح على ضوء ذلك بما يلي: "إن الجزائر هي المغرب وأن تضامننا أبدي. وأن الصحراء هي مسألة تهم الجزائر والمغرب فقط، ولا تهم من بعيد أوقريب الإستعمار الفرنسي "[36]

وقد إستمرت العلاقات الأخوية بين الحكومتين مرة أخرى في التزايد من خلال الزيارة التي قام بها السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة إلى المغرب الأقصى والتي دامت من 4 جانفي إلى 1 فبراير من عام 1962، والتي نتج عنها، التصريح المهم الذي تناول النقاط الأساسية التالية:

1- تم إطلاع الحكومة المغربية على جميع جوانب الثورة.

2- إطلاع المغرب الأقصى على المشاكل المرتبطة بتفاوض محتمل بين السلطات الإستعمارية الفرنسية والجزائر.

3- تأكيد المغرب الأقصى على التضامن، وإعانة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل إستقلاله ووحدته الوطنية وحرمة ترابه.

4- إعتراف الشعب الجزائري بالجميل وبتأييد المغرب الأقصى وملكه لقضية تحرير الجزائر.

5-.تقدير الجزائر للجهود المبذولة من طرف المغرب الأقصى بقيادة الملك محمد الخامس لتحرير الزعماء الجزائريين المختطفين المسجونين، في فرنسا[37] وإشراكهم في الحوار [38].

2- المغرب الأقصى وواجب الدعم المادي تجاه الثورة الجزائرية:

نظرا لحاجة الثورة الجزائرية الملحة لهذا الجانب. خاصة بالنسبة لحدودها الغربية التي كانت تشكومن قلة السلاح الذي كان يأتيها بشق الأنفس، من الناحية الشرقية عبر الحدود التونسية والليبية على حد سواء [39]، والذي أثر على مردود الثورة بسبب فقدانها للعديد من المجاهدين الذين إستشهدوا جراء كمائن العدوفي الطريق. لذا رأت الجبهة ضرورة التركيز على الحدود الغربية، والعمل على كسب الدعم المادي المنتظر من الحكومة المغربية. وبالتالي "فإن قيادة الثورة نشطت في وضع الخطط وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوروبا

وتوصيله إلى المنطقة الغربية من البلاد عبر المغرب الأقصى، وقد أنشأت لهذا الغرض إدارة الإتصالات الخاصة بالمعلومات"[40].

هذا إلى جانب فتح الحكومة المغربية حدودها للمجاهدين الجزائريين، وجعل أراضيها ميدانا لتدريبهم. وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة[41]، وهذا الدعم الجبار زاد من قوة الثورة، بل شتتت خطط العدو الفرنسي الذي أصبح لا يقوى على رد هجومات المجاهدين.

ومن الطرق والوسائل الناجحة في تهريب الأسلحة عبر التراب المغربي: استعمال صناديق الخضر والفواكه فبعد تفريغها من الداخل تملىء بالذخيرة الحربية وكذلك الأواني الفخارية التي تحضر في مدينة فاس وتملأ بالذخيرة، ومنها تدخل التراب الجزائري: هذا إلى جانب خزانات وقود السيارات التي كانت تشحن هي الأخرى بالأسلحة وتمر عبر الحدود الغربية إلى الجزائر[42]، ويعود مصدر شراء هذه الأسلحة والذخيرة الحربية بالدرجة الأولى إلى مساهمة الجزائريين في الإشتراك داخل وخارج الوطن إبان الثورة التحريرية: هذا إلى جانب الأسلحة التي كان يستولي عليها المجاهدون الجزائريون من جنود الإستعمار الفرنسي[43].

وخلال المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية بالنسبة للمغرب الأقصى. فقد تم وضع حوالي خمسمائة (500) متطوع مغربي من مدينة مراكش تحت تصرف جيش التحرير الوطني بأمر من العاهل المغربي

محمد الخامس، الذي أصدر أمرا بالسماح بمرور المعدات العسكرية وحتى المتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبر الحدود المغربية-الجزائرية [44].

هذا إلى جانب سماح الحكومة المغربية للشعب المغربي بالتظاهر لفائدة القضية الجزائرية ودعم الشعب الجزائري. منها المهرجان النسوي الذي تم تنظيمه في 31 جانفي 1957 من طرف إتحاد النساء المغربيات. حيث قمن فيه بجمع التبرعات لفائدة الثورة الجزائرية [45].

كما أن كل العمليات الفدائية التي كان يقوم بها المجاهدون في الناحية الغربية مصدر تموينها آت من الحدود المغربية الجزائريةخاصة العمليات التي شهدتها مرحلة 1958-1962 بالولاية الخامسة[46].كما وجد مجاهد والولاية الخامسة متنفسا لهم في الأراضي المغربية برعاية من الحكومة المغربية نفسها، فبعد قيامهم بمعارك وعمليات عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي داخل التراب الجزائري يعودون مباشرة إلى قواعدهم الخلفية بالأراضي المغربية.للتزود بالمؤن والإستعداد لمعارك أخرى، رغم مطاردة القوات العسكرية للعدو الفرنسي لهؤلاء المجاهدين وتشديد الحصار عليهم [47].

إن احتجاجات الحكومة الفرنسيةالرسمية على التسهيلات المقدمة من طرف المغرب الأقصى، لم تثن من عزيمة جيش التحرير الذي كان يضرب بقوة من الحدود المغربية "ففي شهر أوت عام 1960 قامت مجموعة من مجاهدي جيش التحرير الوطني وعددهم عشرة مجاهدين

بقيادة المرحوم حماني سعيداني مكلفين من طرف قيادة الولاية الخامسة بالتوجه إلى منطقةالعبادلة داخل التراب الجزائري المحتل قصد تنشيط النظام وتوطيد الإتصال والوصول إلى إمكانية تموين الجيش بمنطقة منونات، وقد إنطلقت المجموعة من الحدود المغربية عبر الطريق الصحراوي"[48] إلى عمق التراب الجزائري غربا.

كانت فرنسا تدرك أهمية الحدود المغربية بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك قامت بزرع الألغام وبناء الخطوط الشائكة والمكهربة منها خطي موريس وشال[49]. إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة المجاهدين. ففي 04 نوفمبر عام 1960، قامت "مجموعة من جيش التحرير الوطني عددها خمسة أفراد معينون في مهام خاصة بالمنطقتين الثالثة والسابعة من الولاية الخامسة، وعند وصولهم إلى السد المكهرب والملغم بين محطتي بوعياش والبركة الكحلة على الطريق الرابط بين بشار وبني ونيف صادف أن هناك فصيلة من جيش التحرير بقيادة خليفي محمد تريد هي الأخرى إجتياز الحدود في طريقها إلى جبل بشار "[50].

لقد كانت الحكومة المغربية تدرك تماما الإدراك أهمية حدودها بالنسبة للثورة الجزائرية، وأن ماتقدمه من دعم مادي للثورة الجزائرية أساسي وضروري في نظرها، بالنسبة لعمر هذه الثورة واستمراريتها، خاصة وأنها كانت بأمس الحاجة إلى السلاح الآتي عبر الحدود المغربية[51].

وبغض النظر عن دور المدن المغربية الحدودية في تسهيل عملية تهريب الأسلحة، وتسلل المجاهدين، فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر فتح أبوابه أمام تدريبات المجاهدين ومنه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري. وهو ما جعل الولاية الخامسة "ملجأ ومقرا للقيادات السياسية العسكرية أثناء الثورة أمثال مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي وبوجمعة سويداني وبن عبد المالك رمضان، وأحمد زهانة المدعوزبانة وعميروش ومراد ديدوش"[52].

هذا إلى جانب كونها كانت "محطة لتمرير الأسلحة للولايات الأخرى وملجأ آمنا للمناضلين المطاردين في جهات أخرى من الإستعمار الفرنسي"[53]، حيث يتم إرسالهم إلى المغرب الأقصى. خاصة بعد زيادة الخناق على الولايات الأخرى منها الولاية الأولى أوراس النمامشة. وبذلك تكون المغرب الأقصى قدمت للقضية الجزائرية وثورتها المجيدة ما يجب أن يقدمه الأخ لأخيه رغم الضغوطات الفرنسية المتتالية. وبقيت في دعمها للثورة تحت راية الملك محمد الخامس إلى أن حققت الجزائر إستقلالها عام 1962[54].

لقد أدت المغرب الأقصى ملكا وشعبا واجبها لنصرة قضية الشعب الجزائري والوقوف معه في محنه ودعمه ماديا ومعنويا حسب ما تقتضيه الظروف الداخلية. والخارجية.

الهوامش

1- جريدة المقاومة، العدد3، بتاريخ 3 ديسمبر 1956، ص 6-7.

2- جريدة المجاهد، العدد37، بتاريخ شهر فبراير1958، ص12.

3- جريدة المجاهد، العدد37، مصدر سابق، ص12.

4- نفسه.

5- لقد كتبت جريدة "العلم" المغربية إفتتاحية عن الجزائر، طالبة من فرنسا حل القضية الجزائرية، طبقا لمبادىء هيئة الأمم المتحدة. أنظر المصدر نفسه.

6- جريدة المجاهد، العدد28، بتاريخ 28 أوت 1958، ص3.

7- هذه المدينة توجد على الحدود الجزائرية المغربية، وكانت قاعدة خلفية لرجال الثورة التحريرية، ومنها كانت تمر القوافل المحملة بالذخيرة والأسلحة من التراب المغربي إلى التراب الجزائري.

8- جريدة المقاومة، العدد8، بتاريخ 11 مارس 1957.

9- جريدة المجاهد، العدد27، بتاريخ 25 فبراير 1959.

10- لقد تم إختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى وهم في طريقهم إلى تونس لعقد ندوة حول السلام بتاريخ 22 أكتوبر 1956، وهم على التوالي: السادة أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد

بوضياف وحسين آيت أحمد والصحفي مصطفى الأشرف، أنظر في ذلك جريدة المجاهد، العدد27، بتاريخ 25 فبراير 1959، ص1، 3.

11- نفس المصدر.

12- قليل: ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، الجزائر، 1991، ص148.

13- جريدة المقاومة، العدد2، مصدر سابق، ص12

14- جريدة المقاومة، العدد12، بتاريخ 15 نوفمبر 1957، ص8.

15- جريدة المجاهد، العدد27، بتاريخ 22 جويلية 1958، ص15.

16- جريدة المقاومة، العدد7، بتاريخ 12 فبراير 1957، ص8.

17- جريدة المقاومة، العدد7، مصدر سابق.

18- جريدة المجاهد، العدد20، مصدر سابق .

19- نفس المصدر.

20- محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة، ط2، بيروت1983، ص51

21-.الميلي : المغرب العربي، مرجع سابق، ص51 .

22-.العايب :مؤتمر طنجة، مرجع سابق، ص77 .

23- الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984، ص69.

24- جريدة المجاهد،، العدد23، مصدر سابق.

25- نفسه.

26- هذا المؤتمر الذي سعت إليه المغرب الأقصى هومشروع سياسي يرسي قواعد بناء جديد في نطاق فيدرالي للمغرب العربي ولتحقيق ذلك لابد من التحرر من التأثيرات الأجنبية والضغط الخارجي وكذلك المتناقضات الداخلية، أنظر في ذلك جريدة المجاهد، العدد22، بتاريخ 58/4/15.

27- معمر العايب: مؤتمر طنجة(دراسة تحليلية تقييمية)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2001، تحت إشراف الدكتور بوضرساية بوعزة، صص 77-81 .

28-Mohamed harbi ;les achives de la revolution algericnne ،editions jeune afrique ،paris ،198 ،pp183-187

29- جريدة المجاهد، العدد23، بتاريخ 7ماي 1958، ص11 .

30- جريدة المجاهد، ، العدد27، مصدر سابق.

31- لقد حلت الحكومة المؤقتة محل لجنة التنسيق والتنفيذ، بتاريخ 19 سبتمبر عام 1958 بالقاهرة.

32- جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد23.

33- حول هذا الموضوع راجع محمد لحسن الزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

34- هناك العديد من الدول التي إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقته، خاصة الدول العربيةمن بينها المغرب الأقصى.

35- جريدة المجاهد، العدد27، بتاريخ 25 فبراير 1959.

36- جريدة المجاهد، العدد100، مصدر سابق، ص4.

37- تم اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في 22أكتوبر عام1956 وهم السادة أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر وكانوا على متن طائرة الخطوط الجوية المغربية في اتجاههم إلى تونس لحضور أشغال الندوة المغربية التي دعى إليها الرئيس التونسي أنذاك الحبيب بورقيبة.

38- جريدة المجاهد، العدد114، ص9

39- إن صعوبة وصول الأسلحة والذخيرة الحربية إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية يعود بالدرجة الأولى إلى تواجد القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية وحتى الفرنسية على التراب الليبي والتونسي، وهذا ما جعل الإمدادات تصل إلى الجزائر بشق الأنفس أنظر في ذلك عمارقليل: ملحمة الجزائر، ج1، الجزائر1991، ص360.

40- نفسه، ص366.

41- من أهم هذه المدن مدينة وجدة الحدودية التي فتح فيها مركز لإدارة الإتصالات الخاصة بالمعلومات، وكانت تابعة للولاية الخامسة الثورية، ومنذ تأسيسها كان على رأسها السيد محمد الرويغي، وكانت مهمتها

البحث عن مصادر السلاح وتهريبه إلى داخل الوطن، وكذلك بالنسبة لمدينة الدار البيضاء هي الأخرى لعبت دورا هاما تجاه الثورة التحريرية، حيث أقام فيها جيش التحرير الوطني مصنعا للسلاح الخفيف والذخيرة الحربية وكان يشرف عليه بعض المتعاطفين مع الثورة من الألمان والأمريكان لكنهم كانوا يتقاضون مرتبات مالية مقابل عملهم، أنظر في ذلك قليل: المصدر نفسه، ص ص 366-367.

42- حول هذه الطرق والوسائل التمويهية من طرف الجبهة، أنظر بالتفصيل محمد ديقي: مرجع سابق، ص ص 34-50.

43- قليل: ملحمة الجزائر..، مصدر سابق، ص269.

44- جريدة المقاومة، العدد7، بتاريخ 12 فبراير 1957، ص8.

45- نفس المصدر.

46- بالنسبة للعمليات الفدائية أنظر بالتفصيل التقرير الولائي لفترة ما بين 1958-1962، خاص بالولاية الخامسةالثورية.

47- الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، المرحلة 1958-1962 الخاصة بالولاية الخامسة، تقرير الأحداث العسكرية لمنطقة البيض، ص346.

48- نفس امصدر، تقرير الأحداث العسكرية لمنطقة بشار، ص433

49- يعتبر خط موريس المكهرب والمنجز عام 1956 وخط شال عام1959 من أخطر مشاريع الاستعمار الفرنسي التي عانت منها الثورة الجزائرية والتي راح ضحيتها الآلاف من شهداء الثورة .

50- تقرير الولاية الخامسة الثورية، ص441.

51- يذكر المجاهد محمد بوضياف أنه إلتقى في مارس عام 1955 بالمجاهد الشهيد العربي بن مهيدي الذي كان قائدا على الولاية الخامسة أنذاك عند وادي ملوية قرب الحدود المغربية حيث كان بن مهيدي يلح في طلب السلاح قائلا: "السلاح وإلا إختنقنا." أنظر في ذلك جريدة الشعب "حوار مع المجاهد محمد بوضياف" بتاريخ 18 نوفمبر 1988.

52- الملتقى الولائي لتاريخ الثورة الخاص بالولاية الخامسة التاريخية، المنعقد بوهران يوم الإثنين 22 سبتمبر 1986 ، ص12.

53- نفس المصدر.

54- حول التسهيلات التي قدمتها المغرب للثورة كان من أهمها السماح للبواخر المحملة بالسلاح للتفريغ بموانئها وأهم حادثة شهدتها المنطقة هي حادثة السفينة المصرية آتوس، بالنسبة لهذا الموضوع أنظر بالتفصيل، مريم صغير :مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، معهد التاريخ، جامعة الجزائر ، 1997.

القسم الثالث

مكانة القضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر بين شعوب وحكومات المشرق العربي

1 - جمهورية مصر العربية.
2 - المملكة العربية السعودية.
3 - سوريا.
4 - العراق.
5 - المملكة الأردنية.
6 - لبنان.
7 - السودان.
8 - اليمن.
9 - قطر.
10 - الكويت.

مصر والثورة الجزائرية
وقضيتها العادلة

1- مصر تحتضن الثورة الجزائرية معنويا:

كانت مصر قبلة العرب ومعقلا لثوار المغرب العربي. حيث فتحت صدرها للجزائريين وناصرت قضيتهم. فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم من خلال فتح المكاتب وتأسيس اللجان. وكان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة(1). وقد كانت الجزائر حاضرة في هذا المكتب من خلال حزب الشعب الجزائري(2). إلى جانب كل من تونس والمغرب الأقصى. ذلك أن مصر رأت أنه من واجبها الوطني كدولة عربية أن تقدم مساعدتها لأشقائها المغاربة، لذا كان الهدف الأساسي لمكتب المغرب العربي هوجمع شمل الحركات الوطنية المغربية وتنسيق جهودها ضد العدوالفرنسي المشترك (3). ومن المهام الأساسية الملقاة على عاتق المكتب هي الدعاية للقضايا المغربية ومنها القضية الجزائرية. هذا إلى جانب الندوات والملتقيات وكذلك

المؤتمرات للتعريف بهذه القضية ودعمها ماديا ومعنويا، والعمل على تمتين الروابط الأخوية بين المشرق والمغرب العربيين [4].

هذا الإتجاه الإستقلالي الذي تبنته دول المغرب العربي الثلاثة بدعم من مصر، من خلال هذا المكتب أثر على العلاقات المصرية الفرنسية، وخلق رد فعل فرنسي تمثل في إعتبار القاهرة السبب الرئيسي في تأليب المغاربة ضد السياسة الداخلية الفرنسية من خلال نشاط هذا المكتب [5].

وبلجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة في 30 ماي 1947 [6]، تعززت مصداقية القضية المغربية فكانت وراء ظهور لجنة تحرير المغرب العربي [7]، التي يكون أعضاء مكتب المغرب العربي هم الذين بادروا إلى تأسيسها في 5 جانفي 1948، حيث أوكلت مهمة رئاستها إلى الأمير عبد الكريم الخطابي [8]، وقد إعتمدت هذه اللجنة التي شارك في تأسيسها عدة أحزاب وطنية مغربية كحزب الإستقلال من المغرب الأقصى وحزب الشعب الجزائري من الجزائر والحزب الدستوري الحر من تونس، في نضالها التحريري من أجل إستقلال أقطار المغرب العربي على المبادىء التالية:

أولا: كان وجود المغرب العربي بفضل الدين الإسلامي. وعاش في كنف الإسلام وضمن أصول الإسلام وسيواصل مستقبلا العمل في هذا الإتجاه..

ثانيا: المغرب العربي جزء لا يتجزء من الوطن العربي، وإرتباطه بالجامعة العربية أمر طبيعي وإلزامي.

ثالثا: لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق على الإستقلال[9].

كما إنبثق عن هذه اللجنة ميثاق جاء فيه إلى جانب المبادىء الأساسية المذكورة مايلي: :

أ- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

ب- لا مفاوضة إلا بعد إعلان الإستقلال.

جـ- يحق للأحزاب المنضوية تحت لواء اللجنة دخول المفاوضات مع ممثلي الحكومتين الإستعماريتين شريطة إطلاع اللجنة على سير مراحل المفاوضات كلها.

د- إن حصول قطر من الأقطار الثلاثة على إستقلاله لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير باقي الأقطار المغربية [10].

لقد كانت القاهرة مستقر النخبة الثورية الجزائرية[11]، ومصدر إلهام لكل الشعوب العربية التواقية للإستقلال والحرية، وإن كانت مرحلة الملك فاروق بالنسبة للجزائريين تميزت بوضع لبنات قوية في صرح بناء مغرب عربي موحد إنطلاقا من مساهمتهم في مكتب المغرب العربي إلى لجنة تحرير المغرب العربي، فإن مصدر الثورة[12]، أكملت مشوار النضال وقدمت كل ما في وسعها لنصرة كل القضايا العربية ومنها قضية الجزائر

التي كانت تصل إلى كل العرب من المحيط إلى الخليج عن طريق إذاعة صوت العرب من القاهرة[13].

كما أن هذه المرحلة هي الأخرى تميزت بالتنسيق الكبير بين جماعة المنظمة الخاصة. (OS) والرئيس المصري جمال عبد الناصر وهذا مايعكس روح الثقة انني كان الجزائريون الثوريون يضعونها في إخوانهم المصريين آنذاك. فقد أوفدت المنظمة الخاصة مجموعة من مناضليها إلى مصر قصد مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر[14]. حيث أطلعته على ماهي قادمة عليه في ظل فشل النضال السياسي وتصدع الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان ناتجا عن الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين حيث يقول السيد محمد بوضياف مايلي: "وأعلمنا أعضاء المنظمة الخاصة أن لا ينحازوا إلى أي طرف أومع تفاقم الصراعات والأوضاع بين المصاليين والركزيين، وبغية إبقاء القاعدة بعيدة عن هذه الأجواء المسمومة داخل القيادة ولدت اللجنة الثورية للوحدة والعمل" [15].

ومادام الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لنيل الإستقلال، وأن الوفد الجزائري كان جادا في طرحه للقضية، فإن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أخذ المسألة بعين الإعتبارحيث قال: "بعد إطلاعي على منهاج الوفد وتأملي العميق في طريقة عمله وتهيئة مراحله إرتحت له وعلمت أنها عملية ناجحة لا محالة ووعدتهم أنني أكون معهم إلى النهاية

وأمدهم حالا بما يمكن من سلاح خفيف وأن أسعى شخصيا لدى الدول العربية لكي تمد الحركة بالمال" [16].

وبعد ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 كاتجاه ثالث في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وهو الإتجاه الذي تبنى فكرة تفجير الثورة المباركة ويعود الفضل في حسم هذا الموقف الشجاع للشهيد بوجمعة سويداني الذي قال: "نعم أولا هل نحن ثوريون؟ إذا ماذا ننتظر لتفجير الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا" [17].

على إثر إجتماع الإثنين والعشرين حلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نفسها في 20 جويلية 1954 بعد أن أدت مهمتها الموكلة إليها [18]، لتتشكل بعد ذلك لجنة الستة من السادة محمد بوضياف وإبن بولعيد مصطفى وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بطاط وكريم بلقاسم وأوكلت المهمة إلى كل من بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد لتمثيل الثورة الجزائرية في الخارج [19].

وعلى ضوء الإجتماع الذي عقد في 23 أكتوبر 1954 بين أعضاء اللجنة السداسية بدار السيد مراد بوقشرة ببلدية الرايس حميدو (لابوات بسكاد) تقرر تحديد تاريخ تفجير الثورة بالساعة واليوم وهو يوم 1 نوفمبر 1954 على الساعة الصفر وتكوين جبهة التحرير وجيش التحرير

الوطنيين. وإعداد بيان أول نوفمبر [20]، الذي وزع سريا في الجزائر وذلك خلال 31 أكتوبر 1954[21].

كان من الضروري على مفجري ثورة نوفمبر توزيع البيان خارج الحدود الجزائرية، وليس هناك ماهو أضمن لهم في نجاح العملية غير أرض مصر وفعلا فإنها كانت أقرب لهم.من غيرها من الدول الأخرى وذلك لجانبين إثنين:

أولا: كون الشعب المصري الشقيق تعامل منذ البداية مع القضية الجزائرية وتعاطف معها.

ثانيا: ظهور تيار قومي عربي بزعامة جمال عبد الناصر دعم من قوة الجزائريين وحماسهم في تفجير الثورة وإحساس أشقائهم العرب بها.

في هذا الصدد يقول أحد أعضاء لجنة الستة مايلي: "لقد خرجت ومعي بيان أول نوفمبر، وكنت أظن أنني سأصل القاهرة في الوقت المناسب بنية إذاعة البيان على أمواج صوت العرب، لكنني تعطلت في بارن بسويسرا بسبب إجراءات التأشيرة، الأمر الذي إضطرني إلى إرسال البيان بالبريد السريع ولم أدخل القاهرة إلا في 2 نوفمبر 1954" [22].

وقد أذيع بيان أول نوفمبر من إذاعة صوت العرب بالقاهرة مساء يوم أول نوفمبر 1954 [23]، الذي أكد للعالم أن من بين أهدافه الخارجية هو تدويل القضية الجزائرية[24].

لم يكن يخفى على السلطات الإستعمارية الفرنسية، الخطر الذي تشكله الدونة المصرية حكومة وشعبا. في موقفها من القضية الجزائرية وثورة التحرير خاصة بعد إندلاعها في أول نوفمبر عام1954، وإرتباطها العضوي بالأمة العربية وعلى رأسها مصر آنذاك. التي تعرضت إلى إنتقادات الفرنسيين منها تصريح أحد النواب الذي صب جام غضبه علىمصر واعتبرها مصدر الخطركله بقوله: "إن الشرجاء من إذاعة القاهرة "[25].

ومع ذلك بقيت مصر على موقفها في تدعيم القضايا العربية خاصة وأنها كانت تؤمن بفكرة توحيد العمل المسلح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة، وهوالأمر الذي جعل بعض قادة الثورة ومن بينهم المجاهد أحمد بن بلة يتحفظون على ذلك، حيث أقنع هذا الأخير السلطات المصرية بصعوبة العمل الجماعي بين أقطار المغرب العربي الثلاثة وسبب ذلك هو أن هناك فئة تؤمن بالعمل المسلح كوسيلة لتحقيق الإستقلال وفئة رافضة لهذا الطرح[26]، وانتهى الأمر باتفاق الطرفين الجزائري والمصري على ضرورة تفجير الثورة بعد أن تعهدت القيادة المصرية بتقديم العون المادي

والمعنوي للجزائريين وإذا كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أعطوا الضوء الأخضر لدعم الثورة إنطلاقا من قناعاتهم كعرب فإن هناك تيار داخل مجلس قيادة الثورة المصرية. كان رافضا لدعم ومساندة الجزائريين على اعتبار أن الثورة داخل مصر مازالت فتية وتحتاج إلى نضال طويل تتطلبه أوضاع البلاد الداخلية، وأن أولوية الأولويات هي إصلاح هذه الأوضاع قبل فتح جبهات خارجية بإمكانها إضعاف مصر داخليا وقد تعود عليها بالسلب(27).

ومعنى ذلك أن التيار المعارض لدعم الثورة الجزائرية كان يرى أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها مجرد مغامرة خاسرة لا أكثر ولا أقل.

لكن التيار الناصري داخل مجلس قيادة الثورة المصرية استطاع إقناع التيارالرافض لدعم الثورة الجزائرية بعدة معطيات موضوعية تضمنت مايلي :

1- إعتبار الثورة الجزائرية ليست قضية الشعب الجزائري وحدة بل هي قضية مصر وكل العرب

2- الجزائر كجبهة ثورية تشكل خط دفاع أمامي بالنسبة للثورة المصرية.

3- الثورة الجزائرية، سند قوي لمصر والأمة العربية في نضالها للإستعمار بكل أشكاله.

4-.إن إستقلال مصر دون باقي الدول العربية التي مازالت تحت نير الإستعمار، لا يضمن للثورة المصرية الإستقرار لا الداخلي ولا الخارجي لتحقيق أهدافها البعيدة والقريبة المدى على حد سواء.

5-.رفع القيادة المصرية لشعار الوحدة العربية. فهذا الشعار لا يمكن تحقيقه دون إستقلال باقي الدول العربية ومنها بالدرجة الأولى الجزائر وبالتالي لابد من مساندة الشعب الجزائري والوقوف إلى جانب قضيته العادلة من خلال دعم ثورته[28].

هذه المعطيات الموضوعية والواقعية في آن واحد، جعلت مصر الثورة تتبنى دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا ورجحت كفة عبد الناصر الذي كلف السيد فتحي الذيب وعزت سليمان بمتابعة تطورات القضية وهذا ماأكده الرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث قال: "أمرت الأخ فتحي والأخ عزت سليمان بأن يكونا مع الوفد -الجزائري- ممثلين لي شخصيا وكنت أكتم الأمر على عدد من الوزراء الذين حولي خوفا من تسرب السر وإسراع فرنسا إلى ضرب الحركة قبل بروزها" [29].

لم يقتصر دعم مصر للقضية الجزائرية على جانب معين بل كذلك الجانب السياسي، على اعتبار أن الثورة الجزائرية قضية عربية ولابد من دعمها، خاصة وأن فرنسا تشن على العرب في جزء من المغرب العربي معركة مزدوجة عسكريا وسياسيا. "عسكريا لأنها تواصل بحملاتها إبادة المدنيين بالجملة في كل منطقة من مناطق الجزائر.

وسياسيا لأنها تجعل من الوسطاء المؤيدين لفرنسا سفراء لها ينطقون باسمها ويدافعون عن مصالحهابعد أن أصبحت فرنسا عاجزة عن أن تدافع عن نفسها بنفسها" [30]. ومن هذا المنطلق رأت مصر ضرورة تقديم الدعم السياسي للثورة الجزائرية. فكانت البداية مع الجانب الإعلامي وذلك من خلال صوت العرب بالقاهرة، هذه الإذاعة التي كان لها شرف بث أول بيان للثورة الجزائرية هو بيان أول نوفمبر 1954 وذلك على أمواج الأثير. هذا إلى جانب البيانات الأخرى التي كانت تصدر عن جبهة جيش التحرير الوطني [31].

ومن المؤسسات المصرية كذلك التي لعبت دورا بارزا في الدعاية للقضية الجزائرية "جماعة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الإسلامية" التي كان يرأسها الشيخ الأزهري "دراز" والشبان المسلمين التي كان رائدها المصلح والداعية الشيخ أحمد الشرباطي، وكذلك مؤتمر الخريجين العرب الذي كان يرأسه الدكتور فؤاد جلال والذي ساعد الأستاذ أحمد توفيق المدني من تأليف كتابه عن الجزائر [32].

لقد سمحت الحكومة المصرية لكل الشخصيات الوطنية من إستعمال أراضيها للنشاط السياسي قصد دعم القضية، حيث تم تكليف الأستاذ توفيق المدني بتجهيز نشرة إخبارية يومية عن حوادث الثورة التحريرية وتوزيعها على كل الجرائد والصحف ووكالات الأنباء [33].

ونظرا للصراع الذي كان قائما بين أجنحة الحركة الوطنية (الأحزاب السياسية الجزائرية آنذاك، خاصة وأن القضية الجزائرية في غنا عنها وبحاجة ماسة إلى توحيد الصفوف، سعت مصر إلى توحيد هذه الإتجاهات من خلال عقد إجتماع بالقاهرة في 19 جانفي 1955 بمنزل السيد فتحي الذيب وقد حضره كل من الشيخ البشير الإبراهيمي من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذلك الفضيل الورتلاني وأحمد بيوض عن حزب البيان، وأحمد مزغنة عن تيار مصالح الحاج وكذلك الشاذلي المكي وحسين لحول ممثلا عن اللجنة المركزية المنشقة عن حزب الشعب مع أمحمد يزيد وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد عن جيش التحرير الوطني حيث إنتهى الإجتماع على توقيع ميثاق جبهة التحرير الوطني[34] الذي تم إذاعته من صوت العرب ولمدة ثلاثة أيام متتالية[35].

كما حاولت مصر تقريب وجهات النظر بين الأشقاء المغاربة حتى تسهل عملية الكفاح المسلحة وتوحيد الصف المغربي في إطار التعاون العربي ولم الشمل، وذلك من خلال عقد إجتماع موسع في 11 جانفي 1955 حضره عن الجانب الجزائري أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد ومثل الجانب المغربي علال الفاسي بحضور السيدين فتحي الذيب وعزت سليمان[36]، ولعبت مصر دورا رياديا على مستوى جامعة الدول العربية في التنسيق مع أمينها العام

عبد الخالق حسونة وكذلك مساعده عبد المنعم مصطفى من أجل دعم الثورة الجزائرية[37].

ومع بداية النصف الأول من عام 1956 حاولت فرنسا إختراق الدعم السياسي المصري للثورة الجزائرية من خلال موفدها إلى القاهرة جوزيف.بيجار قصد فتح مفاوضات مع الجانب الجزائري. ومحاولة رئيس الحكومة الفرنسي غي مولي كذلك إجراء مفاوضات سرية مع الجزائريين في روما[38]. غير أن مصر بقيت مصرة على دعم الثورة الجزائرية عن طريق الضغط على السلطات الفرنسية ومواجهة مخططاتها سياسيا خاصة محاولة فرنسا منح الجزائر نوعا من الإستقلال الذاتي.

جاءت حادثة إختطاف زعماء الثورة الجزائرية أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد يوم 22 أكتوبر 1956، وكان موقف مصر من القضية قويا وسريعا حيث قامت وزارة الخارجية المصرية بإعلام كل السفارات العربية والأجنبية بملابسات القضية، وأخبرت الأمين العام للأمم المتحدة بذلك وطالبت منه التدخل للإفراج عن المختطفين الجزائريين، كما كلفت إذاعةصوت العرب بشن حملة دعائية كبيرة ضد فرنسا والعمل على رفع معنويات المجاهدين، وبأمر من جمال عبد الناصر كلف الملحق العسكري المصري في الرباط القيام

باختطاف بعض الشخصيات الفرنسية بمراكش والإحتفاظ بهم كرهائن إلى غاية الإفراج عن المعتقلين الجزائريين[39].

أ- مؤتمر القاهرة المؤتمر التصحيحي لمسار الثورة (الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957)

هناك إجماع يكاد يكون شاملا وكاملا لدى شريحة كبيرة من المؤرخين والباحثين المتخصصين في تاريخ الثورة أن مؤتمر القاهرة المنعقد في أوت 1957 جاء ليصحح الأخطاء الاستراتيجية والمنهجية التي وقع فيها اجتماع الصومام المنعقد في 26 أوت عام 1956. خاصة وأنه أحدث فجوة كبيرة في صفوف زعماء الثورة كاد من خلالها أن يؤثر على مسار الثورة التحريرية بقراراته التي خرجت عن مبادئ أول نوفمبر 1954، خاصة وأن الذين وضعوا أرضية الصومام في غالبيتهم من الحزب الشيوعي وبأمر من عراب الصومام المرحوم عبان رمضان. وقد اعترف هو نفسه بأخطاء لقاء الصومام بدليل قبوله المشاركة في مؤتمر القاهرة.

لقد كانت هناك ظروف عديدة مهدت لانعقاد مؤتمر القاهرة يمكن حصر أهمها فيما يلي :

أ – النتائج التي انبثقت عن مؤتمر الصومام وبالتحديد قضية الأولويات. أومبدأ التفضيل بين زعماء الثورة وبالتحديد أولوية الداخل

عن الخارج والسياسي عن العسكري وكذلك محاولة إفراغ الثورة من بعدها العربي الإسلامي الذي لم يرد تماما في محتوى الصومام

ب - قضية اختطاف الطائرة المغربية التي كان على متنها زعماء الثورة في 22أكتوبر1956 وهم السادة أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد

ج - العمليات الفدائية المكثفة التي كان يقوم بها المجاهدون الجزائريون داخل العاصمة الجزائر وكان من أهمها وأبرزها معركة الجزائر الكبرى مابين عامي1956 و1957

د - سياسة فرنسا التعسفية ضد الشعب الجزائري وبالتحديد السياسة التي انتهجها رئيس الحكومة الفرنسي غي مولي مابين فبراير1956 وجوان1957 والقائمة على الحديد والنار ضد الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى سياسة خليفته الرئيس بورجي مونوري الذي سد كل المنافذ المتعلقة بمحاولة إيجاد حلول مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية من خلال مبدئ المفاوضات وعمد إلى دعم إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة لعزل الثورة الجزائرية عن محيطها العربي، خاصة وأنه كان يمثل اليمين المتطرف في فرنسا.

هـ - بروز مؤشرات الصراع الداخلي بين عبان رمضان وجماعته الذين حاولوا السيطرة على زعامة الثورة مستغلين الظروف الصعبة التي كانت عليها الثورة الجزائرية في هذه المرحلة خاصة وأنها فقدت العديد من

زعمائها الأوائل من مفجري ثورة أول نوفمبر الذين استشهدوا في ساحة المعارك من أمثال العربي بن مهدي ومصطفى بن بلعيد وديدوش مراد وزيغود يوسف، ومنهم من سجن منذ اندلاعها. والمجموعة الأخرى التي تعتبر نفسها ممثلة للرعيل الأول من مفجري الثورة ومنهم عبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال وكريم بلقاسم ومحمود الشريف [40]

ما من شك أن الدعوة إلى عقد مؤتمر القاهرة كان من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد كان عددهم أربع وثلاثون عضوا وهم الذين كانوا وراء تشكيل لجنة تنسيق جديدة غير تلك التي أعلن عنها مؤتمر الصومام عام1956 وكانت تتكون من تسعة أعضاء، كما رأوا ضرورة تشكيل مكتب دائم لهذه اللجنة يتكون من العقداء الخمسة خصوم السيد عبان رمضان بالإضافة إلى عضو واحد مدني سياسي هو السيد عبان رمضان نفسه.[41]

وهذا يعني أن السيد عبان رمضان أصبح في كماشة وجرد من كل صلاحياته التي أعطاها لنفسه في مؤتمر الصومام

وابتداء من 27 أوت 1957 بدأت أشغال مؤتمر القاهرة وقد تركزت قراراته[42] فيما يلي :

1- تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لتولي اختصاصات القيادة العليا للثورة الجزائرية بحيث تكون تعليماتها لها صفة الإلزامية لكل الهيئات بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2- إقرار مبدأ رفض المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ما لم تعترف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر وسيادته الوطنية.

3- التأكيد على عروبة الجزائر أرضا وشعبا.

4- لجنة التنسيق والتنفيذ مقيدة بالعودة إلى المؤتمر الوطني إذا ما تعلق الأمر بقبول مبدئ المفاوضات مع الحكومة الفرنسية أوحول أية قضية تخص تقرير مصير الشعب الجزائري.

5- تقدم لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرها السنوي حصيلة نشاطها في الداخل والخارج في المؤمر القادم لعام 1958.

6- إعطاء الحرية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل بين العواصم العربية خاصة بين القاهرة وطرابلس وتونس ومراكش توسيع النشاط الدبلوماسي للجنة التنسيق والتنفيذ على الصعيد الدولي قصد كسب المزيد من الدعم والتأييد الدوليين للقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة بالنسبة للهيأة الدولية.

7- إلغاء كل ماجاء في مؤتمر الصومام يمس بمبادئ أول نوفمبر بما في ذلك قضية الأولويات.

8- توسيع المجلس الوطني للثورة من أربع وثلاثين عضوا إلى أربع وخمسين عضوا.

9- توسيع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء إلى اربعة عشر عضوا.

10- اعتبار المجلس هو الممثل لجميع التيارات السياسية التي انضمت للثورة التحريرية

11- إعطاء صلاحيات مطلقة للمجلس على حساب لجنة التنسيق والتنفيذ التي حددت صلاحياتها نوعا ما

12- اعتبار زعماء الثورة المسجونين في فرنسا أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ

.

انطلاقا من هذه المعطيات التاريخية فإن مؤتمر القاهرة كان وراء عودة بعض القادة الأوائل لأول نوفمبر، كما استطاع أن يقلص إلى حد كبير نفوذ عبان رمضان وجماعته سياسيا وعسكريا بدليل أنه كلف فقط بالإعلام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ وكانت النهاية المأساوية أن قتل على يد زملائه بالمغرب الأقصى في 27 ديسمبر عام 1957 [43]، وانتهت العملية بتوزيع المهام الرئيسية بين هؤلاء القادة الذين ينتمون إلى الرعيل الأول للثورة بحيث تشكلت لجنة جديدة ضمت السادة :

1- كريم بلقاسم (مسؤول الشؤون الحربية)

2- عبد الحفيظ بوصوف (مسؤول التموين بالسلاح وجهاز الاستعلامات)

3- محمود الشريف (منصب الشؤون المالية)

4- الأخضر بن طوبال (منصب التنظيم الإداري والشؤون الداخلية)

5- فرحات عباس (مكلف بالإعلام والصحافة)

6- عبد الحميد مهري (مكلف بوزارة الشؤون الاجتماعية)

بالإضافة إلى تأسيس لجنة التنظيم العسكري التي سبقت الإشارة إليها في شهر أفريل من عام 1958 والتي ضمت كلا من السادة: هواري بومدين والسعيد محمدي وعمار بن عودة ولعموري وعمار بوقلاز [44]

كما أن مصر باحتضانها هذا المؤتمر المصيري بالنسبة للثورة الجزائرية الذي شارك فيه العديد من أعضائها وقادتها[45]. استطاعت أن تضيف لبنة من لبنات الثورة عززت بها مكانتها عربيا وقد تلاه في أول سبتمبر من نفس السنة المؤتمر الوطني الذي كانت جلساته سرية ودام أربعة أيام تناول وضع الثورة داخليا وخارجيا، وخرج بنتائج مهمة رأى المؤتمرون ضرورة إبلاغها للرئيس المصري جمال عبد الناصر تقديرا منهم له في دعمه والتأييد اللامحدود للثورة الجزائرية: "ويعتبرونه صاحب الحق الأول في معرفة ما استقر قرارهم عليه بالنسبة لمستقبل الشعب الجزائري وثورته المباركة "[46]. وقد وقفت مصر ضد كل المحاولات التدميرية للثورة الجزائرية والتي كان يقف من ورائها بعض الإخوان المغاربة والتونسيين[47]. وبتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر

1958[48]، كانت مصر وراء تدعيم الفكرة في حد ذاتها ومن بين الدول الأولى التي اعترفت بها حيث تم إذاعة برنامج الحكومة المؤقتة في أواخر شهر سبتمبر 1958 تمهيدا للإعلان عن قيام الحكومة[49].

وإذا كانت هناك بعض الإحترازات من طرف السلطات المصرية تجاه هذه الحكومة فذلك يعود لعدم الثقة في رئيسها فرحات عباس لإعتباره حسب ضنهم أنه رجل دخيل عن الثورة ولا يؤمن إلا بأنصاف الحلول، ومع ذلك اعترفت مصر بالحكومة الجزائرية المؤقتة وهذا ما جاء على لسان فتحي الذيب حيث قال للأستاذ أحمد توفيق المدني: "سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة" [50].

وبعد تقهقر فرنسا على الصعيد العسكري وتغيير موازين القوة لصالح الثورة الجزائرية، سياسيا، أدركت فرنسا قوة الدعم المصري للجزائر لذا لجأت إلى الرئيس جمال عبد الناصر طالبة منه مساعدتها في إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، من خلال لقاء وزير خارجيتها كريستان بينومع جمال عبد الناصر، الذي طالب من الوسيط الفرنسي أن تفضي المفاوضات إلى حل مشرف يضمن للجزائريين حقوقهم الكاملة في السيادة على أرضهم شريطة أن تكون جبهة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين[51].

جاءت مرحلة ديغول التي تميزت بتصريح رئيسها حول حق الجزائريين في تقرير مصريهم وإبداء رغبته في إجراء مفاوضات معهم. وكانت مصر سابقة في إعطاء رأيها حول عملية المفاوضات حيث قام الأستاذ المدني بإجراء مشاورات مع ممثلي الدول العربية بالقاهرة والإتصال بالرئيس جمال عبد الناصر الذي وافق على ذلك شريطة أن تصب المفاوضات في قضية الإستقلال اللامشروط للشعب الجزائري[52].

3- ماكانت تنتظره الثورة الجزائرية عسكريا من مصر جمال عبد الناصر:

إندلعت الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، بعد أن أصبح العمل السياسي عقيما بسبب الصراعات الداخلية التي أثرت سلبا على الحركة الوطنية الجزائرية مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين خاصة وأن القضية الجزائرية قطعت أشواطا كبيرة من خلال نضال الشعب الجزائري وكفاحه من أجل استرجاع استقلاله المغتصب، وكان لزاما على مفجري الثورة البحث على قوة عربية قادرة على دعمهم ماديا دون تخوف أوتردد أمام القوة الفرنسية ومن ورائها الحلف الأطلسي[53]. ووجد هؤلاء ضالتهم في مصر جمال عبد الناصر فكانت قبلتهم الأولى. لدعمهم بالسلاح ذلك لأن انطلاقة الثورة في حد ذاتها اعتمدت على

وسائل تقليدية ومتواضعة وللمحافظة على إستمرارية الثورة التحريرية كان لزاما على مسؤولي الثورة أن يوفروا الوسائل الضرورية لهذه الغاية. والمتمثلة بالدرجة الأولى في الأسلحة وتغطية حاجيات المجاهدين الجزائريين ،على هذا الأساس كان اللقاء بين فتحي الذيب وأحمد بن بلة قصد تحضير عمليات الإمداد بالسلاح. والتخطيط لها وبحث الطرق والوسائل الممكنة لتأمين وصول السلاح إلى الجزائر [54].

كانت الخطة المسطرة هي استعمال كل الطرق للحصول على الأسلحة فكانت تشترى من المهربين الدوليين عن طريق مصر وهم يقومون بعد ذلك بإيصالها إلى أماكن محددة داخل التراب الجزائري، في حالة فشل عملية من عمليات الشراء هاته يتم تزويد الجزائريين بالأسلحة من مخازن الجيش المصري [55].

نظرا لقرب المسافة بين ليبيا ومصر، وكذلك الإستقرار الذي كانت تشهده ليبيا آنذاك. سمح للجزائريين إستعمال أراضيها لعبور الأسلحة الآتية من مصر وبمساعدة المصرين أنفسهم، هذا إلى جانب الطريق البحري حيث كانت الأسلحة والمؤونة الحربية تصل إلى الجزائر باستعمال السفن المصرية[56]. من جهة وكذلك تأجير سفن أجنبية إذا إقتضت الضرورة لذلك[57]، وكانت عمليات إمداد جيش التحرير

بالأسلحة في بداية الأمر تتم بواسطة السفن المصرية، ففي ليلة 5 إلى 6 سبتمبر 1955 أقلعت سفينة الإنتصار من مصر في إتجاه إحدى الموانيء الليبية الواقعة شرق طرابلس حيث أفرغت حمولتها ليتم نقلها بالشاحنات إلى مخازن سرية، ومنها تدخل إلى الجزائر لتوزع على المجاهدين بعد أن يأخذ التونسيون كمية منها[58]، على إعتبار أن علاقة الحبيب بورقيبة مع فرنسا مازالت قوية.

وفي مارس 1955 تم شحن "اليخت دينا" بالسلاح إلى المجاهدين الجزائريين بعد أن تم تأجيرها من طرف مصر، خاصة وأن القيادة المصرية إستبعدت قضية شحن السفن المصرية لما لها من تأثير سلبي على سمعة مصر إقليميا ودوليا، في حالة إكتشافها من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية[59].

ومن السفن الأجنبية التي إشتهرت بحمل السلاح إلى الثورة الجزائرية إلى جانب اليخت دنيا هناك" اليخت "نمو" واليخت "جودهوب" هذا الأخير هوالذي تمت بواسطته إيصال الأسلحة إلى الجبهة الغربية الجزائرية [60].

هذا إلى جانب السفينة الشهيرة "آتوس" [61]، التي كانت محملة بالسلاح في إتجاه الجزائر، لكن الفرنسيين إكتشفوا أمرها، وهذا مادفعهم

إلى تقديم شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية[62].

لم يتوقف الدعم العسكري المصري للجزائر بعد هذه الحادثة بل واصل الأشقاء العرب المصريون عملية إمداد السلاح وهو الأمر الذي دفع بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب كل من بريطانيا وإسرائيل[63]، خاصة بعد إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم القناة.

تواصلت هذه العملية خلال النصف الأول من عام 1957. حيث تم شحن دفعات السلاح الموجهة للجزائر برا، عن طريق الحدود الليبية المصرية والإعتماد في ذلك على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات تهريب الأسلحة حيث تم تسليم أول شحنة يوم 6 فبراير 1957 إلى المناضل أحمد محساس[64].

ونظرا لصعوبة وصول الأسلحة إلى الجبهة الغربية. بسبب تركيز فرنسا العسكري في حصارها على الجبهة الشرقية باعتبارها المتنفس الوحيد للثورة والمنفذ الأساسي لوصول الأسلحة من الناحية الشرقية وكذلك بعد المسافة بين الشرق والغرب للجزائريين وصعوبة المسلك إلى جانب قلة المواصلات بين الناحيتين. رأت القيادة الثورية آنذاك ضرورة الإعتماد على مصر بحرا قصد إيصال الأسلحة إلى وهران، فكانت عملية

السفينة "خوان إيلوكاس الإسبانية" التي تم شحنها بالأسلحة من مصر يوم 2 جوان 1957، غير أن السلطات الإسبانية صادرت الشحنة بعد إكتشافها [65]. ولم ينحصر الدعم العسكري على الأسلحة بل كانت القاهرة مركزا لتدريب الجزائريين على حرب العصابات ثم إيفادهم إلى الجزائر اللإلتحاق بالثورة، ولكن الدعم العسكري لم يتوقف عند هذا الحد بل استمرت العملية عبر الحدود الشرقية الجزائرية من 1957 إلى غاية 1959 [66]، حيث خضعت فرنسا للأمر الواقع وآمنت تحت الضغط بحتمية الثورة الجزائرية.

الهوامش

1- تأسس مكتب المغرب العربي في 16 فبراير 1947 بالقاهرة، وقد تضمن ثلاثة أقسام: القسم المراكشي والقسم التونسي والقسم الجزائري الذي يمثله حزب الشعب أنظر بالتفصيل: محمد بلقاسم: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954. رسالة ماجستير. معهد التاريخ 1994/1993، ص375.

2- علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الإستقلال، مطبعة الرسالة، مراكش، القاهرة 1948، ص379.

3- بلقاسم، نفس المرجع، ص 376.

4- إدريس الرشيد: ذكريات، مصدر سابق، ص ص 101-103.

5- أنظر حول هذه القضية بالتفصيل، كاني جاك: مؤتمر المغرب العربي عام 1947، تعريب أمحمد بن عبود، المجلة التاريخية المغربية، العدد 26/25 جوان 1982، ص 11.

6- لجأ الأمير المغربي وزعيم ثورة الريف مع عائلته إلى القاهرة في 30 ماي 1947، بعد أن فشلت ثورته بسبب تحالف القوتين الإستعماريتين

فرنسا وإسبانيا ضدها، أنظر في ذلك أمين سعيد، مصدر سابق، ص216.

7- عبد الرحمان العقون: الكفاح القومي والسياسي، مصدر سابق، ص56.

8- بلقاسم: مرجع سابق، ص 379.

9- ابن العقون:نفس المصدر السابق، ص 56.

10- وافق كل ممثلي الأحزاب الوطنية في اللجنة على هذا الميثاق الذي أرفق بإمضاءاتهم، وقد تألف مكتب اللجنة من الشخصيات التالية :محمد عبد الكريم الخطابي رئيسا و أمحمد عبد الكريم الخطابي وكيلا دائما والحبيب بورقيبة أمينا عاما وأمحمد. أحمد بن عبود أمين المالية، أنظر بالتفصيل: - إدريس الرشيد، مصدر سابق، ص ص 139-141.

11- من بين هؤلاء أحمد بن بلة الذي تولى مهمة المكتب العسكري بالقاهرة ومحمد خيضر التي أوكلت له مهمة المكتب السياسي. أنظر في ذلك أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) الجزء3، م وك، الجزائر 1988، ص 119.

12- المقصود هنا هي ثورة 23 جويلية 1952 التي قام بها الضباط الأحرار ومنهم بطل الأمة العربية آنذاك جمال عبد الناصر.

13- إذاعة صوت العرب بالقاهرة.

14- حسبما ذكره الأستاذ أحمد توفيق المدني، أن الوفد الجزائري كان يتكون من السادة: أحمد بن بلة ومحمد خيضر وأمحمد يزيد وحسين الأحول، أنظر المدني، المصدر السابق، ص 18.

15- مجلة الجمهور الأوراسي، العدد 27، بتاريخ أكتوبر، 1992، قسنطينة ص 133.

16- المدني: المصدر السابق، ص 18.

17- الجمهور الأوراسي، مرجع سابق، ص 144.

18- بوطمين الجودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر 1987، ص 18.

19- نفس المصدر، ص 17.

20- بوطمين، مصدر سابق، ص 19.

21- نفسه، ص 11.

22- محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص67.

23- بوطمين، مصدر سابق، ص 14.

24- حول، نص بيان أول نوفمبر عد إلى منشورات المتحف الوطني للمجاهد، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر

25- مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، قسنطينة، دار البحث 1983، ص 94.

26- مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية 1962/1954، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

27- نفس المرجع.

28- بوطرة، مرجع سابق.

29- المدني، حياة كفاح... المصدر السابق، ص 18-19.

30- مسعود مجاهد: الجزائر عبد الأجيال، دار الأيتام الإسلامية المملكة الأردنية الهاشمية، ط2، ص41

31- كان على رأس هذه الإذاعة أحمد سعيد أنظر، فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 77.

32- ذكر أحمد توفيق المدني يقول: "أن الدكتور فؤاد جلال طلب إلي بغاية الإلحاح أن يكتب كتابا عربيا، مختصرا عن الجزائر في ماضيها وحاضرها ووصف بلادها وثروتها ثم الإعلام عن الإستعمار الفرنسي وعن الثورة وحوادثها ونظامها ومنهاج جبهة التحرير، أنظر المدني: مصدر سابق، ص 153.

33- عن هذه المؤسسات أنظر المدني، مصدر سابق، ص 147/146.

34- أنظر نص وثيقة الميثاق في: فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 644.

35- فتحي الذيب، مصدر سابق، ص77.

36- نفس المصدر، ص73.

36- من بين النقاط الساسية التي عرضها الجانب المصري على الأمين العام للجامعة العربية هي "الإستمرار في بذل الجهود الرامية إلى دعم الثورة الجزائرية عربيا ودوليا .

38- حول موضوع هذه المفاوضات وطبيعتها والهدف منها بالنسبة للطرف الفرنسي بوحوش مرجع سابق .

37- حول الوضوع عد إلى ما أشار إليه الأستاذ هشماوي في مصدره السابق، جذور نوفمبر

40- محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ..، مصدر سابق .

41- فتحي الذيب :جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ..، مصدر سابق

42- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر ..، مرجع سابق .

43- هشماوي: مصدر سابق .

44- الذيب :نفس المصدر السابق الذكر.

45- الذيب، مصدر سابق، ص ص 271-272.

46- حول قائمة المشاركين في مؤتمر 1957، أنظر :فتحي الذيب، نفس المصدر السابق، ص ص 343-344.

47- حول هذا المؤتمر أنظر بالتفصيل الذيب، نفس المصدر، ص 355.

48- لقد سعى كل من الحسن الثاني والحبيب بورقيبة وبمعية من فرنسا وحلفائها على إيقاف الحرب الدائرة داخل الجزائر لصالح فرنسا وهذا

يدخل في إطار تطويق فرنسا للثورة خاصة من الحدود الشرقية والغربية، أنظر الذيب، مصدر سابق، ص ص 362-363.

49- حول قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى، سبقت الإشارة إليها، وذكرها أيضا فتحي الذيب، المصدر السابق، ص ص 389-390.

50- فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 400.

51- نفس المصدر والصفحة.

52- نفسه، ص 447.

53- في هذه الفترة كانت فرنسا عضوا في الحلف الأطلسي الذي دعمها ماديا ومعنويا ضد الثورة الجزائرية معتبرة الأحداث داخل الجزائر هي شأن فرنسي داخلي، أنظربالتفصيل، حمدي حافظ: المشكلات العالمية..، مصدرسابق، ص755

54- فتحي الذيب :جمال والثورة، مصدر سابق.

55- أنظر الملاحق الخاصة، بالبيان التفصيلي للأسلحة التي كانت تزود بها مصر الثورة الجزائرية، في فتحي الذيب، المصدرالسابق الذكر.

56- من بين أشهر هذه السفن سفينة "الإنتصار".

57- فتحي الذيب، مصدر سابق.

58- نفسه.

59- نفسه.

60- نفسه.

61- سفينة آتوس كان يقودها القبطان "بازيل موزس" القبرصي الأصل، ويحمل الجنسية اليونانية، وقد تمكنت منها السلطات الفرنسية في 17 أكتوبر 1956، وكانت سببا من الأسباب التي أدت بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر أنظر بالتفصيل، فتحي الذيب: المصدر السابق، ص 250.

62- فتحي الذيب، نفسه، ص 260.

63- العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

64- أنظر الملحق الخاص بهذه الأسلحة، في، المصدرالسابق، فتحي الذيب، ص .330

65- حول تفاصيل عملية السفينة "خوان إيلوكاس" أنظر فتحي الذيب، نفس المصدر السابق، ص 336.

66- أغلبية الجزائريين الذين تدربوا في المعسكرات المصرية كانوا من الطلبة وكان تجميعهم بمعسكر الحرس الوطني بجسر(كوبري) القبة، كما كانت دورة التدريب تدوم ثلاثة أشهر، وبعدها ينقلون مباشرة إلى الجزائر للإلتحاق بالثورة.

موقف المملكة العربية السعودية من القضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954

1- المملكة العربية السعودية تتحدى الغرب:

لم تبخل المملكة العربية السعودية على الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة من تقديم أي دعم سواء المادي أوالمعنوي، هذا الأخير الذي كانت القضية الجزائرية في أمس الحاجة إليه. لطالما إنتظرته ثورة نوفمبر مع بداية إنطلاقها. وقد تحقق على يد هذه الدولة العربية التي كانت تنسق مع مجموعة من أشقائها العرب وعلى رأسها مصر، وهذا ماجعلها تعيش القضية الجزائرية من العمق الشعبي العربي إلى أن تحقق إستقلال الجزائر الكامل واللامشروط، والإعتراف بها دولة عربية مستقلة [1].

لقد كان التحدي السعودي للغرب في أول دعم سياسي علني من طرف المملكة العربية السعودية للثورةالجزائرية وقضيتها العادلة. وهو لفت انتباه هيئة الأمم المتحدة بواسطة ممثلها في نيويورك بتاريخ 5 جانفي 1955، وذلك بعد شهرين من إندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى أن

الحالة التي تسود الجزائر خطيرة جدا، ولابد من التطرق إلى معاناة الشعب الجزائري من السياسة التسلطية الفرنسية [2].

كما حملت المملكة العربية السعودية من خلال ممثلها الأستاذ أحمد الشقيري فرنسا المسؤولية الكاملة عما يحدث للشعب العربي في الجزائر وكرد فعل قامت بحملة قوية وشرسة مضادة لسياسة الاحتلال الفرنسي المطبقة ضد شعب أعزل هوالشعب الجزائري [3].

عملت المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها جاهدة من أجل نصرة القضية الجزائرية، حيث استطاعت إقناع أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية من الدول المشاركة في دورة الأمم المتحدة لعام 1955 دعم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[4].

وقد ساعدها في تحقيق هذا الهدف العربي النبيل عاملان أساسيان هما الوضع الداخلي بالنسبة للجزائر حيث تأزمت الأوضاع بعد إندلاع الثورةالتحريرية، وكذلك تنسيق المواقف مع بعض الدول خاصة العربية منها العراق لكسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية[5].

لكن مجهودات المملكة العربية السعودية في مطلبها الخاص بالقضية الجزائرية عارضتها الدول الغربية المعروفة بعدائها للعرب وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية[6]، وهذا ماجعل الجمعية

العامة لهيئة الأمم المتحدة تنهي دورتها دون أن تنظر إلى الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الخاص بالقضية الجزائرية [7].

وكان مجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة أوكل هذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وكلفها برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن وهذا ما دفعها إلى إرسال برقية إلى أمانته في 5 جانفي عام 1955، لفتت فيها نظر أعضائه إلى العمليات التدميرية العسكرية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب العربي الجزائري والرامية إلى تصفية ثورته الوطنية، وطمس مقوماته وخصائص الحياة القومية والثقافية لهذا الشعب الأعزل[8]، لكن هذه الرسالة لقيت نفس مصير طلب الإدراج، حيث لم تجد لها صدى بين أعضاء مجلس الأمن الذي كانت تسيطر عليه الدول الغربية [9].

لقد رأت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني ضرورة تكثيف الجهود مع الدول العربية الشقيقة، فبادرت إلى القيام بإتصالات مع المملكة العربية السعودية نظرا للوزن العربي والدولي الذي كانت تحضى به هذه الأخيرة، وكللت الإتصالات بنتائج مهمة جدا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخليا رفع هذا الإتصال معنويات المجاهدين الجزائريين وأشعرهم بأن هناك قوة عربية تقف وراء قضيتهم وثورتهم وهذا مازاد في قوة إرادتهم وكفاحهم من أجل الحرية والإستقلال، أما

خارجيا فقد وجه الوفد السعودي لمجموعة الأفرو-آسيوية نداءا ألح فيه على ضرورة مناقشة القضية الجزائرية، على اعتبار أن التواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر يعرض السلم والأمن الدوليين إلى الخطر[10].

إن إيمان المملكة العربية السعودية العميق والراسخ بالبعد القومي للثورة الجزائرية وبعدالة قضية الشعب العربي في الجزائر هو الحافز الرئيسي الذي دفعها إلى خوض معركة النضال مع الثورة الجزائرية والوقوف معها في خندق واحد، حيث واجه موقفها المدعم بالكتلة الآفروآسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ردود فعل سريعة وعنيفة في آن واحد من طرف فرنسا وحلفائها الأطلسيين الذين وقفوا ضد فكرة إدراج القضية الجزائرية. على اعتبار أنها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ولا يحق لأي كان قانونا التطرق لها ولا حتى مجرد الإشارة إليها[11].

لكن دعم الكتلة الأفروآسيوية للعمل السعودي من أجل قضية الشعب الجزائري أرغم الجمعية العامة لأمم المتحدة، تحت ضغط الأغلبية، على الموافقة. على فكرة إدراج القضية مبدئيا[12]، وهذا العمل يعتبر إنتصارا رائعا لثورة الشعب الجزائري رغم كونه لم يتعد الطرح فقط. ومع ذلك سارعت فرنسا إلى استنكار الموقف السعودي وانسحبت من الجمعية.

ليكمل حلفاؤها العمل من أجل إبطال الفكرة المطروحة على أعضاء الجمعية العامة أساسا[13]. وقد نسيت فرنساوحلفائها الغربيين أن ثورة الشعب الجزائري هي ثورة الشعب السعودي

لقد تمكن الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، من إبطال فكرة إدراج القضية الجزائرية، مدعما فرنسا في موقفها. وهو الأمر الذي أثار ثائرة بعض الدول من الكتلة الآفروآسيوية بزعامة الوفد السعودي الذي جاء رده قويا ومثيرا في آن واحد على موقف فرنسا وحلفائها ومما جاء على لسان رئيسه مايلي: "كان على فرنسا بدلا من أن تنسحب أن تواجه الأمم المتحدة، وأن تجعل الرأي العام هو الفيصل، بل أنه كان على فرنسا أن تنسحب من الجزائر قبل أن تنسحب من الأمم المتحدة"[14].

عادت المملكة العربية السعودية عن طريق ممثلها الأستاذ أحمد الشقيري إلى تحريك القضية الجزائرية، وذلك مع عام 1956، حيث طالبت إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعمة في ذلك من طرف الكتلة الآفروآسيوية[15].

وفي دورة عام 1956، كشف الوفد السعودي لوفود الدول الحاضرة في الجمعية العامة جرائم الإستعمار الفرنسي المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل، إلى جانب كل أنواع الإرهاب والتعذيب والتقتيل

الفردي والجماعي المرتكبة في حقه. وقد وجه ممثل الوفد السعودي كلامه من أعلى منبر الهيئة الأممية إلى دول الحلف الأطلسي، التي قامت مقام فرنسا في إزاحة القضية الجزائرية من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا: "كيف تقفلون أبواب الأمم المتحدة في وجه القضية الجزائرية. نحن لا نريد لفرنسا إدانة ولا إهانة. كل ما نريده هو الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي وفق أهداف الأمم المتحدة" [16].

هذا التحدي العربي جعل مسعى المملكة العربية السعودية إيجابيا في العمل الدؤوب والمتواصل قصد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة وقد ذكرت في هذا الصدد أنها أرسلت في أول الأمر إلى مجلس الأمن تشعره بحقها كدولة عربية لها كامل الحقوق في عرض هذه القضية لكونها قضية شعب عربي يربطها بها الإنتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية بكل دلالاتها، رغم أنها كانت تعلم مسبقا معارضة الحلف الأطلسي لمطلبها هذا. وعلى رأسه كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[17].

وما كانت تخشاه المملكة العربية السعودية من معارضة أوروبية لطرحها للقضية الجزائرية حصل في دورة عام 1956، بحيث ما أن أعادت المحاولة في جوان من نفس العام حتى عارضت الدول الكبرى في

الحلف الأطلسي الفكرة السعودية ولم يؤيد إدراج القضية سوى عضوين فقط[18].

حاولت فرنسا قبل العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المصرية عام 1956 أن تجر مجلس الأمن إلى بحث موضوع الجزائر على أساس أنه قضية فرنسية داخلية متهمة في نفس الوقت الدول العربية وعلى رأسها مصر والسعودية أنهما تثيران القلاقل وتعرض تواجدها واستقرارها في منطقة المغرب العربي إلى الزعزعة، لذا سارعت إلى تقديم شكوى إلى المجلس ضد الدولتين متهمة إياهما بتزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة[19]، لكن عملها هذا جاء تبريرا لموقفها من الإعتداء على مصر الشقيقة إلى جانب كل من الكيان الصهيوني وبريطانيا[20].

منذ أن اعتبرت المملكة العربية السعودية الثورة الجزائرية ثورة سعودية تبنت القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وفتحت المواجهة مع الحلف الأطلسي عموما وفرنسا بوجه خاص وبالتالي ربطت مصيرها بمصير القضية الجزائرية، وهذا ما جعلها عرضة لإنتقادات الطرف الفرنسي والدخول معه في مواجهات قوية، وهو ما ميز دورة عام 1956 الأممية، حيث عرض الوفد السعودي القضية الجزائرية ودافع عنها دفاعا مستميتا، توج بتسجيل الوفد الجزائري ضمن قائمة الوفد السعودي، وهو الأمر الذي أثار ثائرة الوفد الفرنسي

برئاسة وزير الخارجية السيد "بينو"، الذي اتهم السعودية بانتمائها إلى الشيوعية على اعتبار أنها تدعم الثورة الجزائرية [21].

لكن العراقيل الفرنسية وادعاءاتها الباطلة لم تثن من عزيمة الوفد السعودي في هذه الدورة، بل زادته قوة في تحقيق نتيجة إيجابية لصالح قضية الشعب الجزائري عن طريق كسب المزيد من التأييد الدولي ورفع ملابسات القضية ونفض الغبار عنها بعد أزيد من قرن ونيف من الإستعمار. وبذلك أنهت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها بإصدار قرار حول إجراء محادثات ثنائية فرنسية-جزائرية الهدف منها هوإيجاد حول توفيقي بين الطرفين يتماشى وميثاق الأمم المتحدة[22] وهذه الخطوة إيجابية في المسار السياسي للثورة الجزائرية وتطوراتها الميدانية التي أرغمت فرنسا على الإعتراف بها رغم غطرستها، وأقنعت شعوبا عديدة بحتميتها.

استمرت المملكة العربية السعودية في دعمها المعنوي للثورة الجزائرية من خلال دعمها والوقوف مع شعبها في محنته، متحدية من على منبر هيئة الأمم المتحدة التعنت الفرنسي ولامبالاته بالقضية الجزائرية. ورغم محاولة.فرنسا التملص من تطبيق قرارات الهيئة الأممية الخاصة بالقضية الجزائرية معتبرة أرض الجزائر قطعة من فرنسا، وأن القضية التي تبنتها المملكة العربية السعودية هي قضية فرنسية دون أن تستجيب لأدنى شرط

من شروطها[23]، فإنها لم تثن من عزيمة السعودية في مواصلة دعمها للثورة الجزائرية

بعد مرحلة المواجهة العنيدة بين السعودية وفرنسا، جاءت دورة عام 1958، التي سمحت للدول العربية تعزيز موقفها في الهيئة الأممية. والدفاع عن القضايا العربية منها قضية الجزائر. حيث راح ممثل المملكة العربية في هذه الدورة يوجه سهام الإنتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ويرد بقوة وحزم على مزاعم فرنسا. ويناشد الدول الأعضاء في الهيئة الأممية العمل من أجل إقناع فرنسا، والضغط عليها بكل الوسائل لإخراجها من الجزائر، ورفع المعاناة عن شعبها إنطلاقا من الواقع التاريخي الذي أكد على سيادة هذا الشعب عبر مراحل تاريخه في أرضه[24]، وأنه لايمت للشعب الفرنسي بأية صلة كانت. وبالتالي فإن الشعب الجزائري له كيانه القائم بذاته هو الكيان العربي لاغير

وقد انتهت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في عام 1958 بقرارها الذي صرح بحق الشعب الجزائري في الإستقلال والحرية[25]، على غرار كل شعوب العالم

إن قناعة المملكة العربية السعودية بعدالة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري جعلها تتبنى هذه الثورة من العمق، وتدافع عنها متحدية حتى بعض حلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة

الأمريكية وبريطانيا، على إعتبار الثورة الجزائرية، ثورة عربية بالدرجة الأولى، تهم كل العرب على حد سواء بما فيها الشعب السعودي نفسه الذي ما أن وصله خبر تشكيل أول خكومة جزائرية مؤقتة حتى أعلنت حكومته عن إعترافها الرسمي بها وذلك في 20 سبتمبر عام 1958[26].

مع إنعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1959. أعلن الوفد السعودي من على منبرها مرة أخرى عن ضرورة تطبيق كل القرارات السابقة المتعلقة بالقضية الجزائرية، ووقف ممثل الوفد في هذه الدورة يشرح للمجتمع الدولي كل الأخطار الناجمة والتي ستنجم مستقبلا عن الإدعاءات الفرنسية الباطلة والهادفة إلى الإحتفاظ بالجزائر بحد السيف، متحدية بذلك الشعور الجزائري والعربي والدولي. وهذا ما يناقض تماما أطروحات الرئيس الفرنسي الكاذبة جول إيجاد حل للمعضلة الجزائرية، لكنه حل يتماشى والمصالح العليا الفرنسية[27].

لقد إتسمت هذه الدورة بالتحدي السعودي للطروحات الفرنسية التي لا تستند إلى الفعل القانوني والموضوعي للقضية في حد ذاتها، ومن التساؤلات الحادة والمحرجة في آن واحد التي طرحها الوفد السعودي في تدخلاته بشأن القضية الجزائرية مايلي: "هل تريد الأمم المتحدة وهي أعلى هيئة أممية أن تضع نفسها في خدمة المصالح الإستعمارية"[28].

وقد ركز الوفد السعودي في هذه الدورة على أن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام ومن ورائها كل شعوب العالم التواقة إلى الحرية والإستقلال وعلى رأسها الشعب العربي. وأن الشعب الجزائري ومن خلال كفاحه المستمر وثورته المظفرة سيحقق حريته وإستقلاله وسوف يذيق فرنسا الهزيمة. ولابد من الحرية أن تنتصر في نهاية المطاف[29].

بقيت المملكة العربية السعودية على الطريق الذي رسمته لنفسها في الدفاع عن الثورة الجزائرية ودعم الشعب العربي في الجزائر وهذا ماعبر عنه الأستاذ نديم الرافعي في جريدة المدينة المنورة، بقصيدة عن الجزائر كان لها صدى كبيرا جاء في مطلعها ما يلي :الله أكبر يا جزائر لاحت مصابيح البشائر[30]، كماشهدت دورة عام 1960 نفسا جديدا بالنسبة للوفد السعودي الذي راح علنية يوجه الإتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتواطئها ضد ثورة الشعب الجزائري وقضيته ومؤازرة حليفتها فرنسا صاحبة وثيقة حقوق الإنسان، هذا التواطىء الذي جسده طلب الوفد الأمريكي في التروي عند طرح القضية الجزائرية دون أن يعطي لها أدنى إهتمام وغير مبالي بما حققته على الصعيد الدولي من انتصار وتأييد واسعين، وما ميز التدخل السعودي في القضية هوصراحة ممثلها وهجومه الشرس على فرنسا وحلفائها حيث جاء في إحدى تدخلاته مايلي:

"ترى، من الذي جعل القضية ملتهبة؟ أهي خبطي النارية. أم أسلحتكم النارية الفتاكة؟"[31].

هذا الهجوم الشرس كان له رد فعل سريع من طرف الحلف الأطلسي الذي راح أعضاؤه في هيئة الأمم المتحدة يطالبون بتأجيل القضية في إنتظار نتائج الإستفتاء الذي كان من بين الوعود الكاذبة والمغشوشة التي وعد بها الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول [32].

إن المبالغ المالية التي كانت تدفعها المملكة العربية السعودية للجزائر كانت تصل عن طريق مصر. على إعتبار أن هذه الأخيرة كانت مقر البعثة الخارجية الجزائرية، ومحطة الوفد الجزائري وفيها كانت تودع الأموال. وقد تم ذلك بأمر من جلالة ملك المملكة العربية السعودية. وقد أكدت البعثة الخارجية الجزائرية هذا الدعم المادي من خلال الرسالة المستعجلة التي أرسلتها جبهة التحرير الجزائرية من القاهرة بتاريخ 04 نوفمبر 1957 إلى جلالة الملك سعود بن عبد العزيز[33].

وبتاريخ 11 ديسمبر من عام 1957 رأت جبهة التحرير الوطني الجزائرية ضرورة القيام بزيارة إلى المملكة العربية لغرض طلب الدعم المالي منها، وقد لقي الوفد الجزائري حفاوة كبيرة من طرف الملك سعود الذي قابل الوفد شخصيا، ووقف بنفسه على المطالب الجزائرية، حيث كلف في هذا الشأن وزير المالية آنذاك الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب

تجاه الأشقاء الجزائريين، مع دراسة كل الإمكانات التي تمكن من تحقيق مطالب الوفد الجزائري[34].

كان على السعودية أن تدرس ما يمكن أن تقدمه للقضية الجزائرية، لذا رد الوزير المكلف بدراسة مطالب الوفد الجزائري، بأن الملك السعودي تفهم الوضع المأساوي الذي يعيشه الجزائريون تحت نير الإستعمار الفرنسي؛ ولابد له من مدة زمنية تمكنه من التشاور مع الرؤساء والملوك العرب لوضع إستراتيجية دعم مادي للثورة الجزائرية من خلال الجامعة العربية، وكذلك التطلع على مجريات الأحداث الخاصة بالقضية الجزائرية والعمل على توحيد الصف العربي وتجنيده لصالحها[35].

مع بداية سنة 1958؛ أتيحت للوفد الجزائري الخارجي فرصة القيام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا العمل يدخل في إطار نشاط الجبهة في البحث عن مصادر التموين من الدول العربية. وقد حظي الوفد الجزائري بإستقبال الملك سعود بن عبد العزيز وذلك في 3 جانفي 1958؛ وكان فحوى الزيارة هو طلب المساعدة المادية من المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق[36].

لقد كانت السعودية من الدول العربية التي لم تقطع دعمها المادي عن الثورة ولم تنقطع لحظة عن دفع مستحقاتها تجاه الشعب العربي في

الجزائر وثورته المجيدة، وقضيته العادلة، وقد كللت هذه الزيارة بأن وعد الملك بفتح إكتتاب شعبي عام على مستوى التراب السعودي قصد التبرع بالأموال لحساب الثورة[37]، وحتى يبرهن على مدى صدقه في العملية، قرر أن يكون هو شخصيا أول من يدفع من ماله الخاص مبلغا للصندوق الخاص بالثورة الجزائرية. ولم يكتف عند هذا الحد بل أمر بأن يطبق القرار نفسه على كل الأمراء، مع ضرورة مشاركة الشعب السعودي لإنجاح العملية[38].

ومن نتائج هذه الزيارة هو عقد إتفاق مبدئي بين الطرف الجزائري ممثلا في وفده ووزير المالية السعودي الذي كلف شخصيا من طرف الملك قصد تطبيق الأوامر[39].

وكان الإتفاق الثنائي هذا مبنيا على التصور الذي وضعه الملك سعود نفسه والذي تناول مايلي:

أولا: قرار الملك بفتح الإكتتاب بمبلغ مائة مليون فرنك، على أن يكون نصيب الحكومة المقرر دفعه هو250 مليون بضمانة الملك نفسه.

ثانيا: أن يكون الدفع للوفد الجزائري مباشرة وحسب طلبه على وضعه في الحساب البنكي بدمشق.

ثالثا: للحصول على السلاح أوالمال أواي مسعى سياسيا كان أوغيره لابد من الإتصال بالملك مباشرة عن طريق مراسلته أوإرسال مبعوث، وهوعلى إستعداد لتحقيق ذلك حسب طاقته.

رابعا: التفكير في عقد مؤتمر عام للملوك ورؤساء المسلمين لتدارس القضية الجزائرية، والنظر في حاجاتها وطريقة إسهامهم في إمدادها ماديا ومعنويا[40].

تلك هي النتيجة الإيجابية التي حققها الوفد الجزائري من خلال هذه الزيارة إلى المملكة العربية السعودية، تضاف إلى ما قدمته هذه الأخيرة من خدمات جليلة للقضية الجزائرية والوقوف مع شعبها في محنته.

وفي عام 1959، قام الوفد الجزائري بزيارة أخرى إلى السعودية. والتي حل بها في 6 مارس من نفس السنة. وقد مكنته هذه الزيارة كذلك من التطرق إلى قضية الدعم المادي وسبل إنجاحها بناءا على توصيات العاهل السعودي[41].

هذا إلى جانب عقد جلسات عمل من طرف الوفد الجزائري مكنته من تناول العناصر الأساسية الخاصة بالقضية الجزائرية: منها بالدرجة الأولى إحتياجات الثورة للدعم المادي، وقد قوبلت هذه الطلبات كعادتها باستجابة مطلقة. حيث عبر رئيس مجلس الوزراء السعودي للوفد الجزائري، أن القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري هي قضية مقدسة ولا يمكن تجاهلها أونسيانها، وبذلك فهي فوق القانون وتشريع

الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من الجهاد في الجزائر[42].

وأكد العاهل السعودي شخصيا للوفد الجزائري على تحمل مسؤولياته تجاه الواجب العربي والإسلامي المتمثل في القضية الجزائرية، حيث صرح في هذا الصدد بقوله: "إنكم لستم جزائريين أكثر مني"[43].
بهذا الموقف العربي الشجاع تجاه القضية الجزائرية والثورة التحريرية إستطاعت المملكة العربية السعودية أن تبرهن للجميع أن الشعب الجزائري هو شعب عربي مسلم له الأولية في الدعم المادي والمعنوي، لذا راحت تهز السياسة الفرنسية من العمق من خلال دفاعها المستميت في المحافل الدولية عن قضية الشعب الجزائري مبطلة بذلك الإدعاءات الفرنسية ورأت ضرورة دعم الثورة ماديا. فلم تبخل بذلك بل رأت ذلك عملا مقدسا لابد من القيام به.

لقد كان ممثل الوفد السعودي كعادته مدافعا عن القضية الجزائرية ومناصرا لها جاء رده سريعا ودقيقا حيث قال: "نحن نرفض الإستفتاء، ولكن ماهو الإستفتاء فقد جعل منه ديغول عملية مزدوجة ذات إستراتيجية ذكية يريد من ورائها فرنسة الجزائر ماهو شأن الشعب الفرنسي في تقرير مصير الجزائر إن الشعب الجزائري هو الذي يقرر المصير، وتقرير المصير عند الجنرال ديغول هو إفناء المصير"[44].

لم ييأس الوفد السعودي في نصرة الشعب الجزائري، والدفاع عن حقه المسلوب ولم يكل جهده في مواصلة كفاحه السياسي من أجل الدعم المعنوي لقضية هذا الشعب. فما أن إنعقدت دورة عام 1961، حتى توجه الوفد السعودي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحذوه العزيمة القوية لدعم القضية الجزائرية، والوقوف في وجه التلاعبات السياسية الفرنسية، لكنه كان واثقا من أن مرحلة الستينات من عمر القضية ليست هي مرحلة الخمسينات، بحيث أن الثورة التحريرية الجزائرية قفزت قفزة نوعية في حربها ضد العدو الفرنسي، وتمكنت من الوقوف في وجهه الند لند. وهزمه في معارك عديدة.

هذا ما جعل فرنسا تشعر بقوة الثورة المتنامية، التي أصبحت تتكلم معها من مركز قوة ليس من مركز ضعف كما كانت عليه الحال في بداية إندلاعها [45].

هذا التطور العسكري والسياسي شجع من جهة الوفد السعودي على طرح ملف القضية الجزائرية بكل حيثياته على الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد، والعمل من مركز قوة من أجل إضعاف الموقف الفرنسي وإخضاعه للأمر الواقع والإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره [46].

إنطلاقا من دورة 1961 الأممية، بدأت فرنسا تشعر بدنو أجلها في الجزائر، لذا راحت تبحث لها عن مخرج آخر، وبطرح مغاير لطروحاتها السياسية السابقة وقد تمثل هذا الطرح الجديد في الإحتفاظ بالصحراء الجزائرية والمناطق الإستراتيجية العسكرية مثل ميناء أرزيو، إلى جانب حقول البترول التي إكتشفت من طرفها، لكن الوفد السعودي عارض هذه السياسة الجديدة، وإعتبر المطالب الفرنسية، غير منطقية على إعتبار أن هذه المناطق هي جزء من الوحدة الترابية للجزائر ولاحق لفرنسا في المطالبة بها، ومما قاله ممثل الوفد السعودي في هذا الصدد مايلي: "طال كلامنا في الأمم المتحدة عن قضية الجزائر، وطال عصيان فرنسا لقرارات الأمم المتحدة، ولكن صبر الشعب الجزائري لن ينفذ، وسيظل يحمل السلاح حتى تتحقق له حريته وإستقلاله "[47].

لقد أبت المملكة العربية السعودية إلا أن تستمر في دعمها المعنوي لقضية الشعب الجزائري وثورته الكبرى، وأن تواصل نضالها المستميت ضد الغطرسة الفرنسية وسياستها الإستعمارية تجاه الجزائر في الداخل والخارج. وهذا ما خوّل لها أن تكون من الدول العربية الرائدة التي وقفت إلى جانب الجزائر في محنتها والتي كان لها شرف الإعتراف بها دولة مستقلة إستقلالا كاملا غير منقوص، وقد حذى هذا الشرف بالمملكة العربية السعودية أن ترسل بوفدها كالعادة إلى الأمم المتحدة لحضور دورة عام 1962، بإعتبارها عضوا كامل الحقوق، ودعمت طلب الجزائر

العربية المستقلة على أن تكون عضوا في الهيئة الأممية. فكان للجزائر ما أرادت لتزيد من التمثيل العربي قوة في هذه الهيئة[48]. وقد وقف ممثل الوفد السعودي كعادته يلقن فرنسا دروسا في التاريخ العربي وبطولات شعوبه قاطبة، مرحبا بالعضوالعربي الجديد وملتفتا في نفس الوقت إلى الوفد الفرنسي الذي عاد إلى مقعده بعد غياب طويل قائلا له: " الآن إنتهت الحرب بين الجزائر وفرنسا، والآن ينتهي الحوار بيننا وبين فرنسا في الأمم المتحدة وإني أرى من واجبي أن أعترف من غير أن أعتذر لقد كنت قاسيا على فرنسا وعلى الجنرال ديغول لكن هذه هي الحرب."[49].

2- من التحدي المعنوي إلى التحدي المادي:

كانت القضية الجزائرية وثورتها المباركة بحاجة ماسة إلى الدعم المادي. لذا رأت جبهة التحرير الوطني الجزائرية ضرورة العمل في هذا الميدان، والبحث عن مصادر تموين للثورة من الدول العربية الشقيقة منها المملكة العربية السعودية. وفي هذا الصدد وعد الملك إبن سعود أحد مسؤولي البعثة الجزائرية الخارجية. وهو محمد خيضر بدعم الثورة ماديا، من خلال تقديم مساعدة مالية[50].

وهذا ما يوحي بأن الحكومة السعودية كانت على علم بأن الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إلى المال لشراء السلاح ولابد من الإسراع بدعمها. خاصة وأن فرنسا كان يدعمها ماديا الحلف الأطلسي بمباركة أمريكية.

وفي22 أكتوبر عام 1956 عندما تعرض الزعماء الجزائريون الأربعة[51]، إلى الإختطاف من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية وتحويل الطائرة المغربية. كان الموقف السعودي موقفا مشرفا من خلال تأييدها الكامل لدعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا وانضمامها إلى القرار العربي الشامل الداعي إلى القيام بإضراب عام يوم 28 أكتوبر عام 1956، تعبيرا عن سخطها للسياسة الفرنسية المطبقة ضد الشعب العربي في الجزائر وضرورة مقاطعة فرنسا إقتصاديا[52]. وقد نجح الإضراب بحيث مس أنحاء الوطن العربي "الأمر الذي جسد وحدة الإرادة الشعبية العربية، وسخطها العام على التآمر الإستعماري"[53] وقد استمر هذا الدعم إلى غايةالاستقلال[54].

الهوامش

1- كان أول إعتراف من طرف المملكة العربية السعودية بالحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 20 سبتمبر 1958، ليأتي إعترافها الرسمي والعلني بالإستقلال الكامل في جويلية1962، أنظر في ذلك الجدول الخاص باعتراف الدول بالحكومة المؤقتة في، اسماعيل دبش، مرجع سابق

2- خيرية قاسمية: أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، لجنة تخليد ذكرى المجاهد. أحمد الشقيري، الكويت 1987، ص 427.

3- جريدة المجاهد، العدد 10، بتاريخ 5 سبتمبر عام 1957، ص 9.

4- خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص 427.

5- جريدة البصائر: يوميات الأزمة، العدد 301، بتاريخ 2 جانفي 1955، ص 8.

6- نفسه.

7- جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص 9.

8- أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار العودة، بيروت، ص 97.

9- نفسه، ص 98.

10- خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص 427، وكذلك المجاهد، العدد 10، مصدر سابق، ص 9

11- خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 428.

12- البصائر، العدد 301، مصدر سابق، ص 8.

13- نفسه.

14- خيرية: مرجع سابق، ص 428

15- أحمد الشقيري: أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، بلا تاريخ، ص 475.

16- نفسه: ص 476.

17- جريدة البصائر، العدد 359. "يوميات الأزمة"، بتاريخ 23 مارس 1956، ص 8

18- صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)، دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة 1962، ص 449.

19- منذ إنطلاقه الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، ظهر جليا الدعم العربي لها خاصة مصر من الناحية المادية، والمملكة العربية السعودية من الناحية المعنوية، وهذا بناء على توصيات الجامعة العربية، كما سبقت الإشارة إليه، أنظر بالتفصيل العقاد، المصدر نفسه، ص 449.

20- حول خلفيات وتطورات هذا العدوان الثلاثي الأثم، أنظر:

J-R, TOURNOUX: Secrets d'etat, paris, 1960; p.152 et aussi Marc FERRO Suez, naissance d'un tiers monde; Bruxelle 1986, p.56.

21- خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 428.

22- إن التطورات التي أفرزتها الساحة الجزائرية داخليا كان من أهمها إنعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956، أجبرت فرنسا على الإعتراف بشعبية الثورة وإنتقالها إلى مرحلة التنظيم والمواجهة الفعلية مع قواتها في الميدان العسكري، حول هذا الموضوع أنظر بالتفصيل: - أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص ص 344-345

23- خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 428.

24- نفسه.

25- نفسه.

26- نبيل أحمد بلاسي: الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990، ص191.

27- خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص 429.

28- نفس المرجع والصفحة.

29 – خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص 429.

30- حول النص الكامل للقصيدة، أنظر :جريدة المدينة، العدد1058، بتاريخ 27 أفريل1962

31- أحمد الشقيري، أربعون علما، مصدر سابق، ص 484.

32- حول موضوع الإستفتاء الشعبي الذي دعى إليه الرئيس الفرنسي ديغول أنظر بالتفصيل :

Maurice ALLIAS: L'Algérie d'EVIAN, les accords d'EVIAN, le referendum et la resistance algérienne, l'autorité, la mageorité, édition l'esprit nouveau paris 1962, Tome I.

33- أنظر نص الرسالة المستعجلة المرسلة إلى جلالة الملك سعود من طرف جبهة التحرير الوطني الجزائرية في القاهرة، في المدني، مصدر سابق.

34- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، نفسه، ص 359.

35- نفسه.

36- المدني: مصدر سابق، ص 362.

37- نفسه.

38- نفسه.

39- نفسه .

40- المدني: مصدر سابق، ص 363.

41- جريدة المجاهد، بتاريخ 2 أفريل 1959، ص 9.

42- جريدة المجاهد، بتاريخ2 أفريل 1959، مصدر سابق.

43- جريدة المدينة المنورة:العدد 1051، بتاريخ3 أفريل1962 .

44- الشقيري: أربعون عاما مصدر سابق، ص 487.

45- نفسه.

46- نفسه.

47- الشقيري: أربعون عاما، مصدر سابق، ص 487.

48- نفسه، ص 488.

49- خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص 430.

50- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر 1984، ط1، ص 139.

51- سبقت الإشارة إلى هؤلاء الزعماء وهم السادة : أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين أيت أحمد، إلى جانب الصحفي مصطفى الأشرف.

52- فتحي الذيب: المصدر السابق، ص 280.

53- نفسه.

54- أنظر، نموذج من تبرعات الملك السعودي للشعب الجزائري في: جريدة المدينة المنورة، العدد1042، بتاريخ 27 فبراير1962.

سوريا والقضية الجزائرية

1- الدعم المعنوي السوري للثورة الجزائرية وقضية الشعب الجزائري العادلة.

كانت سوريا من الدول العربية الشقيقة التي تربطها بالجزائر علاقات وطيدة تعود إلى الهجرات التي توالت عليها مع إستقرار الأمير عبد القادر في بلاد الشام(1). وبعض الهجرات التي حدثت فيما بعد والتي يعود سببها إلى الممارسات القمعية المسلطة من طرف الإستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، وعانى منها الشعب السوري نفسه عندما كان تحت الإنتداب الفرنسي حيث تعرضت العناصر الوطنية في سوريا إلى الإضطهاد(2).

بدأ الإهتمام السوري بثورة الفاتح نوفمبر 1954 منذ اندلاعها وتجلى ذلك بوضوح على غرار بعض الدول العربية الأخرى، خاصة لدى الرأي العام الشعبي(3). وهذا إنطلاقا من هدف جبهة التحرير الوطني الرامي إلى تدويل القضية الجزائرية. والعمل على كسب التأييد المعنوي لها.

وإسماع صوت الثورة في نطاقها الطبيعي الذي هو النطاق العربي الإسلامي[4].

ومن الطبيعي أن يتأثر الشعراء السوريون بالثورة التحريرية الجزائرية منذ بدايتها، لذا راحوا يسهمون بقصائدهم المؤثرة لنصرة قضية الشعب الجزائري. واستطاعوا تعبئة الرأي العربي السوري بالكراهية للإستعمار الفرنسي، وبعدالة القضية الجزائرية حيث ذكرتهم هذه الثورة بالأمجاد العربية الماضية والتاريخ المشرق للأمة العربية كما أعادت لهذه الأمة الثقة بقدراتها على استعادة الحقوق العربية المسلوبة[5].

وعلى اعتبار سوريا عضوا في جامعة الدول العربية، فإنها ومن خلال هذه الهيئة العربية عبرت عن دعمها اللامحدود لقضية الشعب الجزائري وثورته ضد الاحتلال الفرنسي، وهو ما حمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة تحت الضغط العربي والدولي على تسجيلها في جدول أعمالها في دورة عام 1955، حيث اعتبر مندوب سوريا أن هدف فرنسا هو عزل الشعب الجزائري عن أشقائه العرب[6].

وفي الوقت الذي احتضن الحكم الوطني في سوريا مابين 1956 و1957 الثورة الجزائرية إلى غاية إتمام الوحدة بينها وبين مصر في 22 فبراير 1958؛ تدعم الموقف أكثر لصالح ثورة الشعب الجزائري. فكانت هناك تحركات ضد التيار الوطني الوحدوي تدعمها أيادي أجنبية

منها تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وحتى فرنسا ذاتها التي كانت تتلقى الدعم من حلفائها المغربيين [7]، والهدف من هذا العمل هو عزل سوريا عن مصر وإبعاد التأثير المصري عنها. وبالتالي إضعاف الدعم العربي الموحد للثورة الجزائرية "وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها أمام مهمة شاقة تتمثل في إذابة الجليد الذي يفصل الشعب الجزائري عن بقية شعوب العالم، وإنارة الرأي العام الدولي بهذه القضية التي حمل الشعب السلاح من أجلها، وقد أدركت الجبهة منذ البداية أن مساندة الدول العربية الشقيقة العلنية تتوقف أولا وقبل كل شيء على قدرات جبهة التحرير الوطني في مواجهة قوات العدو في الداخل باستمرار، وتعبئة الجماهير الشعبية التي لا تقهر حينما تكون واعية بالأهداف والمصلحة العليا للوطن، وعليه فإن الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة تبقى مرهونة بمدى قدرة جبهة التحرير الوطني في توجيه الأمور بمهارة فائقة في الداخل والخارج"[8].

إنطلاقا من نشاط جبهة التحرير الوطني على الصعيد العربي، مكنها من الحصول على تأييد من الحكومة السورية لحضور مؤتمر المحريجيين بدمشق، والذي انعقد من أجل تأييد مصر في مواجهة التيارات الغربية المعادية لها. ونظرا لأهمية هذه القضية إرتىء الوفد الجزائري عدم التطرق إلى القضية الجزائرية حيث تركها إلى فرصة لاحقة معتبرا الأولوية لمصر[9].

لقد رأى أعضاء جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج ضرورة التركيز على سوريا في ظل الحكم الوطني، لذا تقرر في جلسة 31 جويلية عام 1956 بالقاهرة القيام بزيارة إلى دمشق هدفها كسب الدعم المعنوي للثورة الجزائرية من خلال إقامة نشاطات ثقافية تدخل في إطار مايعرف بأسابيع الجزائر[10]، كما كللت هذه الزيارات المتكررة بنتيجة إيجابية تمثلت في فتح مكتب تمثيل للجزائر بالعاصمة دمشق، كان على رأسه السيد عبد الحميد مهري بمساعدة الشيخ الغسيري[11].

أما في الجانب العلمي والثقافي، لم تبخل سوريا على الطلبة الجزائريين في نهل العلم والمعرفة. بل دعمت هذا الإتجاه، عن طريق فتح المجال لهم حيث تزايد عددهم ليصل إلى 107 طالب. وهذا بعد المجهودات الجبارة التي قامت بها جبهة التحرير الوطني ممثلة في مكتبها التمثيلي الذي فتح مفاوضات مع الوزير السوري للتربية والتعليم. إنتهت بعقد إتفاق بين الطرفين قبلت فيه سوريا مطالب الجزائريين ومن أهمها، دفع الحكومة السورية منح الطلبة الجزائريين وإعفائهم من رسوم الدراسة. كما يمكنهم التزود مجانا بالكتب الضرورية[12].

وفي 10 رمضان عام 1377هـ الموافق لـ 30 مارس عام 1958. كانت دمشق العاصمة السورية على موعد مع يوم الجزائر، الذي تميز بإقامة الإحتفالات والمهرجانات الثقافية، أبرزها ذلك الاحتفال الذي أقيم

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي وبحضور العديد من الوزراء والشخصيات البارزة منها وزير الداخلية آنذاك عبد الحميد السراج، ونوري الأيبش وفاخر عاقل والسيدة قمر قزعون شورى والسيد أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية والسيد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الخالق حسونة، ومنظر القومية العربية ميشال عفلق[13]، وكذلك ممثل المغرب في دمشق السيد المحجوب بن الصديق، وممثل جبهة التحرير الوطني محمد الغسيري [14].

من خلال اليوم الأول لأسبوع الجزائر التضامني، لاحت معالم التلاحم بين الشعبين العربيين السوري والجزائري، وتجلت نصرة الإخوان السوريين للثورة الجزائرية وقد عبر عنها رئيس الجمهورية السوري شكري القوتلي بكل وضوح[15].

من هذا المنطلق العربي الأصيل، وقبل إتمام الوحدة مع القطر المصري عام 1958، كانت سوريا هي الأخرى على غرار الدول العربية تعتبر الثورة الجزائرية ثورة عربية سورية، فحاولت تعرية الوجه الحقيقي للإستعمار الفرنسي الذي كان يهدف إلى عزل الشعب الجزائري عن باقي الأمة العربية، وتفكيك عرى الوحدة العربية" وهو أحد الأهداف الرئيسية له"[16].

كما ركزت سوريا على قضية المفاوضات بين الجزائر صاحبة الحق وفرنسا الدولة المستعمرة، بعد أن أثبتت الثورة الجزائرية قوتها ميدانيا وأنه من مصلحة فرنسا دخول المفاوضات[17].

2- عندما يصبح الدعم المادي أكثر من ضرورة بالنسبة للثورة الجزائرية:

رغم الخطر الصهيوني المدعم من طرف الحلف الأطلسي، الذي كان يهدد كيان الشعب العربي السوري. بحيث لم يكن جيش سوريا على استعداد كامل لمواجهة القوات العسكرية الصهيونية، عتادا وعدة، نظرا للدعم الأوروبي – الأمريكي للعدوالصهيوني[18]. ورغم هذا الخناق فإن سوريا رأت من الضروري دعم الثورة الجزائرية ماديا، وعملت كل ما في وسعها من أجل إعلاء صوت الشعب الجزائري في الداخل والخارج، وهذا ما حفز ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج إلى طلب الدعم المادي من الحكومة السورية، حيث تحصل على وعد رسمي من رئيس جمهوريتها لدعم الثورة الجزائرية بكل ما تحتاجه من السلاح؛ وأن يكون مصدر التموين هو مخازن الجيش النظامي السوري نفسه، لكن هذا الوعد كان مشروطا بضرورة تأمين وصول الأسلحة مباشرة إلى

المجاهدين الجزائريين، وذلك تفاديا لوقوعها بيد قوات الإحتلال الفرنسي[19].

لقد تم تشكيل هيئة بالعاصمة السورية دمشق، تمثل عملها في جمع التبرعات المالية، وقد عرفت هذه الهيئة بجماعة أسبوع الجزائر، حيث كانت تقدم الأموال بعد جمعها إلى مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بدمشق، وهو من جانبه يقوم بوضعها في إحدى البنوك هناك[20]. لكن عمل جماعة أسبوع الجزائر تجاه الثورة الجزائرية، كان بمعية من الرئيس السوري شكري القوتلي، وبأمر منه. لذا كانت التبرعات المالية تقدم له بعد جمعها، وتقديرا منه لممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج الذي كان يتكون من الشيخ البشير الإبراهيمي والسيد عبد الحميد مهري مدير مكتب الجبهة بدمشق، وأحمد توفيق المدني والسيد فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمان كيوان وعمر دردور وأوعمران، قام بتسليمه صكا ماليا بقيمة الأموال المجمعة بتاريخ 15 مارس عام.1957.[21].

لقد كان مكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، هو المكتب الأم الذي توضع فيه كل الأموال التي كانت تصله من الجمهورية السورية وباقي الدول العربية الأخرى، وقد وصل المكتب من سوريا وحدها مابين 1 نوفمبر 1956 إلى 31 جويلية عام 1957، وما يقارب 15000

(خمسة عشر ألف جنيه مصري)، بغض النظر عما هو موجـود في مكتـب دمشـق[22]

وبعـد أن فتحـت دمشـق أبوابهـا لرجـال جبهـة التحريـر الـوطني الجزائرية. بدأت بعثاتها الخارجيـة تتوافـد علـى سـوريا مـن حـين إلى آخر، منها البعثة التي توجهت من القاهرة إلى دمشق وكانت متكونة من السادة أحمد توفيق المدني وبـن يوسـف بـن خـدة، وأحمـد بـودة. كـان هـدفها هـو التقـدم إلى السـلطات السـورية بطلـب جمـع الأمـوال للثـورة الجزائرية، وكذلك تتسلم ما على سـوريا مـن مسـتحقات والمقـرر دفعهـا للجزائر بناء على توصيات جامعة الدول العربيـــة[23]

بناء على هذه الزيارة، قابل الوفد الجزائري الوزير السوري للخارجية السيد صلاح الدين الطرزي، حيث تناول الطرفان قضية المستحقات، وقد تعهدت االحكومة السورية بدفعها، والأسباب التي أجلت عمليـة الـدفع بالنسبة لهذه الأخيرة، هي أنـه تم "صـرف مـا قيمتـه خمسـمائة مليـون فرنك لحساب مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق على أن يتبعه مليـار فرنك آخر فيما بعـد" [24].

كمـا أبلـغ السـيد أكـرم الحـوراني رئـيس مجلـس النـواب التزاماتـه الشخصية بالعمل على تـدعيم الثـورة، وقضـية الشـعب الجزائـري الـتي اعتبرها قضية الأمة العربية الأساسية والتي تحتاج من كل العرب الـدعم

المادي والمعنوي دون قيد أوشرط، وكان ذلك بتاريخ 25 نوفمبر عام 1957[25].

هذه التشجيعات السورية للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة زادت من عزم الجزائريين في المضي قدما. رغم العراقيل، لكسب المزيد من التأييد على المستويين الشعبي والرسمي عربيا.

لقد وقفت سوريا إلى جانب الثورة الجزائرية، رغم تكالب الدول الأوروبية المدعمة للعدوالصهيوني. واستطاعت دعمها ماديا حسبما تقتضيه ظروفها، عن طريق وضع جزء كبير من أسلحتها تحت تصرف رجال جيش التحرير الوطني عن طريق جبهة التحرير الجزائرية باعتبار ممثل الشعب الجزائري سياسيا. من خلال تشكيل لجنة عرفت بلجنة السلاح على غرار لجنة جماعة أسبوع الجزائر الآنفة الذكر[26].

وحتى تسهل الحكومة السورية عملية جلب الأسلحة واقتنائها، قامت بفتح حدودها مع العراق الشقيق، وجعلتها منطقة عبور للأسلحة الآتية من العراق. وهذا بناء على الإتفاق الثنائي بين الحكومة السورية، ولجنة السلاح الجزائرية، الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين الأسلحة وضمان إرسالها إلى الجهة التي تعينها الهيئة المشار إليها[27].

هذا إلى جانب تسهيل مهام الوفد الجزائري في دمشق والمتعلقة بفتح أرصدة بنكية قابلة لتحويل العملة الصعبة، إلى جانب جمع التبرعات المالية، ومن أبرز البنوك التي كانت مسرحا لهذه العمليات المالية بنك الرافدين الذي كانت توضع فيه الأموال باسم رئيس مكتب دمشق السيد عبد الحميد مهري[28].

لم ينحصر الدعم المادي في الناحية المالية، وتزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة سواء من مخازن الجيش السوري، أوعن طريق فتح حدودها لنفس الغرض، إنما تجسد هذا الدعم في أرض المعركة حيث فتحت سوريا باب التطوع لكل السوريين سواء الوسط الشعبي أوالوسط العسكري، وبالتالي أصبحت الرغبة في الجهاد لدى السوريين أمرا ضروريا، لأنه نصرة لإخوانهم الجزائريين الذين هم بأمس الحاجة إليهم أكثر من أي وقت مضى[29].

من هذا المنطلق توافد على أرض الجزائر بعض الإخوة السوريين الذين انضموا إلى صفوف الثورة المباركة ودعموها بضباط سامين ساهموا بدرجة كبيرة في تدريب وتوجيه أفراد جيش التحرير الوطني في الجبال وتلقينهم الأساليب الحربية الجديدة[30]، وبقي هذا الباب مفتوحا مع تحقيق الوحدة المصرية-السورية. في ظل الجمهورية العربية المتحدة التي انتظرت منها الثورة الجزائرية الكثير، نظرا لتقارب الطرح بين المصريين

والسوريين تجاه الشعب الجزائري، وهو الحافز الذي شجع الجزائريين على الإعلان عن قيام أول حكومة جزائرية مؤقتة في كل من القاهرة وتونس بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وكان مقرها الرسمي في العاصمة المصرية القاهرة[31].

إذا كان السلاح بالنسبة للجزائريين قضية ضرورية. فإن المواد الغذائية هي أخرى كانت ذات أهمية. وهذا ماركز عليه الوفد الجزائري من خلال تنقلاته إلى دمشق وطرق كل الأبواب التي من شأنها تدعم الثورة الجزائرية.

ففي جوان عام 1958 توجه وفد جزائري مهم برئاسة السيد أحمد توفيق المدني إلى الجمهورية السورية، بهدف الحصول على كميات معتبرة من القمح ونقلها إلى الجزائر بتزويد المجاهدين، وقد تم إستقبال الوفد الجزائري من طرف نائب رئيس الجمهورية السيد أكرم الحوراني، وكذلك من طرف السادة، خليل الكلاس وزير الإقتصاد.الوطني وعبد الحميد السراج وزير الداخلية، وأمجد الطرابلسي وزير المعارف، وكذلك أعضاء مجلس النواب [31].

وبعد أن شرح الوفد الجزائري لأعضاء الحكومة السورية معاناة الشعب الجزائري من السياسة العدوانية المطبقة من طرف فرنسا، واحتياجات الثورة الجزائرية للدعم العربي السوري. أمام التحدي الأوروبي للشعور

العربي في الجزائر من خلال الدعم اللامشروط لفرنسا، وبعد تفهم الحكومة السورية للأوضاع المأساوية، تحصل وفد جبهة التحرير الوطني على كمية كبيرة من القمح قدرت بحوالي ألفي قنطار من القمح السوري مجانا [32].

نظرا لحاجة جيش وجبهة التحرير الوطنيين الماسة للمال، طلب الوفد من الحكومة السورية دعمها على جناح السرعة بمبلغ 250 ألف فرنك فرنسي من حساب جماعة أسبوع الجزائر[33]، وبهذا العمل الجبار الذي قدمته سوريا للجزائر، ماديا ومعنويا، والذي يضاف إلى مجموع الدعم العربي، استطاعت الجزائر تحقيق إستقلالها وفرض وجودها، في الداخل والخارج وافتكاك حريتها المغتصبة بالطريقة التي سلبت منها، وبالتالي فإن تأييد سوريا المطلق للثورة الجزائرية تجسد منذ الوهلة الأولى في اعتراف هذه الأخيرة بالحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بها في 21 سبتمبر 1958.

الهوامش

1- عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو الشام.

2- علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية 1945-1986، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1989، ص 63.

3- فتحي الذيب: مصدر سابق، ص 15.

4- جلال يحي: مصدر سابق، ص 321.

5 -شناوي نسيب: "ديوان الشعر العربي السوري في الثورة الجزائرية"، الثقافة، السنة 17، العدد 97، جانفي-فبراير 1987، ص ص 73-89.

6- أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، الجزائر 1995، ص 77

7- لقد بادرت الدول الحليفة لفرنسا وعلى رأسها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكل الدول التي تدور في فلكها إلى دعم فرنسا معنويا وماديا، حيث أرسلت أمريكا أخصائيين عسكريين وطائرات عمودية وأسلحة خفيفة. أنظر في ذلك: المجاهد، العدد 39 بتاريخ 2 أفريل عام 1959، ص 5.

8- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص330.

9- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 207.

10- كان الوفد الجزائري الذي توجه إلى دمشق يتكون من السادة، فرحات عباس والدكتور الأمين دباغين والدكتور أحمد فرنسيس وعبد الرحمان كيوان، أنظر في ذلك، المدني، نفسه، ص 176

11- المدني، نفسه، ص 207.

12- نفسه، ص 477.

13- يعتبر الأستاذ ميشيل عفلق من المفكرين العرب الأوائل الذين ناصروا القضية الجزائرية وإعتبروها قضية الأمة العربية الأساسية، وناضلوا من أجلها داخل الوطن العربي وخارجه، أنظر في ذلك: أحمد جرجيس سليمان جندي:الثورة الجزائرية في مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص ص94-95.

14- المدني: مصدر سابق، ص 477.

15- أنظر النص الكامل للكلمة القيمة التي ألقاها الرئيس السوري شكري القوتلي بمناسبة اليوم الأول لأسبوع الجزائر في، مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت 1980، ص ص 365-368.

16- خرنان مسعود: مرجع سابق، ص 102.

17- من المحاولات التي قامت بها سوريا الشقيقة تجاه القضية الجزائرية هي مطالبة المندوب السوري السيد فريد زين الدين الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر لحل المشكلة على أساس منح الجزائر

الإستقلال، أنظر في ذلك: حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مطبعة البيان العربي، القاهرة 1958، ص179.

18- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 743.

19- المدني: مصدر سابق، ص 343.

20- نفسه، ص ص 289-299.

21- كان على رأس الخزينة الخاصة لجماعة أسبوع الجزائر، السيد الحاج عثمان النوري، وهو الذي سلم ثلاثة صكوك إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي بقيمة مليون وثمانمائة ألف (1800000) ليرة سورية، و(49130، 132) دولار أمريكي، حيث قام هذا الأخير بالتوقيع على الصكوك ثم سلمها إلى السيد عبد الحميد مهري رئيس مكتب جبهة التحرير بدمشق، أنظر بالتفصيل المدني: مصدر سابق، ص ص 300-301.

22- نفس المصدر، ص 345.

23- المدني: مصدر سابق، ص 353.

24- نفسه، ص 354.

25- نفسه

26- لقد سعت لجنة السلاح إلى إستنجار بعض السفن منها سفينة من إحدى الموانىء التركية على أساس إتفاق مسبق كان قد أبرم مع الحكومة

التركية لنقل الأسلحة إلى الجزائر، أنظر في ذلك: المدني، مصدر سابق، ص 138.

27- المدني: نفسه، ص 173.

28- نفسه، ص 173.

28- Abdelkarim HASSANI ELGHOUTI; Guerilla sans visage, C.O. Edition E.N.A.P-O.P.U, alger, T1, S-D. p.144-145.

29-Ibid

30- محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر 1984، ص ص 123-128

31- المدني: مصدر سابق، ص 384.

32- نفسه.

33- نفسه

العراق والقضية الجزائرية.

1- القضية الجزائرية ودعم العراق المعنوي للثورة:

يعود تاريخ.هذا الدعم إلى مؤتمر باندونغ الذي تطرق إلى قضايا المغرب العربي والذي أحرزت فيه الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة انتصارا كبيرا. وقد أكدت العراق في هذا المؤتمر دعمها اللامشروط للثورة الجزائرية وذلك من خلال تدخلات ممثلها السيد فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي في المؤتمر والتي تركزت حول الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا تجاه الشعب العربي في الجزائر ومما جاء ذكره في هذا الصدد ما يلي: "هذا البلد الذي تعتبره فرنسا من التراب الفرنسي فإن الرصاص والقاء القنابل على العزل من الناس يجري يوميا. وإذا كانت الجزائر تعتبر من قبل هؤلاء الفرنسيين جزءا من فرنسا فلما إذا يعاني السكان العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة" [1].

كما أكد رئيس الوفد العراقي من خلال تدخلاته على ضرورة تطبيق المبادىء التي يقوم عليها المؤتمر لا سيما مقاومة الإستعمار بكل أنواعه

وتحرير الشعوب وتقرير مصيرها خاصة شعوب المغرب العربي منها الجزائر على وجه التحديد[2].

وفي الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة جاءت أول محاولة لإدراج القضية الجزائرية في أعمالها العادية وهي أول دورة عادية تنعقد بعد قيام الثورة الجزائرية وذلك على إثر طلب تقدمت به أربعة عشر دولة أفرو-آسيوية في 26 جانفي (يناير) 1955، وكان الوفد العراقي برآسة فاضل الجمالي في هذه الدورة من بين الوفود التي طالبت بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد ركز رئيس الوفد العراقي على أن الثورة الجزائرية تطرح الآن على أساس أنها قضية إنسانية لكونها قامت من أجل تحرير شعب اغتصبت أرضه وسلب استقلاله، وأنه في الوقت الذي تقوم فيه الطائرات الفرنسية بإلقاء القنابل فأنه لا يمكن لأعضاء الأمم المتحدة عرض هذه المسألة على إعتبار أنها تخص قضايا فرنسا الداخلية[3].

ونظرا للمعارضة القوية التي واجهتها الدول الأفرو-آسيوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف فرنسا وحلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية اكتفت هذه الأخيرة ومنها العراق بالتوصيت في اللجنة الأولى على إدراج القضية الجزائرية بأغلبية صوت واحد[4].

كما لعبت العراق دورا بارزا تجاه الثورة الجزائرية من خلال دعم قضية الشعب الجزائري في الدورة الحادية عشر التي طرحت في الجمعية العامة وكانت العراق من بين الدول التي قدمت مذكرة شديدة اللهجة اتهمت فيها فرنسا القيام بأعمال قمع عسكرية واسعة النطاق في الجزائر وهو انتهاك للإتفاقيات الدولية التي تحرم إبادة الجنس البشري وكشف سياسة فرنسا القائمة على فناء شعب الجزائر وقمعه، وذكرت المذكرة أن فرنسا رفضت سياسة التوفيق في الجزائر[5].

كما لفت مندوب العراق فاضل الجمالي نظر الوفود في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال ربطه للمآسي المتشابهة في العالم منها المذابح التي وقعت في المجر وربطها بمجازر الفرنسيين المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل وذلك من خلال تركيزه على قيمة الحياة الإنسانية والحرية على أساس أنها واحدة سواء في أوروبا كانت أوفي إفريقيا أوفي آسيا، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عن جرائم الفرنسيين في الجزائر، وربط في هذا المنحى بين سياسة لاكوست العدوانية المطبقة في الجزائر والدور الإرهابي لكادار الشيوعي في المجر[6].

هذا إلى جانب تركيزه على أهم الأسباب التي تجعل من الثورة الجزائر قضية دولية وأنها ليست مسألة داخلية فرنسية كما ادعى وزير

خارجية فرنسا السيد "بينو"، فكان رده هو أنْ الإدعاءات الفرنسية بأن المسألة الجزائرية تخص فرنسا وحدها إدعاء باطل والحقيقة أن الجزائر ليست فرنسا وأن الجزائريين ليسوا فرنسيين. لذا فإن هذه القضية أصبحت مسألة دولية وليست مسألة داخلية فرنسية[7].

ومن بين أهم الأسباب التي أوردها مندوب العراق السيد فاضل الجمالي مايلي :

1-.الوضع داخل الجزائر يمكنه أن يحدث خلافات حادة في العلاقات الدولية وأن تواطؤ فرنسا مع إسرائيل في ضرب مصر كان إنتقاما من جانب فرنسا ضد مصر التي دعمت شقيقتها الجزائر.

2- تواطؤ الحلف الأطلسي مع فرنسا في حربها ضد الجزائر بدعمه إياها لنصف مليون من قواته في الجزائر إلى جانب نفقات فرنسا العسكرية في الجزائر والتي تفوق مليون دولار يوميا، وبذلك يكون الحلف الأطلسي قوة قائمة لسحق الحريات الديمقراطية في الجزائر.

3- إعتراف تسع وعشرون دولة في مؤتمر باندونغ بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. والنضال من أجل إسترجاع سيادته وإستقلاله.ولحل القضية الجزائرية أكد ممثل العراق على الطرق السلمية لتحقيق ذلك مركزا على ما يجب أن تقوم به الدول الغربية

بالدرجة الأولى في التخلي عن أساليبها القديمة القائمة على الإستعمار والإستغلال[8].

وأضاف ممثل العراق بأن مشروع وزير الخارجية الفرنسي السيد بينو القائم على وقف الإقتتال وإجراء الإنتخابات والقيام بمفاوضات بين الطرفين إذا لم يسبقه إعتراف فرنسي ضمي بإستقلال الجزائر فهو غير مجد وإقترح مايلي :

-1- إعلان فرنسا عن حق الجزائريين في الإستقلال.

-2- إجراء مفاوضات لعقد الهدنة.

-3- تنظيم العلاقات الفرنسية-الجزائرية[9].

وخلص ممثل العراق إلى القول بأن على هيئة الأمم المتحدة أن تؤدي واجبها أخلاقيا وقانونيا تجاه الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة. وذلك بالضغط على الشعب الفرنسي وحكومته قصد معالجة هذه القضية بنفس الطريقة والروح التي عولجت بها قضيتا تونس ومراكش[10].

وعندما إنعقدت الدورة الثالثة عشرة مابين 1958 و1959، شارك الوفد العراقي في مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية[11]، وكانت العراق من بين الوفود المشاركة التي طالبت في هذه الجمعية بحق الشعب الجزائر في تقرير مصيره وهوما يمكن إعتباره حدثا بارزا على الساحة الدولية خلال هذه الفترة[12].

لقد واكب إندلاع الثورة التحريرية في الجزائر عام 1954 الحكم الملكي في العراق، وتجلى موقف النظام الملكي في العراق تجاه القضية الجزائرية في إجتماع حلف بغداد في 27 جانفي عام 1958 في تركيا. عندما أثيرت القضية الجزائرية من طرف الممثل العراقي فاضل الجمالي وحاول الممثل الإنكليزي إخراج القضية من جدول الأعمال مؤكدا للحضور أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي والقضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية لا يحق للحلف التطرق إليها[14]، غير أن ممثل الوفد العراق فاضل الجمالي رد على هذه الإدعاءات بأن الجزائر لم تكن في يوم من الأيام جزء من فرنسا وأن الشعب الجزائري ليس شعبا فرنسيا، ولا يرغب في أن يصبح فرنسيا، وأكد على أن الجزائر أرض محتلة، وأن الشعب الجزائري لم تعط له حقوقا متساوية ولا معاملة متساوية مع الفرنسيين، والدليل على ذلك فإن مايقرب من تسعة ملايين جزائري لم يعط لهم حق التمثيل بصورة متساوية مع المستوطنين الفرنسيين الذين لا يقل عددهم عن مليون فرد[15].

كما أكد على أن الوقت قد حان لأصدقاء فرنسا لمواجهة الحقائق في الجزائر والإعتراف بأن إراقة الدماء يجب أن تأتي إلى نهايتها، وذلك بالإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[16]، وأضاف بأن دول حلف بغداد يجب أن تفهم بشكل واضح بأن القضية الجزائرية هي واحدة من المشاكل الكبيرة التي تشغل قلوب وأذهان العالم العربي، وإذا

لم يتوصل العرب لحل هذه المشكلة وفقا لمبادىء الأمم المتحدة. فإنها سنعطي الشيوعية سلاحا عدائيا قويا[17].

وأضاف نوري السعيد[18]، في هذا الصدد إلى ضرورة الإهتمام بالقضية الجزائرية وطالب فرنسا بوقف مجازرها المرعبة في الجزائر والبحث عن حل سلمي، والإعتراف بحق الجزائر في الحرية والإستقلال طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وبالأخص مبدأ تقرير المصير لكن المطالب العراقية هاته لم تؤخذ بعين الإعتبار من طرف حلف بغداد ولم تدرج في قرارته النهائية[19].

وقد تجسد الدعم المعنوي العراقي للثورة الجزائرية مباشرة بعد هجومات 20 أوت 1955التي شنها مجاهدو الثورة في الشمال القسنطيني، والتي وصل صداها إلى بغداد وتعاطف معها الرأي العام العراقي بكل أحاسيسه، حيث قدم أربعة نواب عراقيين مذكرة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يطالبون فيها الحكومة العراقية بالإسراع في إتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف البطش الجهنمي الفرنسي في المغرب والجزائر[20].

إثر ذلك عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة طارئة وافق فيها على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار لمنكوبي المغرب العربي. لكن هذا الدعم لم يصل أصحابه بسبب معارضة الحكومة الفرنسية لهذا الإجراء[21].

وبتاريخ 20 مارس عام 1956، سمحت الحكومة العراقية لوفد جزائري من زيارة بغداد، وشرح

القضية الجزائرية لدى الرأي العام العراقي الشعبي منه والرسمي. حيث أكد على ضرورة تدويل القضية وقطع العلاقات السياسية والإقتصادية مع فرنسا وتقديم المساعدة المادية كمحاولة ضغط على فرنسا وحلفائها ووضعهم أمام الأمر الواقع[22].

لقد كللت هذه الزيارة بنجاح، حيث طالبت القوى الشعبية والسياسية الوطنية في العراق من الحكومة قطع العلاقات الإقتصادية والسياسية مع فرنسا وكان على رأس هؤلاء بعض زعماء الأحزاب منهم رئيس حزب الإستقلال السيد محمد مهدي بكة ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي السيد كامل الجادرجي إلى جانب كل من محمد حديد وصديق شنشل وحسين جميل الذين شددوا في مطالبهم المقدمة إلى رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد[23].

وتحت هذا الضغط وافقت الحكومة العراقية عرض إقتراح المقاطعة على الجامعة العربية الذي كان سيعقد في سوريا من أجل القضية الجزائرية، إثر إنعقاد هذا الإجتماع في شهر مارس عام 1956 بدمشق بحضور كل من وفود العراق وسوريا ولبنان ومصر، طرح الإقتراح القاضي

بمقاطعة فرنسا، لكنه قوبل بالرفض بسبب المصالح الضيقة التي كانت تربط مباشرة بعض الدول العربية بفرنسا [24].

على إثر هذا الفشل العربي في إتخاذ قرار موحد ضد فرنسا. قام وفد جزائري بزيارة بغداد برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي في 31 مارس عام 1956 وكان الهدف من الزيارة هو دعم العراق للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلى جانب الدعم المادي [25].

كما سمحت هذه الزيارة للوفد الجزائري من الإجتماع برئيس الوزراء العراقي ووزير خارجيته برهان الدين باش عيان، وقد أكد الجميع على ضرورة دعم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا وإستعداد العراق الكامل لتقديم المساعدة طبقا لما تمليه الظروف [26]

لقد إستطاعت القضية الجزائرية من خلال الوفود المتوافدة على بغداد من إستقطاب الشعب العربي العراقي، حيث قدم في 17 جوان عام 1956 أكثر من 316 مواطنا إلى السيد نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك بعريضة تأييد للشعب الجزائري الذي يناضل من أجل إستقلاله وحريته مؤكدين من خلالها على ضرورة مقاطعة الحكومة الفرنسية سياسيا وإقتصاديا وثقافيا والضغط عليها لوقف أعمالها الوحشية ضد الشعب الجزائري وطرح القضية بكل قوة على هيئة الأمم المتحدة [27].

وكانت النتيجة هي إستدعاء سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وعرض موقف العراق من الوضع في الجزائر والمتمثل في قلقها من الأوضاع المزرية التي آل إليها الشعب الجزائري من جراء الممارسات الوحشية التي تقوم بها فرنسا خاصة بعد تحويل فرنسا لقواتها من الحلف الأطلسي إلى الجزائر لقمع المجاهدين. وقد أكدت العراق على ضرورة إيجاد حل فوري وسريع لإنقاذ الموقف في الجزائر وإعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره طبقا لما نصت عليه مبادىء الأمم المتحدة [28].

إثر إختطاف الزعماء الجزائريين. سارعت العراق على لسان رئيس وزرائها إلى إستنكار هذا العمل الشنيع الذي أقدمت عليه فرنسا وطالبت منها إطلاق سراحهم دون قيد أوشرط. لكن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 زاد الطين بلة، فكان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس على أساس أن فرنسا تمادت في إعتداءاتها على الشعب العربي وهوالأمر الذي دفع بمجلس الوزراءالإعلان رسميا على قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا، وقد تم تبليغ ذلك على يد السفير الفرنسي في بغداد بتاريخ 09 نوفمبر عام 1956 [29].

وإن محاولات حكومة نوري السعيد تقديم دعمها المعنوي للقضية الجزائرية لم تعكس طموحات الشعب العراقي في تحقيق أمانيه تجاه

شقيقه الجزائري وبقيت وعود هذه الحكومة حبرا على ورق إلى أن إستقالت في جوان عام 1957 وإستخلافها بحكومة علي جودت الأيوبي في 20 من نفس الشهر والسنة التي حافظت هي الأخرى على نفس النهج لإعتبارات دولية وخاصة إرتباط العراق بحلف بغداد[30].

وخلال فترة حكم علي جودت الأيوبي، قام وفد جزائري بزيارة بغداد بهدف عرض تطورات الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا على رئيس الوزراء العراقي الذي تفهم الوضع وتعهد بمساعدة حكومته للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي [31].

مع تعاقب الحكومات العراقية، كانت الوعود في دعم الثورة الجزائرية تطفوعلى سطح السياسة العراقية، إلى غاية وزارة أحمد مختار بابان التي أطاحت بها وبالحكم الملكي ثورة 14 جويلية 1958، التي جسدت ماكان حبرا على ورق تجاه قضية الشعب الجزائري [32].

ما إن إنتصرت ثورة 14 جويلية 1958 العراقية حتى أعلن العراق عن إنسحابه من حلف بغداد بتاريخ 24 مارس 1959، وتم بذلك جلاء القوات الأجنبية عن آراضيه ليحقق إستقلاله الرسمي[33]، وبالتالي إتضحت الرؤية بالنسبة للدعم العراقي اللامشروط للقضية الجزائرية وثورتها: حيث تم إعلان الحكومة العراقية عن موقفها من الثورة الجزائرية من خلال الرسالة الرسمية التي إستلمها وفد جبهة التحرير

الوطني في تونس من وزير الخارجية العراقي السيد عبد الجبار الجو مرد والتي أكدت فيها العراق حكومة وشعبا على مآزرة الشعب الجزائري والوقوف إلى جانبه من أجل إستقلاله ودعمه ماديا ومعنويا من أجل ذلك[34].

كما أن العراق تعتبر أول دولة تعترف ضمنيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم الإعلان عنها في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958[35].

وقد ساعد هذا التوجه العربي العراقي الجديد جبهة التحرير الجزائرية بتجديد نشاطها الدبلوماسي حيث أرسلت وفدا إلى بغداد في تشرين الأول عام 1958 قصد تهنئة المسؤولين العراقيين من جهة ومن جهة أخرى طلب الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية وثورتها[36].

كان أول عمل بادرت به الجمهورية العراقية هو مقاطعة المعاملات الإقتصادية مع فرنسا، كما تلقت الأمانة العامة طلب العراق إدراج موضوع منع الإستراد من فرنسا في جدول أعمال المجلس الإقتصادي للجامعة العربية[37]، وبتاريخ 30 نوفمبر 1959 أرسلت العراق مذكرة إلى جامعة الدول العربية بشأن مقاطعة فرنسا إقتصاديا وهو موقف فعلي وبناء تجاه الشعب الجزائري وقضيته العادلة [38].

وقد ساعد الدعم العراقي المطلق للجزائر من تثبيت العلاقات الأخوية بين الشعبين حيث قام رئيس الحكومة المؤقتة بزيارة رسمية إلى العراق في 21 أفريل 1959 حيث إستقبل من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم وكلل اللقاء بصدور بيان مشترك تعرب من خلاله العراق على تأييد الجزائر في تقرير مصيرها وأن الحرب المشتعلة في الجزائر هي حرب العراق كذلك وبالتالي لابد من الأخذ بيد هذه الثورة ودعمها بالمال والسلاح [39].

وعندما قامت فرنسا بتجاربها النووية في الصحراء الجزائرية [40]، استنكرت الحكومة العراقية هذا العمل البربري في حق الجزائر المستقلة، ومما جاء في بيان وزارة خارجيتها أنها تستنكر وبشدة عمل فرنسا الدنيىء وتحديها للرأي العام العربي والإفريقي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية ولابد أن توجه أنظار دول العالم إلى الأخطار التي ستنجم من إستمرار فرنسا في طغيانها تجاه الجزائر وتعريض شعبها إلى الدمار [41].

كما قام السيد أحمد بن بلة في 5 أفريل 1962 بزيارة إلى بغداد على رأس وفد جزائري طالبا الدعم المادي والمعنوي للجزائر لنيل إستقلالها شاكرا الحكومة العراقية على كل مجهوداتها من أجل نصره الجزائري. وقد تأكد ذلك مباشرة بعد قرب موعد الإستفتاء، حيث قرر مجلس

الوزراء العراقي في 27 جوان 1962 تأسيس سفارة للعراق بالجزائر فور إعلان إستقلالها، وهذا ماحدث بتاريخ 5 جويلية 1962 حيث صرح رئيس الوزراء عبد الكريم القاسم إعتراف العراق باستقلال الجزائر[42].

2- من الدعم المعنوي إلى الدعم المادي :

إلى جانب الدعم المعنوي (السياسي) الذي قدمته العراق للثورة الجزائرية والذي كانت بأمس الحاجة إليه، لم تنحصر مجهودات الحكومة العراقية في هذا الجانب فقط. وإنما بادرت في فترة الحكم الملكي إلى جمع الأموال عن طريق التبرعات، حيث قدمت للجزائر في عام 1956 ما قيمته 75 ألف دينار. كما حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر ماقيمته 319600 جنيه إسترليني بنسبة 15، 98٪ من إسهامات الدول العربية[43].

كما تسلم الوفد الجزائري ببغداد مبلغا ماليا قدر بنحو175 ألف دينار عراقي[44]، هذا إلى جانب المساعدات العسكرية رغم قلتها، حيث استفادت الجزائر بأول شحنة من الأسلحة في 16 جوان 1957، وقدرت بثلاثة أطنان هذا إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع وخمسين ألف طلقة. تلقتها الثورة الجزائرية كلها عن طريق الحدود السورية ومنها إلى الجزائر عن طريق ليبيا، إلى جانب الأسلحة التي تم شراؤها

من إيطاليا وقدر المبلغ المخصص لها بحوالي سبعة آلاف دينار، وهذه الأرقام تعكس مدى تفاعل العراق مع الثورة الجزائرية في أحلك الظروف[45].

وفي الجلسة الرابعة لمجلس النواب في إجتماعه العادي لسنة 1957 وفي إحدى المحاضر المؤرخة بتاريخ 2 جانفي 1958، طالب بعض النواب بتأميم حصة فرنسا من النفط عقابا لها عما قامت به من أعمال وحشية ضد الشعب الجزائري وتحويلها إلى دعم للثورة الجزائرية[46]، كما طالب أحد النواب البرلمانين حكومته بتقديم المساعدات المادية المالية منها والعسكرية لثورة الشعب الجزائري[47]، كما طالب نائب بغداد السيد إسماعيل الغانم زيادة المبلغ المخصص في ميزانية الدولة للجزائر بنحوأربعة أضعاف أي ما يقارب مليون دينار عراقي واتفق نائبان آخران هما شاكر ماهر وزياد العسكري على زيادة المبلغ المخصص في ميزانية الحكومة للجزائر كذلك[48].

وما أن ظهر النظام الجمهوري في العراق حتى بدأت هذه الوعود في طور التنفيذ، ففي 17 أفريل 1960 وصل وفد جزائري برئاسة كريم بلقاسم إلى بغداد وقد تحصل على المال والسلاح من الحكومة العراقية. ومن ذلك أن وعد البيان المشترك بين الطرفين العراقي والجزائري بدفع مليون دينار عراقي في 1 مارس عام 1961 ومليون آخر بعد ستة أشهر

تلي هذا التاريخ، هذا إلى جانب استمرار العراق في مقاطعتها الإقتصادية لفرنسا إلى غاية تحقيق استقلال الجزائر [49].

وقد زادت المساعدات المادية بشكل ملحوظ، حيث أصدرت الجمهورية العراقية مرسوما يقضي بتخصيص مليوني دينار سنويا للحكومة الجزائرية المؤقتة [50]، وقد وصلت المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ انتصار النظام الجمهوري إلى غاية استقلال الجزائر حوالي 6 ملايين دينار عراقي [51].

كما أرسلت العراق في هذا الصدد موادا غذائية إلى جانب ألبسة متنوعة إلى اللاجئين الجزائريين في تونس وذلك في أواخرجانفي من عام 1960، وقدرت بخمس وعشرين ألف دينار[52]، أما في سنة 1962 فقد تسلمت الجزائر نحومائة طن من المساعدات، هذا إلى جانب الدعم الطبي حيث استلم جيش التحرير الوطني الجزائري ما قيمته تسعمائة كيلوغرام من الأدوية المختلفة مع سيارة إسعاف مجهزة [53].

أما عن الجانب العسكري خلال الحكم الجمهوري فإن الحكومة العراقية ومنذ ثورة جويلية 1958 إلى غاية جوان 1960 قدمت للثورة الجزائرية ماقيمته مليون وربع مليون دينار من الأسلحة [54] والتي كانت تنقل جوا وبرا من بغداد إلى طرابلس ومنها إلى التراب الجزائري كما تمت الإشارة إليه سابقا.

كما سمحت الحكومة العراقية للطلبة الجزائريين بالتدريب في كلياتها العسكرية وذلك تحت نفقتها. حيث بلغ عدد المتخرجين الجزائريين من هذه الكليات العراقية الحربية ما يقارب الأربعين عسكريا برتبة ملازم ثان [55]، هذا إلى جانب كلية الطيران التي استقطبت مايقارب 27 طالبا عام 1962 منهم خمسة طيارين[56].

الهوامش

1- فاضل الجمالي : العراق الجديد، أراء ومطالعات في شؤونه السياسية، بيروت بلا تاريخ. ص 164.

2- نفسه، ص 164

3- الجمالي، المصدر السابق، ص 206.

4- حاطوم المرجع السابق.

5- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي: المشكلات العالمية المعاصرة، ط 1، مطبعة لجنة البيان العربي. القاهرة، 1958، ص 173

6- جريدة البلاد، بتاريخ 18فبراير سنة 1957، العدد 4887.

7- في التاريخ الحديث والمعاصر، العراق - 1983، ص 103.

8- جريدة البلاد، المصدر السابق الذكر، نفس العدد.

9- نفس المصدر

10- حمدي حافظ: مصدر سابق، ص 179.

11- التقرير السنوي للأعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 16 جوان 1957 / 10 جوان 1958، للدورة الثالثة عشر عن خرنان مسعود، مرجع سابق، ص 108.

12- خرنان، مرجع سابق، ص 108

13- تولى الملك فيصل الثاني السلطة الدستورية في 2 مارس عام 1953 إلى غاية 14 جويلية عام 1958، وتوالت في عهده على رأس الحكومة العراقية تسع وزرات إلى جانب وزارة الإتحاد الهاشمي، أنظر بالتفصيل خرنان مسعود العراق والثورة الجزائرية 1962/1954 رسالة ماجستير كلية الأداب جامعة بغداد أفريل 1983، ص 75.

14- فاضل الجمالي: تجارب في القضية العربية 1958/1943، الجزء2، ص 552 .

15- نفسه، ص 553.

16- نفسه، ص 553.

17- خرنان: المرجع السابق، ص 8

18- ألف نوري السعيد الوزارة الثانية عشر في 3 أوت 1954 وقد عمد خلال فترة حكمة على سياسة خنق الحريات خاصة الصحافة، وحل الأخزاب السياسية والقضاء على الحريات العامة، وضرب الديمقراطية. أنظر في ذلك فاضل حسين: سياسة نوري السعيد، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1976، ص 56.

19- خرنان مسعود، المرجع السابق، ص 82.

20- نفسه، ص 83.

21- الحسين عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء9، دار الكتب بيروت 1978، ص 179

22- خرنان، المرجع السابق، ص 84.

23- نفسه، ص 85.

24- نفسه، ص 86.

25- عن هذه الزيارة. أنظر جريدة المجاهد لعام 1956، مصدر سابق

26- خرنان، المرجع السابق، ص 86.

27- نفسه، ص 87.

28- ناهق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1958/1953، دار الرشيد، بغداد، ص 524.

29- خرنان، المرجع السابق، ص 89.

30- نفسه.

31 - نفسه

32- جريدة اليقظة، العدد 2913.32، جويلية 1958

33- حسن العطار: الوطن العربي، دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ط1، مطبعة أسعد بغداد 1966، ص 47.

34- أنظر نص الرسالة في خرنان، المرجع السابق، ص 140.

35-.راجع قائمة الدول التي إعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في:اسماعيل دبش مرجع سابق .

36- المدني: حياة كفاح، مصدر سابق، ص 493.

37- أنظر جدول أعمال المجلس الإقتصادي للجامعة العربية، الإجتماع السابع والثلاثون في مسعود خرنان، مرجع سابق، ص 142.

38- جريدة المجاهد، العدد 33، بتاريخ 7 ديسمبر عام 1959.

39- جريدة البلاد، العدد 5498، بتاريخ 27 أفريل عام 1959، عن خرنان، مرجع سابق، ص 144.

40- قامت فرنسا بعدة تجارب نووية في صحراء رقان الجزائرية ومن اهم تجاربها اليربوع الأزرق في 13 فبراير 1960 واليربوع الأبيض في 01 افريل 1960 واليربوع الأحمر في 27 ديسمبر 1960 أنظر: بوعزة بوضرساية: التجارب النووية الفرنسية، مجلة الرؤية العدد 3.

41- جريدة الجزائر الجمهورية 23 مارس 1963، السنة الستة العشرين 26، العدد 209.

42- خرنان، مرجع سابق، ص 151

43- خرنان، المرجع السابق، ص 93.

44- عن الدعم المادي للجزائر، أنظر بالتفصيل الجمالي، المصدر السابق، ص 545.

45- لقد أشار الأستاذ المدني في كم من مرة إلى الأولوية التي حظيت بها الثورة الجزائرية من طرف النظام الملكي العراقي والدعم العسكري الذي تلقته من العراق عن طريق ليبيا، أنظر بالتفصيل المدني أحمد توفيق، حياة كفاح الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 341.

46- من بين هؤلاء النواب القوميين النائب سامي باش عالم الذي عاب على حكومته من أن تسمي إعانتها للجزائر باسم إعانة المنكوبين وطالبها بأن تعلن صراحة أن تكون المساعدة باسم النضال والكفاح في الجزائر، أنظر في ذلك خرنان، مرجع سابق، ص 131.

47- محاضر مجلس النواب الإجتماع العادي، الجلسة الرابعة لسنة 1957 في 2 جانفي 1958 عن خرنان، المرجع السابق الذكر، ص 131.

48- عن هذه الإقتراحات أنظر خرنان، المرجع السابق، ص 133.

49- جريدة الأخبار، الثلاثاء 19 أفريل 1960، العدد 5789، عن خرنان، مرجع سابق، ص 147

50- خرنان، مرجع سابق، ص 152.

51- نفسه.

52- أنظر قائمة المواد الغذائية والألبسة في: خرنان، نفس المرجع، ص152.

53- نفسه، ص 153.

54- نفسه، ص 154.

55- جريدة البلاد، الخميس 5 جويلية 1962، العدد 6455.

56- خرنان، مرجع سابق، ص 155.

المملكة الأردنية الهاشمية والقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر

1- فقر المملكة الأردنية لم يمنعها من دعم القضية الجزائرية وثورتها ماديا:

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية منذ طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية، موقفا مشرفا إلى جانب باقي الدول العربية رغم أوضاعها الاقتصادية المتدنية لكونها بلدا فقيرا اقتصاديا إذا ما قورن ببعض الدول العربية الأخرى، لذلك، انحصرت مساعداتها المادية التي كانت رمزية للثورة الجزائرية في تقديم المعونات المالية إلى مكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره في العاصمة عمان [1].

هذا إلى جانب تحديد أسبوع الجزائر الخاص بجمع التبرعات المالية والتي تهدف أساسا إلى تحسيس الرأي العام الأردني بحتمية دعم ثورة الشعب الجزائري، ومن هذا المنطلق، وبأمر من الملك حسين تم إيداع الأموال التي تم جمعها في الحساب الخاص بجبهة التحرير الوطني المفتوح بالبنك العربي ببيروت وقد وصلت القيمة المالية إلى سبعة عشر

مليونا وسبعمائة وثلاثة وسبعين ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون دينارا أردنيا [2].

بالإضافة إلى ذلك، الهبات التي كانت تقدم من طرف الشخصيات الأردنية وعلى رأسها الملك حسين شخصيا الذي تبرع بمبلغ أربعة آلاف دينار، أما أعضاء الحكومة فقد استطاعوا جمع مبلغ قدره ثلاثون ألف دينار [3]. ولتقنين هذا الجهد المادي، أصدر الملك أمرا ملكيا يتضمن تأسيس لجنة لجمع المساعدات للاجئين الجزائريين خلال شهر جويلية من عام 1958 [4].

وانطلاقا من هذه اللجان ظهرت لجان فرعية أخرى تهدف إلى تنظيم جمع الأموال والمساعدات الثورة الجزائرية، ومع تزايد هذا الدعم المادي المحدود. بادرت الحكومة الأردنية إلى إصدار طوابع بريدية. تعود عائداتها لحساب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بالإضافة إلى اقتطاع مبالغ رمزية من أجور العمال تصب بدورها في إطار المساعدات المالية

كما سمحت الحكومة الأردنية توسيع الدعم المادي للطبقات الشعبية في الإسهام بما تستطيع دفعه، ومن ذلك الإقبال على شراء الشارات الخاصة بالجزائر وهي الحملة التي تميز بها شهر ديسمبر من عام 1958، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 واعتراف المملكة الأردنية الهاشمية بها [6] ومن المنظمات التي بادرت شعبيا للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية ودعمها ماديا المنظمة

التسويه. بالإضافة إلى دور الجاليات المغربية التي بدورها ألقت على عاتقها مسؤولية إنجاح عمليات جمع التبرعات حيث وصلت قيمة التبرعات ما بين عامي 1958 و1959 إلى أكثر من 50 ألف دينار أردني[7].

وخلال شهري ماي وجوان من عام 1959قام وفد من جبهة التحرير الوطني بزيارة إلى المملكة الأردنية بأمر من الحكومة المؤقتة قصد التأكيد على ضرورة مواصلة الأردن في دعمها المادي للقضية الجزائرية، وقد استقبل هذا الوفد من طرف الملك حسين الذي أكد مرة أخرى على دعمه المطلق للقضية الجزائرية واعتبرها قضية الأردن شعبا وحكومة، وبالتالي رأى من الضروري دعمها ماديا مؤكدا على استمرارية التبرعات المالية، وليبرهن على نية مشاعره الأخوية الصادقة قدم مبلغا قيمته 4آلاف دولار. وهذا ما حفز باقي أعضاء حكومته بما في ذلك ضباط الجيش السامون بالتبرع ببعض المال من رواتبهم[8].

وقد صرح ملك الأردن مؤكدا على هذا التوجه وهو يستقبل وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية برئاسة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس بقوله: "نحن فقراء في هذة الدولة التي ليست لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانة هذا الجهاد دينا، وعروبة وسياسة، أمر واجب محتم، فنحن لا نملك إلا لقمة العيش، وأعلن هنا أمامكم جميعا أننا نقتسمها معكم مهما كانت"[9] والملاحظ هنا أن فقر المملكة

الأردنية الهاشمية اقتصاديا في هذه المرحلة واعتمادها على ماكان يقدم لها من

مساعدات من الغرب الرأسمالي لم يمنعها من توسيع إجراءات الدعم المادي الجماهيري للقضية الجزائرية حيث كانت بعض المداخيل المتعلقة بالمباريات الكروية كتلك التي جرت بين فريق جبهة التحرير الوطني الجزائري وإحدى الفرق الأردنية حولت عائداتها إلى ميزانية جبهة التحرير الوطني والتي قدرت ب 7 ألف دولار منها 1400دولار ساهم بها الملك الحسين[10]

كما ساهمت المملكة الأردنية في الدعم المادي ذي الطابع العسكري بتدريب بعض الجزائريين في ثكناتها وكان من بين هؤلاء المجاهد اليامين زروال[11] بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات الأردنية طلبت من مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية زيادة إيفاد الطلبة الجزائريين الراغبين في الالتحاق بمدارسها العسكرية وقد التحق بها ستة طلبة عام 1958، وبحلول عام 1959 تزايد العدد ووصل إلى إحدى عشر طالبا، شمل مختلف التخصصات العسكرية منها المدفعية والمشاة والاتصالات وحتى الطيران كما خصصت الأردن سفينة مهمتها نقل الأسلحة من الموانئ المصرية إلى السواحل الجزائرية[12]، كما قام القائد العام للقوات الأردنية بتقديم مساعدة مالية تم جمعها من ضباط وضباط صف الجيش الأردني بلغت قيمتها 4988 دينار و350 فلس بالإضافة إلى ما قدمه

رئيس جمعية الكشافة الأردنية على شكل صك قيمته 270 دينار و5فلوس وكذلك وزارة الأشغال العامة التي جمعت مبلغ390 دينار و970 فلس[13]. وقد أكد السيد المدني في مذكراته أن الملك الأردني أمر باقتطاع مبلغ معتبر من خزينة الدولة قدر بـ 30 مليون فرنك، وفتح اكتتابا عاما ورسميا يصب في قضية المساعدات المادية ومماجاء في كلامه ما يلي: "أقاموا لنا حفلات جمعت وجوه القوم وزعماء القبائل فكنت أرى وجوها نيرةلم أرها من قبل في أي اجتماع وبعد زيارة القدس الشريف وأداء صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى. كان موضوع الخطبة هوكفاح الجزائر وبعد حضور مناورة عسكرية أقامتها وزارة الدفاع أعلمنا هزاع المجالي بأنه يسلم لنا من خزينة الدولة ثلاثين مليون فرنك. وأنه يفتح رسميا اكتتابا عاما." [14]

2- طبيعة الدعم المعنوي:

اكتسى الدعم المعنوي طابعا مميزا في المملكة الأردنية الهاشمية تجاه الثورة الجزائرية. وكانت بداية هذا الدعم هو مساعدة مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية على توسيع نشاطه الإعلامي داخل الأراضي الأردنية من خلال نشرية إعلامية شهرية. كما أن الأردن حذت حذومصر في تخصيص حصص في إذاعتها الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية وثورة التحرير وكانت الحصة تذاع مرتين كل أسبوع، مما

ساعد على توصيل أخبار القضية الجزائرية إلى كل فئات المجتمع الأردني [15].

كذلك سمحت الحكومة الأردنية بعقد الندوات والاجتماعات والمهرجانات لفائدة القضية الجزائرية، والعمل على كسب المزيد من التأييد الجماهيري، من ذلك الندوة الصحفية التي عقدها رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في عمان السيد بن العقون، والحفل الذي شهدته إحدى دور السنما في عمان وحضره ممثل الملك الحسين، بحضور عدد كبير من المواطنين الأردنيين الذين تدفقوا على دار السنما مندفعين بحماس قوي عبروا من خلاله على تعاونهم مع قضية الشعب الجزائري العادلة. [16]

بالإضافة إلى التظاهرات الثقافية وكان من أهمها تظاهرة يوم الجزائر التي جرت في 30 مارس 1958، وقد أشرفت عليها الحكومة الأردنية بدعم شعبي مطلق انتهت بجمع التبرعات لصالح القضية الجزائرية[17].

وقد تجسد الدعم المعنوي ميدانيا حيث بادرت الحكومة الأردنية إلى تكوين لجنة تضامن مع الشعب الجزائري تولى رئاستها السيد ضيف الله محمود [18].

وأهم ما ميز الدعم المعنوي هذا هو الاعتراف الضمني بالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية التي تأسست في19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات

عباس وقد جاء هذا الاعتراف في 20 سبتمبر من نفس العام والذي يعتبر في حد ذاته دعما قويا للدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة من مراحل الثورة الجزائرية.

وهذا الاعتراف الذي لم تقبل به الحكومة الفرنسية لم يثن من عزيمة الأردنيين الذين سمحوا لمكتب جبهة التحرير في عمان برفع الراية الجزائرية وحتى يدخل هذا العمل في إطاره الرسمي أشرف المسؤولون الأردنيون شخصيا على رفع الراية الجزائرية بحضور أعضاء مكتب جبهةالتحرير الجزائرية[19].

كما أكد ملك الأردن على وقوف بلاده حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية في مواجهة الادعاءات الفرنسية وغطرسة ممثليها في اعتبار الجزائر قطعة من فرنسا وأن ما يحدث داخل الجزائر هو شأن فرنسي خاص، مدعمة بذلك الصف العربي والأفروآسيوي المؤيد للقضية الجزائرية، هذا إلى جانب استدعاء سفراء الدول الأجنبية بالعاصمة عمان من طرف الديوان الملكي الهاشمي والسفراء العرب وكذلك رجال الدولة الأردنيين على رأسهم الوزير الأول رئيس-الحكومة نزاع المجالي، كان الهدف من ذلك هو تعريفهم بالوفد الجزائري[20]، وبالتالي كانت الفرصة مواتية لأعضاء وفد جبهة التحرير لعرض قضيتهم على هذا الجمع الدبلوماسي الكبير، ومن تصريحات الملك المؤيدة للثورة الجزائرية ما قاله

للوفد جبهة التحرير ومما جاء فيه ما يلي: "لا تقسموا جهودكم ولا توزعوا نشاطكم. ليكن همكم الأول هو واجهة القتال داخل الجزائر وليكن همكم الثاني هو دوائر هيئة الأمم المتحدة نحن على خلاف مع بعض الأشقاء العرب لكننا نلتقي عند النقط المقدسة، نلتقي ونتعاون ونتضامن عند قضية الجزائر".[21]

وفي إطار هذا الدعم قامت الحكومة الأردنية بتكثيف نشاطها الدؤوب الذي يخدم الثورة الجزائرية داخليا حيث أقامت عدة تجمعات رسمية ضمت وجهاء البلاد من رؤساء القبائل العربية وأعيانها[22].

لم تتوان المملكة العربية الأردنية الهاشمية، رغم ضعفها الاقتصادي وهيمنة النهج الرأسمالي على سياستها بسبب سد احتياجاتها المادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلا أنها التزمت بالعرف التضامني تجاه القضية الجزائرية ولم تبخل في دعمها معنويا، داخليا وخارجيا وهو الدعم الذي كانت جبهة التحرير الوطني بأمس الحاجة إليه، خاصة وأن أوضاع الجزائر الداخلية كانت سيئة جدا بسبب سياسة الرئيس الفرنسي ديغول ما بين 1958 و1962 التي حاول خلا لها وأد الثورة في المهد بمخططاته الجهنمية منها مخطط شال ومشروع قسنطينة وسلم الشجعان وتقرير المصير بالمنظور الفرنسي[23].

ومع كل هذا بقيت المملكة الأردنية الهاشمية وفية في مواقفها تجاه الثورة الجزائرية إلى غاية استرجاع الاستقلال في 5 جويلية 1962. وكانت من الدول الأولى التي سارعت إلى الاعتراف بالاستقلال الكامل والغير منقوص للشعب الجزائري على غرار ما قامت به جلّ الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية كما أن العاهل الأردني الملك حسين أرسل برقية تهنئة بمناسبة وقف إطلاق النار المعلن عنه في 19 مارس 1962، أعلن فيها أن النصر الذي أحرز عليه الشعب الجزائري يمثل بداية عهد جديد بالنسبة للشعب العربي بأسره [24].

الهوامش

1- تمت الموافقة من طرف المملكة الأردنية الهاشمية في عهد الملك حسين على فتح مكتب للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية في شهر جانفي عام 1958، وكان على رأسه المناضل عبد الرحمن بن العقون حول هذه القضية أنظر منكراته بعنوان الكفاح القومي السياسي من خلال منكرات معاصر الجزء 3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986.

2- حول موضوع المساعدات المادية أنظر بالتفصيل أرشيف وزارة الخارجية بمركز الأرشيف الوطني الصندوق رقم5

3- نفس المصدر.

4- عمز بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959/1958 رسالة ماجستير في تاريخ الثورة قسم التاريخ جامعة الجزائر 2002/2001، ص 167.

5- عمربوضربة، مرجع سابق، ص168.

6- اعترفت المملكة الأردنية الهاشمية بالحكومة المؤقتة في 20 سبتمبر 1958، أي بعد يوم واحد من الإعلان عن تأسيسها، حول الموضوع

أنظر بالتفصيل، مركز الأرشيف الوطني، أرشيف وزارة الخارجية، صندوق رقم5.

7 - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ص432-433.

8 اسماعيل دبش، مرجع سابق ص 88.

9 إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 89.

10- نفسه، ص 89

11- اليامين زروال هوالرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية وأحد المجاهدين أصحاب التوجه العربي الإسلامي.

12 للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع أنظر:مركز الأرشيف الوطني، أرشيف وزارة الخارجية الصندوق رقم5

13- المجاهد، العدد 40، بتاريخ أفريل 1959، ص10

14- المدني: مصدر سابق ص 434.

15- بوضربة عمر، مرجع سابق ص 156.

16- مركز الأرشيف الوطني، أرشيف وزارة الخارجية، صندوق رقم 5.

17- دبش، مرجع سابق، ص 88.

18- نفسه، ص 89 .

19 مركز الأرشيف الوطني، أرشيف وزارة الخارجية، أعضاء الوفد هم: فرحات عباس وكريم بلقاسم وأحمد توفيق المدني حول الموضوع

بالتفصيل أنظر المعلومات الخاصة بهذه القضية الموجودة في العلبة رقم5.

20- توفيق المدني، مصدر سابق ص 432.

21- أنظر النص الأصلي في : المدني، مصدر سابق ص 433-334.

22- المدني نفسه، ص 432.

23- حول سياسة ديغول الجهنمية في الجزائر ومشاريعه الهدامة أنظر، محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، دار هومة الجزائر 2000، ص 179.

24- المجاهد العدد 118، بتاريخ أفريل 1962 ص8.

لبنان والقضية الجزائرية
وثورة أول نوفمبر

1- لبنان حكومة وشعبا تحتضن الثورة من خلال دعمها للقضية الجزائرية:

كانت البداية على غرار ما وقع في العواصم العربية وهي تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة بيروت وكان ذلك عام 1958. وقد أوكلت مهمة تسييره إلى المناضل إبراهيم كابويا الذي بقي فيها إلى غاية 1961 وكان إلى جانبه السيد مولود بوقر موح[1].

وعلى الرغم من وجود لبنان تحت نوع من الهيمنة الفرنسية إلا أن الوضع الذي وجد فيه هذا المكتب كان ملائما بل وأن الحكومة اللبنانية تجاوزت الضغط الفرنسي وسمحت للمكتب بالنشاط داخل الأراضي اللبنانية الذي لم ينحصر في جانبه الرسمي، إنما شمل الجانب الشعبي كذلك، بما في ذلك الحركات الجماهيرية. وقد تجاوبت السلطة اللبنانية حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية بالإيجاب حيث كانت بداية

التجاوب الرسمي باعتراف السلطة اللبنانية في 14 جانفي 1959 بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [2]

إثر هذا الاعتراف الرسمي الذي تداولته الصحف اللبنانية منها النهار والأنوار بادرت عدة شخصيات لبنانية مرموقة إلى القيام بزيارات إلى مكتب جبهة التحرير ببيروت وكان من بينها السيد عادل بك الصلح رئيس بلدية بيروت الذي قام بزيارة المكتب وقد عرف عنه غيرته وتحمسه للقضية الجزائرية[3] لقد سبق لجريدة التلغراف اللبنانية أن نشرت الموقف الرسمي للسلطة اللبنانية على لسان الشيخ بيار الجميل بقوله : "إن اللبنانيين يؤيدون تحرر شعب الجزائر ومن غير المعقول أن تبقى هذه الشعوب على وضعها الحالي. فهي ستتحرر ولا بد لنا من القول أننا كنا ننظر إلى الفرنسيين عندما كانوا يحتلون بلادنا ويحكموننا باسم الانتداب نظرة حقد وعداء أقول هذا تأييدا لتحرر الجزائر من غير أن أوافق على التظاهر والإضراب في لبنان وما دامت الحكومة قد تعهدت في بيانها الوزاري بتأييد الجزائر فمن الأفضل أن تقوم الحكومة بهذا التأييد من الناحية الدولية قبل سواها"[4]

لقد مكن اعتراف السلطة اللبنانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه الأخيرة من إرسال وفد عنها إلى بيروت التي وصلها في 28 أفريل 1959 وكان في استقباله رئيس الحكومة اللبنانية شخصيا

السيد رشيد كرامي. وفي مقر رئاسة الجمهورية كانت للوفد الجزائري عدة لقاءات رسمية أبرزها تلك التي عقدها مع الجنرال شهاب رئيس الجمهورية وحتى تثبت السلطة اللبنانية اعترافها الرسمي أقامت استعراضا عسكريا في مطار بيروت الدولي أدى للوفد الجزائري تحية الشرف[5].

استمرت السلطة اللبنانية في تحديها للهيمنة الفرنسية حكومة وشعبا ولم تأبه بتبعات ذلك فكانت أراضيها مقرا لعدة اجتماعات إقليمية رسمية. كان من أبرزها الاجتماع الذي عقده رؤساء المكاتب العربية لمقاطعة إسرائيل وفيه ألح المجتمعون على ضرورة مقاطعة فرنسا لاستباحتها الأرض الجزائرية وكذلك لكونها حليفا طبيعيا للعدوالصهيوني الذي ما زالت تقدم له المساعدات هذا إلى جانب التأكيد على مقاطعة الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة بسبب ما تقدمه كذلك من دعم للاقتصاد الفرنسي وفرضها الحصار على البلاد الإفريقية والآسيوية [6].

ومنذ أن طرحت القضية الجزائرية كقضية عربية ودولية كانت لبنان من الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة[7] والتي تقدمت مع مجموعة من الدول العربية الآسيوية بمذكرة لتسجيل القضية الجزائرية في فاتح أكتوبر 1956، وهوتاريخ انعقاد الدورة الحادية عشر للأمم

المتحدة وقد تسلمها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد هامرشولد[8].

كما كانت لبنان من الدول العربية التي ذكرت أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأهمية حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري والمكانة التي يحتلها هذا القرار في كيان الأمم المتحدة، وهو القرار رقم 637 الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد كان التركيز على الحالة السيئة التي كان يعيشها الشعب الجزائري جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية القمعية[9].

كما شهد عام 1957 مواقف مميزة للسلطة اللبنانية تجاه الثورة الجزائرية لكونها كانت من بين الدول العربية الفاعلة في عرض القضية الجزائرية في محور المحادثات مع راعية الحلف الأطلسي ومدعمة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقابل وزير خارجيتها في 24 ماي 1957 برؤساء الوفود الدبلوماسية العربية في واشنطن[10].

وفي مؤتمر مناهضة الاستعمار المنعقد في آثينا العاصمة اليونانية ما بين 2 و6 أكتوبر 1957 والذي حضرته الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بمشاركة الوفد الجزائري[11] كان الوفد اللبناني من الوفود التي

صادقت على اللائحة الختامية بالإجماع بعد انسحاب الوفد الفرنسي والبريطاني الذي بقي منه ثلاثة أعضاء فقط[12].

كما برز دور لبنان في مؤتمر الأطباء العرب السادس والعشرون حيث أنهى المؤتمر أشغاله بلائحة خاصة بالجزائر جاء فيها ما يلي:

1- يحتج المؤتمر على الخرق الفاضح الذي تقوم به السلطات الفرنسية في الجزائر للمبادئ العالمية المتعلقة بالمهنة الطبية.

2- يندد المؤتمر خصوصا بالقانون الذي يجبر الصيادلة في الجزائر بأن يكشفوا على هويات حرفائهم للسلطات العدلية والبوليسية.

3- يحتج ضد القانون الذي يحرم بيع المواد الطبية.

4 - يحتج على مخالفة السلطات الفرنسية للمبادئ الإنسانية من معاملة الجرحى والأطفال والنساء والشيوخ والعزل.

5- يؤكد علنا أن هذه الأعمال فريدة من نوعها في تاريخ التقاليد الحربية والطبية وهي تفضح من جهة أخرى الطابع العنصري والاستعماري وحرب الإبادة التي تقوم بها فرنسا في حرب الجزائر[13]

ومن جهة أخرى وجدت الصحافة اللبنانية هذه المواقف أرضا خصبة لتحريك القاعدة الشعبية ودعمها معنويا للثورة الجزائرية فصحيفة الأنوار اللبنانية كتبت مقالا مطولا تحت عنوان "إذا لم يستجب دي غول للرد الجزائري فستسحب الثقة منه" "دي غول في حالة حرجة للغاية. فإن

قبل اقتراح الحكومة الجزائرية فإنه سيسمح للأسرى الخمسة بالجلوس إلى جانبه حول نفس المائدة وبالتفاهم على قدم المساواة وإن رفض فتسحب الأمم المتحدة والدوائر الحكومية ثقتها منه"[14].

أما صحيفة النهار اللبنانية فقد ذكرت تحت عنوان : "اختيار الحكومة الجزائرية اختيار شرعي" ما يلي: "إن اختيار أسرى جزيرة أكس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية اختيار شرعي لأنه لولم تختطف طائرتهم في عام 1956 لوجدناهم اليوم على رأس الحكومة الجزائرية الحالية"[15]

هذه المواقف شجعت من جهة أخرى أعضاء مكتب الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة السيد إبراهيم كابويا في المزيد من إطلاع الصحافة اللبنانية على واقع الشعب الجزائري وما يعاني منه من ويلات السياسة التدميرية المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية داخل الأراضي الجزائرية القائمة على سياسة الأرض المحروقة وهذا ما أدى إلى تعاطف كل فئات الشعب اللبناني حيث بادر البطريق ممثل المسيحيين اللبنانيين في 29 أفريل 1959 باستقبال الوفد الجزائري الذي قام بزيارة للبنان[16] وقد أسفر على هذا التلاحم العروبي أن قدم الصليب الأحمر اللبناني مبلغا ماليا قدر بألف ريال لبناني إلى جانب المساعدات الطبية الأخرى[17].

وكان لصحيفة "الصحافة اللبنانية" دور أساسي في التركيز على مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في مصيف شتورة اللبنانية في 22 أوت 1960، حيث نشرت مقالا مطولا علقت فيه على المحاكمات التي أجرتها السلطات الفرنسية ضد التقدميين الفرنسيين المتهمين بمساعدة الثورة الجزائرية وقارنت جهود أولئك الفرنسيين بما يقوم به العرب من جهود لنصرة الثورة الجزائرية، ومما جاء في هذا المقال ما يلي: "وإن الرأي العام العربي ينظر إلى حرب الجزائر كمشكلة ثانوية وأزمة عابرة فأكثرية الحكومات العربية تنظر إلى قضية الجزائر كموضوع خطابي وديبلوماسي يستعمل كورقة في المناسبات والمفاوضات للحصول على مكاسب اقتصادية أوبعض الانتماءات السياسية وقرار الجامعة العربية بدفع مبلغ اثنا عشر مليون جنيه لحكومة الجزائر المؤقتة لم ينفذ حتى هذه الساعة إلا من قبل حكومتين عربيتين فقط."[18].

لم تكن وضعية لبنان اقتصاديا تسمح له بتقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية لذلك عمدت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى التركيز على الدعم المعنوي الذي فاق كل تصور وكانت جرأة السلطة اللبنانية هي وقوفها إلى جانب رّد الحكومة المؤقتة على مبادرة الرئيس الفرنسي شارل ديغول في تصريحه بتاريخ 16 سبتمبر 1959 [19].

كما أكدت مرة أخرى لبنان رسميا مساندتها للثورة الجزائرية والسماح بعقد المؤتمرات الدولية والقارية العربية التي من شأنها تدعم قضية الشعب الجزائري. حيث شهدت بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية للدول العربية وكان ذلك ما بين 21 و26 نوفمبر 1960. وقد حضر المؤتمر مندوبوجميع الاتحادات العربية العربية بما فيها ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نيابة عن الاتحاد العام للتجار الجزائريين[20]. وأهم التوصيات التي انبثقت عن المؤتمر التوصية الخاصة بالقضية الجزائرية والتي جاء فيها ما يلي : "يحي المؤتمر ويهيب بالحكومات العربية مضاعفة الجهود العملية الحازمة بتأييد ثورة الجزائر بالمعونة المادية. ويناشد رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية العربية بتقديم إعانات متزايدة ومستمرة لثورة الجزائر [21].

كذلك حضور الجمهورية اللبنانية في المؤتمر الرابع الخاص بالطلبة الجزائريين والمنعقد ما بين 31 جويلية والفاتح أوت 1960، وكان الوفد اللبناني المشارك إلى جانب المغرب الأقصى وتونس والعراق وفلسطين ومصر من الوفود العربية التي عبرت عن دعمها المعنوي ومساندتها المطلقة ووقوفها الدائم إلى جانب قضية الطلبة الجزائريين وهي قضية كل العرب [22].

وفي إطار الدعم الرسمي للثورة الجزائرية فقد أدلى رئيس الحكومة اللبنانية بتصريح رحب فيه برد الحكومة الجزائرية المؤقتة الإيجابي حول قبول مبدأ المفاوضات. واعتبرها الممثل الوحيد للشعب الجزائري المجاهد [23].

كما جاء إعلان وزير خارجية الجمهورية اللبنانية بعد عام من تصريح رئيس الحكومة، وذلك في يوم 17 فيفري 1961، ليؤكد فيه مرة أخرى على التضامن مع القضية الجزائرية ماديا ومعنويا. وتضمن قرار بلاده المساهمة بمبلغ مالي قدره 500 ألف ليرة لبنانية لتضاف إلى حساب ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [24].

وفي نفس المجال شهدت العاصمة اللبنانية بيروت في 22 أوت 1960 حدثا كبيرا هوانعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في مصيف شتورا. حيث احتلت قضية الثورة الجزائرية الصدارة والاهتمام البالغ، ووجدت التأييد المطلق من طرف المؤتمرين. وهذا ما أكده ممثل الجزائر السيد كريم بالقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأعلن عنه للرأي العام العربي "إن قضية الجزائر قد كانت دائما عامل توحيد وتقارب بين جميع العرب على اختلاف ميولهم وأوضاعهم، لأن كل عربي يحمل نحوالجزائر وثورتها العظيمة نفس المشاعر المليئة بالفخر

والاعتزاز والرغبة الحارة في المساهمة بكل الوسائل من أجل انتصارها التام"[25].

وبذلك يكون مؤتمر وزراء الخارجية العرب بشتورة قد عبر تعبيرا صادقا عن حقيقة التلاحم العربي في أحلك الظروف حين جعل من القضية الجزائرية قضية العرب الأولى [26].

وما زاد الموقف الرسمي اللبناني دعما للقضية الجزائرية هو تجاوب الشارع اللبناني معها وضغطه المتواصل على حكومته من خلال المظاهرات العارمة التي جابت شوارع العاصمة بيروت معبرة عن سخطها على الاحتلال الفرنسي من جهة لكونها عانت من ويلات هذا الاستعمار الغاشم ومن جهة أخرى جاءت تعبيرا صادقا للتضامن مع قضية الشعب الجزائري العادلة وخلالها قام المتظاهرون باقتحام حديقة السفارة الفرنسية ببيروت وعلقوا العلم الجزائري، تحت هتافات وأهازيج تنادي بسقوط فرنسا ورئيسها شارل دي غول. والدوام لجيش التحرير الجزائري[27].

وقد برز دور الطلاب اللبنانيين في تحريك مشاعر السكان من خلال لافتات كتب عليها مطالبة الدول العربية بالعمل السريع لإنقاذ الجزائر والتنديد بأعمال الاستعمار الفرنسي الوحشية. وأكدوا في هذه المظاهرات العارمة على ضرورة تزويد الجزائر بالسلاح والمال والمتطوعين. وما جلب

الانتباه هو تصدر فتاة لبنانية تحمل العلم الجزائري وبجوارها فتاة أخرى تحمل العلم اللبناني [28].

ومن بيروت إلى مدن لبنانية أخرى منها طرابلس وصور التي شهدت بدورها مظاهرات أقيمت على إثرها مهرجانات شعبية كبيرة، طالب فيها المشاركون إرسال برقيات تأييد وتضامن للشعب الجزائري وضرورة الإسراع في مساعدة الثورة الجزائرية بالأموال والسلاح والمتطوعين، والتأكيد على مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وتنبيه حكومتهم بالإسراع في دفع مستحقاتها في الميزانية المخصصة للجزائر [29].

استمرت الحركة الاحتجاجية الطلابية ضد سياسة الإبادة التي مارستها السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الشعب الجزائري حيث قام مجلس الطلبة بمدينة صور اللبنانية ومخيم نهر البارد وانضم إليهم سكان النبطية وطلبة فلسطين بمخيم برج البراجنة. بإرسال لائحة تأييد وتضامن للشعب الجزائري مطالبة بالإسراع في تطبيق المقاطعة مع فرنسا [30].

من جهة ثانية كانت سنة 1961، سنة التضامن الطلابي المتزايد، حيث استنكر شباب مدينة صيدا اللبنانية المؤامرة التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي شارل دي غول لكونها تهدف إلى تقسيم الجزائر ومحاولة فصل الصحراء عن شمالها لغناها بالبترول. وقد أكدوا وقوفهم

الدائم مع الشعب الجزائري في جهاده من أجل استرجاع الاستقلال الكامل والغير المنقوص[31].

لم يمر عام على مظاهرات بيروت عام 1960، حتى انفجرت مظاهرات عارمة في ذكرى أول نوفمبر من عام 1961. وكانت العاصمة بيروت ميدانا لها، حيث جسدت التأييد المطلق للقضية الجزائرية، وجاءت تحية للذكرى السابعة، وقد طاف المتظاهرون كل شوارع بيروت الرئيسية مارين بالسفارات العربية والأجنبية وكانوا يرددون عبارات التأييد والدعوة لنصرة الشعب الجزائري واستنكار العدوان الفرنسي الغاشم، وقد استمرت المظاهرات أوقاتا طويلة[32]، ونفس الحدث شهدته باقي كبريات المدن اللبنانية ومنها طرابلس حيث أقيمت فيها مهرجانات كبيرة إحياء ليوم الثورة الجزائرية[33].

الهوامش

1- عمر بوضربة، مرجع سابق، ص171.

2- جاء هذا الإعتراف في بلاغ حكومي رسمي إلا أنه لمح للحكومة الفرنسية أنه لا يضر بالعلاقات الودية بين البلدين فرنسا ولبنان، أنظر المجاهد العدد 36، فيفري 1959، ص11.

3- المجاهد العدد 51، سبتمبر 1959، ص2.

4- الفضيل الورتلاني : الجزائر الثائرة، بدون دار نشر، بيروت1963، ص 453.

5- المجاهد العدد 42، ماي 1959، ص14.

6- المجاهد العدد 49، أوت 1959، ص2.

7- هذه الدول هي لبنان ومصر والعراق والسعودية وسوريا واليمن. وهناك دول أسيوية أخرى غير عربية حول القائمة الكاملة أنظر المقاومة، العدد 5، عام 1957، ص6.

8- أنظر نص المذكرة في المقاومة، نفس المصدر، ص6.

9- جريدة المقاومة، العدد 5، لعام 1957، ص6.

10- قدم ممثل سوريا السيد فريد عز الدين باسم ممثلي الدول العربية وهي لبنان وسوريا ومصر العراق وتونس والمغرب والسعودية

والسودان واليمن وليبيا، تصريحا خاصا بالقضية الجزائرية اتهموا فيه فرنسا وسياستها القائمة على إبادة الشعب الجزائري واستعمال فرنسا الأسلحة المحرمة دوليا منها الغازات السامة والخانقة وقتلها للأسرى من جيش التحرير إلى جانب المحتشدات والمعتقلات وهدم القرى والمداشر بالقنابل أنظر بالتفصيل جريدة المقاومة، العدد 11 لعام 1957، ص5.

11- ضم الوفد الجزائري كلا من السادة عبد الرحمن كيوان وأحمد فرنسيس وابن قطاط وغافر.

12- حول اللائحة أنظر المجاهد العدد 12، نوفمبر 1957، ص9.

13- جريدة المجاهد، العدد 26، جويلية 1958، ص10.

14 - المجاهد، العدد 56، نوفمبر 1959، ص7.

15- المقصود بأسرى جزيرة أكس هم المناضلون أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد ومحمد بوضياف ومحمد خيضر أنظر جريدة المجاهد العدد 56، نوفمبر 1959، ص7.

16- المجاهد، العدد 42، ماي 1959، ص14.

17- عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 172.

18- المجاهد، العدد 79، أكتوبر 1960، ص2.

19- مركز الأرشيف الوطني، أرشيف وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة، مصدر سابق.

20- مثل الحكومة المؤقتة في هذا المؤتمر نيابة عن الاتحاد العام للتجار الجزائريين السيدان عبد الرحمان يعلاوي وإبراهيم مز هودي.

21- جريدة المجاهد، العدد 84، ديسمبر 1960، ص 4.

22- صادف انعقاد المؤتمر الرابع الذكرى الخامسة لتأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أنظر حول الموضوع المجاهد، العدد الخاص 74، أوت 1960، ص 14

23- كان هذا التصريح الرسمي في 20جوان 1960، أنظر المجاهد، العدد 71، جوان 1960، ص4.

24- جريدة المجاهد، العدد 10، فيفري 1961، ص2.

25- جريدة المجاهد، العدد 76، سبتمبر 1960، ص6.

26- نفس المصدر والصفحة.

27- جريدة المجاهد، العدد 82، نوفمبر 1960، ص 6.

28- هذه المظاهرات توجهت إلى المجلس النيابي حيث ألقي فيها السيد شفيق مرتضى نائب بعلبك كلمة باسم المجلس النيابي قال فيها ما يلي :"بوركت خطواتكم في نصرة الحق الواضح المبين، حق الشعب العربي في الجزائر بالحياة ... وبالحرية والاستقلال وبمبدأ تقرير المصير". وكانت الوجهة الثانية قصر الحكومة حيث ألقي بدوره الرئيس صائب سلام خطابا جاء فيه ما يلي :"الجزائر عربية وفلسطين عربية قول ردده

شعب لبنان نردده بألسنتنا وتنبض به قلوبنا وتمتد للعمل من أجله أيدينا ..." أنظر في ذلك المجاهد نفس المصدر السابق الذكرص7

29– نفس المصدر ص7.

30- جريدة المجاهد، العدد 87، جانفي 1961، ص3

31– جريدة المجاهد، العدد 100، جويلية 1961، ص8.

32- جريدة المجاهد، العدد 108، نوفمبر 1961، ص 10.

33- نفس المصدر والصفحة.

السودان والقضية الجزائرية
وثورة أول نوفمبر

1- دعم السودان المادي والمعنوي لثورة الشعب الجزائري وقضيته العادلة:

رغم الأوضاع المزرية التي كان يعاني منها السودان من فقر وأوضاع متدهورة ناجمة عن الصراعات المذهبية والعقائدية التي كانت عليها البلاد آنذاك لم تمنع هذا البلد من إعلان دعمه المعنوي المطلق للثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، لذلك جاءت مواقف السودان في هيئة الأمم المتحدة مؤيدة لقضية الشعب الجزائري ففي 16 جويلية عام 1958 كانت من الدول الأولى التي وقعت على الرسالة التي تضمنت طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى جانب المذكرة التوضيحية المصاحبة لهذه الرسالة والتي جاء فيما يلي: " إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة، متسببة في زيادة الآلام والخسائر

البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حلّ يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بل إن هناك علائم تثير القلق ظهرت في الأشهر الأخيرة، تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية[1] " كما أكدت السودان على مواصلة دعمها المعنوي للقضية الجزائرية، وهذا ما حصل عند زيارة الوفد الجزائري برئاسة أحمد توفيق المدني العاصمة السودانية الخرطوم حيث تم التركيز في لقاءاته على جمع التبرعات المالية، لكن الحكومة السودانية تحججت بفقرها وأقنعت الوفد الجزائري بدعمه في المشاركة في مؤتمر أكرا العاصمة الغانية عام 1958، وقد حدث ذلك بعد مقابلة رسمية مع رئيس الحكومة السوداني والتي أعقبتها مقابلة أخرى مع وزراء حكومته[2]، كما جاء اعتراف السودان بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 22 سبتمبر 1958 ليدعم الموقف العربي الموحد الناصر للقضية الجزائرية[3].

وفي دورة عام 1959 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد ممثل السودان في لائحة اللجنة السياسية ما يلي:

"من المؤسف أن تتغيب فرنسا في الوقت الذي يسلم فيه دي غول الرئيس الفرنسي بالصيغة الدولية للقضية الجزائرية عندما اعترف بحق تقرير المصير"[4]

وقد توالت الزيارات إلى القطر السوداني من طرف الوفد الجزائري، وبدعوة من السلطات السودانية التي أحست بنوع من التقصير في حق القضية الجزائرية ومرد ذلك هو الفقر والضعف الاقتصادي الذي يعاني منه السودان، وهذا ما سمح للجزائريين من العمل على جمع الإعانات وفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني الجزائرية رسميا في العاصمة الخرطوم[5]. ونتج عن ذلك أيضا عقد عدة ندوات لشرح القضية الجزائرية وسبل دعمها ماديا ومعنويا وكان من أهمها الندوة التي عقدها الشيخ أحمد توفيق المدني رئيس الوفد الجزائري[6]. وهذا ما دفع من ناحية أخرى إلى بروز دور الطبقة المثقفة السودانية في نصرة القضية الجزائرية جماهيريا حيث قام أساتذة وطلبة جامعة الخرطوم بمظاهرات وتجمعات تناولت التأييد المطلق لقضية الشعب الجزائري[7].

كما توالت دعوات السلطات السودانية الرسمية لجبهة التحرير الوطني قصد المزيد من توعية الجماهير السودانية بالقضية الجزائرية، وقد تم تلبية هذه الدعوات حيث قام وفد جزائري بزيارة الخرطوم وكان في استقباله مندوب وزارة الخارجية والسيد أحمد حسن مطر رئيس التشريفات وعدد كبير من ممثلي الوزارات والأحزاب[8].

لقد كللت الزيارات المتكررة للسودان بزيادة ربط العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، وأصبحت السودان من بين الدول العربية التي

دافعت باستماتة على الثورة الجزائرية وأصبحت لها من الجرأة السياسية ما جعلها من الدول الفاعلة عربيا. حيث اتخذت الحكومة السودانية قررا شجاعا تمثل في سحب سفيرها من العاصمة الفرنسية باريس جراء السياسة القمعية المسلطة على الشعب الجزائري. وفي الخرطوم وجهت مذكرتي احتجاج شديدتا اللهجة للسفارة الفرنسية عبرت فيهما عن استنكارها الكبير للمجازر المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري. ومن جهة أخرى طالبت الحكومة الفرنسية بوقف تنفيذ أحكام الإعدام المتواصلة ضد الوطنيين الجزائريين والإسراع في الاعتراف باستقلال الجزائر الكامل (9).

ولكي يأخذ الدعم السوداني للثورة الجزائرية الطابع الرسمي، فإن رئيس الوزراء السيد عبد الله خليل أعلن تضامن حكومته مع قضية الشعب الجزائري، وأكد أن السودان رغم أنه كان تحت رقبة الاستعمار الإنكليزي إلا أن هذه الوضعية لن تمنع الدعم المعنوي الذي ظهر في هيئة الأمم المتحدة(10) وأمام الضغط الجماهيري المتزايد على السلطة السودانية رغم فقرها اقتصاديا إلا أنها استطاعت في نهاية المطاف من الاستجابة لنداء الواجب العربي والإسلامي، حيث أرسلت عن طريق سفيرها في القاهرة مبلغا ماليا، حسب طاقتها. وكان على جبهة التحرير بواسطة محمد الأمين دباغين أن ترد برسالة شكر وتقدير إلى رئيس الوزراء

السوداني عبد الله خليل على هذه الإلتفاتة العربية لدعم القضية الجزائرية[11].

وفي عام 1961 كان مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العربية الذي كان يضم نقابة العمال في مصر والعراق وليبيا واليمن والسودان، وكان يضم أكثر من ستة ملايين منخرط من العمال العرب، وفيه تم اتخاذ قرار هام تضمن التدابير الضرورية واللازمة لمقاطعة البضائع الفرنسية إلى جانب وسائل النقل من بواخر وطائرات، وحدثت هذه الجرأة، بعد أن كانت هذه النقابات قد قاطعت البواخر الأمريكية؛ وقد نجحت المقاطعة وجاءت بنتائج إيجابية لصالح الثورة الجزائرية[12].

الهوامش

1- كانت هناك دول عربية أخرى إلى جانب السودان صوتت لصالح هذه اللائحة وهي: العراق والسعودية وليبيا والمغرب الأقصى ولبنان. وهي نفس اللائحة التي عارضتها 18 دولة على رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أنظر بالتفصيل :جريدة المجاهد، العدد 34، بتاريخ ديسمبر 1958 ص 10-11.

2- المدني: حياة كفاح، مصدر سابق ص 363

3- أنظر قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص254

4- حول مضمون اللائحة السياسية ونصها الكامل أنظر: جريدة المجاهد العدد 57 ديسمبر 1959، ص 6-7

5- كان الوفد الجزائري يتشكل من أحمد توفيق المدني والشيخ العباس بن الحسين والحاج محمد

6- مانك والهاشمي: انظر بالتفصيل المدني: حياة كفاح، مصدر سابق ص 340

حول محتوى نص الندوة كاملا انظر المدني، نفس المصدر صفحات 196-197-198 - 199 -200-201.

7- المدني، نفسه، ص 195.

8- تضمن الوفد السادة أحمد توفيق المدني والشيخ العباس بن الحسين وإسماعيل بورغيدة أنظر في ذلك بالتفصيل المدني، نفس المصدر السابق، ص 188.

9- المجاهد، العدد 87، جانفي 1961، ص3.

10 - المدني، مصدر سابق، ص 193-194.

11- أنظر نص الرسالة في : المدني، مصدر سابق ص 381.

12- جريدة المجاهد، العدد 87، جانفي 1961، ص 3.

اليمن والقضية الجزائرية
وثورة أول نوفمبر

1- الموقف اليمني من الثورة:

مما لا شك فيه أن الدعم المعنوي طغى على السياسة اليمنية. خلال المراحل التي قطعتها القضية الجزائرية والثورة التحريرية في كفاحها من أجل استرجاع السيادة الوطنية التي اغتصبها الاحتلال الفرنسي عام 1830. وفي الوقت الذي كانت الثورة الجزائرية بأمس الحاجة إلى الدعم المادي من سلاح ومال ولم تتمكن السلطة اليمنية من توفير ما تحتاجه الجزائر من الدعم المادي. لذلك بقيت حبيسة الجانب المعنوي. نظرا للهيمنة الإنكليزية على المنطقة. وهي حليفة فرنسا في الحلف الأطلسي.

وحتى وإن كان الدعم معنويا وبسيطا، فإن اليمن وجدت نفسها مقيدة عربيا للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية لذلك انحصر دعمها لها سياسيا في المحافل الدولية وعلى وجه الخصوص في هيئة الأمم المتحدة حيث ناصرتها إلى جانب أشقائها العرب

لقد كانت اليمن من بين الدول العربية الأولى[1]، التي دعمت تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك في الفاتح من شهر أكتوبر عام 1955[2].

كما برز دورها مجددا في هذه الهيئة الدولية، ففي 15 فبراير 1957 وبعد نقاش دام أكثر من عشرة أيام، شاركت فيه اليمن انتهى إلى كتابة عريضة تدعو الطرف الجزائري والطرف الاستعماري الفرنسي إلى ضرورة إيجاد حلّ عادل وسلمي للقضية الجزائرية، ومع ذلك فإن صوت اليمن دعم الموقف العربي الموحد من أجل نصرة القضية الجزائرية العادلة، رغم اعتبار فرنسا هذه العريضة عبارة عن أجل أعطي لفرنسا بطريقة غير مباشرة للإسراع إلى حل القضية الجزائرية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل الشرعي للشعب الجزائري[3].

كما ساهمت اليمن أيضا بقدر وافر في الندوة الدولية النقابية لمساعدة الثورة الجزائرية المنعقدة في 8 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة والتي حضرها ممثلوثمانية عشر دولة، وقد ترأس الجلسة الافتتاحية السيد أنور السادات. وكانت الجامعة العالمية لنقابات العمال العرب هي التي دعت إلى عقد هذه الندوة الدولية لنصرة القضية الجزائرية[4].

وفي 19 سبتمبر 1958 عندما تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت اليمن من الدول السباقة إلى الاعتراف بها رسميا وكان ذلك في 21 سبتمبر 1958[5].

أما دورة عام 1958 للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن اليمن ضمت صوتها إلى مجموعة الدول الآفروأسيوية الخمسة والثلاثون التي صوتت على لائحة اللجنة السياسية الخاصة بالقضية الجزائرية، وقد طالبت هذه الدول بما فيها اليمن بضرورة الاعتراف الفوري بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[6].

ومن المواقف الايجابية تجاه الثورة الجزائرية هي مواصلة الدعم المعنوي في أعلى هيئة دولية، ففي دورة عام 1959، أكد ممثل اليمن على انه يجب على الحكومة الفرنسية أن تقبل فكرة محاورة ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة ما يتعلق بالطرق الكفيلة التي يمكن تطبيقها في الفترة الانتقالية، وذلك قبل البدء في عملية الاستفتاء مع ضرورة ضبط الضمانات التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة لمارسة كل الحريات ولنجاح عملية الاستفتاء نفسها [7].

وعند افتتاح الدورة الأممية لعام 1959، تطرقت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لملف القضية الجزائرية في 30 نوفمبر عام 1959 وقد اعتمدت فرنسا أسلوب الكرسي الشاغر وترك المجال لحلفائها وعلى

رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عنها، حيث حضر الوفد الجزائري الذي خصصت له ستة مقاعد في الأماكن المخصصة للملاحظين وفي هذه الدورة كانت اليمن ضمن قائمة الدول السباقة إلى التصويت على لائحة اللجنة السياسية والتي كان عددها 38 صوتا[8] ضد 26 صوتا وامتناع 17 صوتا[9] وقد ذكر ممثل اليمن في هذه الدورة فرنسا بما يلي:

"يجب على فرنسا أن تقبل المناقشة مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وسائل اختصار الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء"[10]

كما أن اليمن كانت ضمن الدول الآفرو- آسيوية التي وجهت رسالة إلى الكتابة العامة للأمم المتحدة. الهدف من محتواها هو التعجيل بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في 20 جويلية عام 1960. وكان مندوب اليمن في الأمم المتحدة من الموقعين على الرسالة [11].

وفي سياق مساندة اليمن للثورة الجزائرية دبلوماسيا. فقد كان الوفد اليمني ضمن وفود الاتحاد الدولي للعمال العرب الذي أكد في مؤتمره المنعقد عام 1961 على ضرورة مقاطعة الطائرات والبواخر والسلع الفرنسية [12].

أما مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في بلغراد عام 1961، فقد شاركت فيه اليمن وندد فيه مندوبها بالاستعمار العالمي. وفضح مناورات

الاستعمار البريطاني لتثبيت أقدامه في جنوب اليمن. وأكد علـى ضـرورة احترام ومصداقية الأمم المتحدة في مصـادقتها علـى قـرار يمنـع اسـتعمال الأسلحة النووية في إشارة إلى فرنسا، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولـي بهـذا الشأن خاصة وأن الظرف كان مناسبا بحيث كانت فرنسا في الوقت نفسه قد بدأت تجاربها النووية في الصحراء الجزائريـــة[13].

الهوامش

1-.من أهم الدول العربية ذات الوزن السياسي على الساحة الدولية هي مصر والعربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان وكذلك اليمن على اعتبار أنها كانت دول مستقلة في هذه الفترة.

2-.جريدة المجاهد، العدد 10، سبتمبر 1957، ص 9.

3- نفس المصدر والصفحة .

4- الدول العربية المشاركة في الندوة هي: مصر الدولة المضيفة، واليمن والعراق والسودان والمغرب والأردن وليبيا ولبنان وسوريا إلى جانب ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية السيد عبد القادر معاشو، أنظر بالتفصيل المجاهد، العدد 29، بتاريخ سبتمبر 1958، ص2.

5- المجاهد العدد 30، بتاريخ أكتوبر 1958، ص 8

6- المجاهد العدد 34، بتاريخ ديسمبر 1958، ص 10-11

7- المجاهد العدد 57، بتاريخ ديسمبر 1959، ص 7.

8- من أبرز الدول التي صوتت على لائحة اللجنة السياسية لصالح القضية الجزائرية الدول العربية وهي: اليمن والجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) وليبيا والسودان وتونس والمغرب والأردن والعربية السعودية ولبنان.

9- المجاهد، العدد 57، بتاريخ ديسمبر 1959، ص7.

10- حــول مضــمون هــذه اللائحــة بالتفصــيل أنظــر ،

المجاهد، العدد 57، ديسمبر 1959، ص 6.

11- جريدة المجاهد، العدد 74، بتاريخ أوت 1960، ص 9.

12- المجاهد، العدد 87، بتاريخ جانفي 1961، ص3.

13- جريدة مجاهد، العدد 104، بتاريخ سبتمبر 1961، ص9.

دولة قطر والقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر

1- الموقف المشرف لدولة قطر في دعمها للقضية الجزائرية:

على غرار الأوضاع العامة التي كان عليها المشرق العربي خاصة الدول العربية الصغيرة الحجم والكبيرة التأثير والتي عانت هي الأخرى من ويلات الهيمنة الاستعمر الإنكليزي في تلك الفترة. خاصة وأن هذا الاستعمار كان خلال الخمسينات من القرن العشرين أحد الحلفاء الطبيعيين للاستعمار الفرنسي داخل الحلف الأطلسي الذي كان يشكل الإطار العام للدول الاستعمارية الغربية. ورغم هذه الهيمنة إلا أن دولة قطر حكومة وشعبا تفاعلت مع ثورة الشعب الجزائري ووقفت على حقيقة الإبادة التي كان يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الشعب العربي الأعزل في الجزائر. وهذا ما جسد بادئ ذي بدء الدعم الفعلي الذي بادرت به الأسرة الحاكمة في قطر حتى تكون نبراسا لشعب قطر ليسلك

نفس المسلك، وكرس جهوده لخدمة القضية الجزائرية. حيث تحولت المدارس إلى مراكز توعية وشرح للأجيال القادمة لما يحدث داخل الأراضي العربية في الجزائر وبطولات شعبها من خلال ملاحم ثورته ضد الاحتلال الفرنسي، وقد نتج عن ذلك إلتفاف الشعب القطري حول الثورة الجزائرية[1]

ومن أوجه الدعم القطري للثورة الجزائرية كذلك، النشاط المكثف للطبقة السياسية والمثقفة القطرية في جمع التبرعات المالية لدعم الشعب الجزائري واستطاع التلاميذ القطريون من التعرف أكثر على ثورة الشعب العربي في الجزائر وحفظ العديد من الشعر الثوري الجزائري المتميز. كما كان هؤلاء التلاميذ يقومون بتوجيه التحية إلى المجاهدين الجزائريين [2]، هذا إلى جانب التجمعات التي كان يقوم بها الطلاب القطريون المنددة بالوحشية الفرنسية والداعية إلى مقاطعة السلع الفرنسية بناءً على توصيات مؤتمر النقابات العربية المنعقد عام 1961[3]، وحتى تتمكن دولة قطر مواصلة دعمها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية رأت من الضروري اقتطاع مبالغ مالية وفرض رسوم على بعض الخدمات الحكومية لصالح الثورة الجزائرية، وسمحت بتأسيس لجان لجمع التبرعات المختلفة[4]

وأهم حدث ميز الموقف القطري تجاه الثورةالجزائرية هو المبادرة القوية التي قام بها أمير دولة قطر عام 1961. عندما سلم قصره المتواجد

في سويسرا لوفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي كان يجري مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول تقرير مصير الجزائر. وكان هدف أمير دولة قطر هو أن تكون للوفد الجزائري المفاوض كامل الحرية المطلقة في تحديد قراراته حول مستقبل الجزائر دون أي ضغط من أية جهة غربية أخرى. وقد رفع العلم الجزائري على مدخل القصر[5]

وكانت كلمات أمير قطر خلال هذه المرحلة الساخنة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة العدو الفرنسي. معبرة عن مدى تفاعل كل القطريين مع أحداث الثورة الجزائرية والمراحل الصعبة التي قطعتها القضية الجزائرية ومما جاء فيها ما يلي: " من ثورة الجزائر تعلمنا الصبر والكفاح ومن ثورة الجزائر تعلمنا الاعتماد على النفس. وأتمنى لكل ثورة عربية ضد الاحتلال أن تتعلم من ثورة شعبكم - الشعب الجزائري. " [6]

الهوامش

1- دبش، مرجع سابق ص 101.

2- نفس المرجع و الصفحة.

3- جريدة المجاهد العدد 87، بتاريخ جانفي 1961، ص 3

4- دبش المرجع سابق ص ص 101-102

5- دبش، مرجع سابق ص 102.

6- نفس المرجع و الصفحة.

دولة الكويت والقضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر

1- الثورة الجزائرية تجد في الكويت دولة عظمى في كيان صغير:

يعود دعم الكويت المتواصل ماديا للثورة الجزائرية إلى غنى هذه الدولة الصغيرة. رغم كونها كانت هي الأخرى على غرار بعض دول الخليج العربي تحت وطأة الاستعمر الإنكليزي بالدرجة الأولى لذلك كان من الصعب في ظل هذه الوضعية التوصل إلى نتيجة تصب لصالح الثورة الجزائرية. وهذا ما أكده أمير الكويت أنذاك عندما عبر عن تضامن حكومته وشعبه مع ثورة الشعب الجزائري مخاطبا الوفد الجزائري بما يلي: "نحن نشارككم في كفاحكم، فلا تهنوا ولا تحزنوا. سيزداد مقدار إعانتنا على مقدار ما ستزداد مدا خيلنا. وإنكم لواجدون عندنا بحول الله ما تحبون" (1).

كما سمحت دول الكويت بتأسيس لجنة الجزائر المكلفة بتنظيم الأسبوع الخاص بمساندة ودعم الثورةالجزائرية المباركة[2].

وبمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية. تبرع أمير دوله الكويت بمبلغ تم صبه في حساب جبهة التحرير لدعم الثورة الجزائرية وقد قدر آنذاك بـ ثلاثة ملايين دولار [3].

وفي إحدى زيارات وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية برئاسة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك السيد فرحات عباس إلى الكويت، أكد أميرها مرة أخرى للوفد الجزائري تمسك بلاده وشعبه بدعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا ومما جاء في تأكيده هذا ما يلي: "كنا معكم قلبا. ثم صرنا معكم قلبا ومالا ومهما اتسعت أموالنا زدنا في إعانة الجزائر. لا نتقيد بميزانية ولا نحدد المدد بعدد" [4].

وعلى غرار ما كانت عليه العديد من الدول العربية في دعمها للثورة الجزائرية. فإن الدعم لم يكن شأن السلطة وحدها. إنما كان شأن الشعب الكويتي الشقيق أيضا وهذا التلاحم بين الحاكم والمحكوم كان من أجل نصرة الثورة الجزائرية والوقوف مع الشعب الجزائري ومؤازرته في محنته. وهذا ما جسده العمل الملموس المتمثل قي تنظيم أسبوع الجزائر. حيث بادرت دولة الكويت إلى تأسيس لجنة كويتية تقوم بجمع الإعانات والتبرعات لصالح الثورة الجزائرية. ولمواصلة هذا الدعم أجبرت الحكومة

الكويتية كل العمال في القطاعات الحكومية إلى دفع مبالغ مالية من أجورهم تضامنا مع الشعب الجزائري، بالإضافة إلى إصدار طوابع بريدية خاصة بدعم الثورة الجزائرية على أساس أنها واجب قومي[5]

وفي إطار دعمها المادي كذلك كانت الكويت من الدول العربية التي فتحت أبوابها للطلبة الجزائريين، وكان بها قبل الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث وعشرون طالبا يدرسون بالمرحلة الثانوية بمعهد الشويخ النموذجي، وكانت الحكومة الكويتية هي التي تتكفل بكل نفقات الطلبة الجزائريين، إلى جانب منحهم مبلغا من المال قدره ثمانون ألف فرنك مع تذكرة سفر خارج الكويت، يضاف إليه مبلغ آخر قيمته ستة آلاف فرنك لتغطية مصاريف كل طالب [6]

وفي نفس السياق تمكن وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة عند زيارته للكويت من الحصول على أربعين مقعدا إضافيا للطلبة الجزائريين. وقد وعدت الحكومة الكويتية رفع العدد في المستقبل ورفع المنح المخصصة لهم إلى مائة ألف فرنك. وقد وصل عدد طلاب الثانوية من الجزائريين في الكويت إلى سبع وثلاثون طالبا كانت نفقاتهم كلها على حساب السلطة الكويتية الرسمية [7]

2- التضامن العضوي بين الشعبين الكويتي والجزائري:

ظهر الدعم المعنوي الكويتي للثورة الجزائرية في ميادين عدة وتعود بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الكويتية للقضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري، وما أكد هذا الاهتمام المتزايد هو الحفاوة التي كانت تتلقاها الوفود الجزائرية عند كل زيارة للكويت ومنها الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري في 26 أفريل 1959، والتي ميزتها الأسئلة الشاملة التي طرحها أمير الكويت على أعضاء الوفد الجزائري. وخصّت بالدرجة الأولى الأوضاع التي آلت. إليها الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية وكان الأمل يحذوه في استرجاع الشعب الجزائري لاستقلاله[8]

ومن جهة ثانية، فإن السلطات الكويتية سمحت بتخصيص ساعات في إذاعتها الوطنية للثورة الجزائرية وكانت بقدر ثلاث ساعات أسبوعيا مما سمح لشرائح واسعة من سكان الخليج العربي يتعرفون عن القضية الجزائرية وأن هناك شعب عربي في منطقة المغرب العربي يعاني ويلات الاستعمار الفرنسي هوالشعب الجزائري[9] . كما قامت دولة الكويت بتنظيم العديد من المهرجات الشعبية الواسعة النطاق ومنها تلك التي واكبت الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية. في أول نوفمبر 1961.

وهي المناسبة التي استحوذت على قدر كبير من اهتمامات وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة [10]. وقد شجعت السلطات الكويتية. فرع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالكويت على المشاركة في المؤتمر القومي الرابع المنعقد ببير الباي في 31 جويليـة 1960[11].

لقد دعمت الكويت حكومة وشعبا، الثورة الجزائرية، وتابعت أطوارها وقد تفاعل الشعب الكويتي معها وجدانيا، وأصبح يدرك تمام الإدراك أن فرنسا الحضارة هي فرنسا الدمار والإبادة في الجزائر، وما كان يتلقاه الشعب العربي في الجزائر على يد زبانية الاستعمار الفرنسي كان الكويتيون يحسون بحزن عميق نابع من روابط العروبة والإسلام التي تربط الشعب العربي الكويتي بالشعب العربي في الجزائر" [12].

الهوامش

1 - المدني، مصدر سابق، ص359

2 - نفسه، ص 359

3 - المجاهد، العدد 108، بتاريخ نوفمبر 1961، ص 11.

4 - المدني نفس المصدر، ص 426.

5- دبش، مرجع سابق ص 99.

6 - المدني مصدر سابق ص 426.

7 - نفسه، ص 426.

8 - المدني: مصدر سابق، ص 426

9 - دبش: مرجع سابق ص 99

10 – المجاهد، العدد 108، بتاريخ نوفمبر 1961، ص 11.

11 - المجاهد، العدد الخاص 74، بتاريخ أوت 1960، ص 11.

12 - دبش، مرجع سابق، ص 99.

الخاتمة

لقد تميزت مواقف الدول العربية حكومات وشعوب من القضية الجزائرية ما بين 1954-1962. بالتأييد الكبير. إن لم يكن المطلق. وكانت كلها تصب في مواقف مؤيدة لثورة الشعب الجزائري التي جسدها الدعم المادي والدعم المعنوي. والتي ميزت مرحلة اندلاع الثورة التحريرية على الرغم من أن قضية الشعب الجزائري قبل هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، مرت بظروف تاريخية، داخلية وخارجية تعود إلى فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، وظهور رد الفعل المحلي المتمثل في مقاومة الشعب الجزائري. عسكريا وسياسيا. حيث ميز الجانب المسلح. عدة مقاومات شعبية إبتداء من مقاومة متيجة بزعامة الشيخ بن زعمون والشيخ سيدي السعيدي والآغا محي الدين بن المبارك. مرورا بمقاومة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية، ومقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري التي سقط على اسوار عاصمتها قسنطينة الحاكم العام الفرنسي آنداك الجنرال دامريمون. والشيخ بوزيان والشيخ بوعمامة وابن ناصر بن شهرة بالأغواط وأولاد سيدي الشيخ. والشيخ أمود في أقصى الصحراء. والشيخ المقراني أما عن الجانب السياسي فقد برزت عدة شخصيات حملت لواء المقاومة السياسية وكان على رأسها حمدان

بن عثمان خوجة الذي ناضل بقلمه وفكره ومواقفه من أجل نصرة قضية شعبه متحديا سلطة الاحتلال، وعمل جاهدا لتعريف الرأي العام الفرنسي والعالمي بها

ومع مطلع القرن العشرين تبلور النضال السياسي الجزائري في قوة منظمة مكنته من الدفاع أكثر من قبل على قضيته، هذه القوة السياسية عرفت بالحركة الوطنية ممثلة في إتجاهاتها السياسية لكن مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت تيارات سياسية مغايرة لتيارات العشرينات تمثلت في إتجاهين، هما الإتجاه الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والإتجاه الإستقلالي ممثلا في النجم ثم حزب الشعب الجزائري فالحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية.

مع بداية إنطلاق الثورة المباركة في 1 نوفمبر 1954. احتضنت الدول العربية حكومات وشعوب من المحيط إلى الخليج، ثورة الشعب العربي في الجزائري، بوضوح إلى غاية الإستقلال التام عام 1962. والملاحظ أنه رغم الهيمنة التي كانت مفروضة من طرف الكتلة الغربية على بعض الدول المؤيدة للثورة الجزائرية على وجه التحديد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تحدي هذه الدول كان أقوى لا يمانها بعدالة قضية الشعب الجزائري.

لقد جسدت الثورة الجزائرية التضامن العربي من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي كانت تتلقاه مدة كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم. ووجدت في مساندة المؤيدين من أشقائها العرب القوة الضاربة والضرورية التي يمكن أن تسترجع بها الحرية والإستقلال الذي سلب منها عام1830.

إن الهدف المتوخى من هذه الدراسة هو الوقوف على حقيقة تحدي العرب حكومات وشعوب لفرنسا وحلفائها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. التى سعت إلى تكسير الطوق الذي ضربته هذه الحكومات على سلطة الاحتلال الفرنسي الذي كان يعتبر ما يجري في الجزائر شأن داخلي فرنسي، في حين كانت الحكومات والشعوب العربية ترى أن ما كان يحدث داخل أرض عربية هو شأن كل العرب.

البيبليوغرافيا

1- الأرشيف

1- أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أ- محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الصناديق المصورة من G01 إلى G010.

ب- محفوظات وزارة الشؤون الخارجية.

2- الوثائق المتعلقة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

أ- الصناديق الخاصة بمؤتمر طرابلس الأول من C10 إلى C13.

ب- الصناديق الخاصة بمؤتمر طرابلس الثاني من C18 إلى C043.

3- جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

4- جريدة المقاومة لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2- المصادر والمراجع بالعربية:

1- أبوالمجد (صبري) فيتنام شعبا ونضالا، دار الكتاب العربي، مصر 1969.

2- أجرون (شارل روبير)، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ترجمة عيسى عصفور ديوان المطبوعات الجامعية. ط 2، الجزائر 1986.

3- أشفورد (دوغلاس)، التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتاب الدار البيضاء. المغرب 1963.

4- الأشرف (مصطفى)، الجزائر. الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، م و ك الجزائر 1983.

5-البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخشن، دار اليقظة العربية بيروت 1965.

6- ابطريق (عبد الحميد)، التيارات السياسية المعاصرة. 1815-1960 ط 1. دار النهضة. بيروت 1974.

7- بن عزوز حكيم (محمد)، وثائق سرية حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب. مؤسسة عبد الخالق الطريس. تطوان 1980.

8- بن العقون (عبد الرحمن)، الكفاح القومي والسياسي. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الثالث. الجزائر 1986.

9- بن خدة بن يوسف، إتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1987.

10- بلاسي (أحمد نبيل)، الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1990.

11- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997.

12- بوشعير (سعيد)، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، ط 2، عين مليلة. الجزائر 1993.

13- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

14- بوطمين (لخضر الجودي)، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر 1987.

15- بوضياف (محمد)، الجزائر إلى أين ترجمة محمد بن زغبية وآخرون. مطبعة النخلة، الجزائر 1992

16- بومالي (حسن)، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956). منشورات المتحف للوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

17- التاريخ السري لحرب الفيتنام، من وثائق البانتاغون. ترجمة الأستاذين محمد أنيس وحميدي الجواد، ج 1. 1972

18 - تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، مرحلة 1958. الخاصة بمنطقة البيض الولاية الخامسة.

19- تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة المرحلة 1958، الخاصة بمنطقة بشار، الولاية الخامسة.

20- التقرير السنوي لأعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ (16 جوان 1957-10 جوان 1958). للدورة الثالثة عشر.

21- الجابري (محمد العابد)، يقظة الوعي العروبي في المغرب: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986.

22- الجمالي (فاضل)، العراق الجديد، أراء ومطالعات في شؤونه السياسية. بيروت. بلا تاريخ.
23- الجمالي (فاضل)، تجارب في القضية العربية 1943-1958، ج 2. بلا تاريخ
24- جليبسي (خوان)، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدوقي أبوطالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1959.
25- الجنيدي (خليفة)، من وحي الثورة الجزائرية. دار الثقافة، بيروت 1963
26- حاطوم (نور الدين)، قضايا عصرنا من> 1945. دار الفكر، دمشق 1972
27- حافظ (حمدي) والشرقاوي (محمود)، المشكلات العلمية المعاصرة، ط 1. مطبعة البيان العربي، القاهرة 1958.
28- حسين (فاضل)، سياسة نوري السعيد، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. القاهرة 1976.
29- الحسيني (عبد الرزاق)، تاريخ الوزرات العرقية. الجزء 9. دار الكتاب. بيروت1978.
30- حمدان بن عثمان (خوجة)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق. محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر 1982.
31- حمدان بن عثمان (خوجة الجزائري)، المرآة، لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، تعريب وتقديم وتعليق محمد بن عبد الكريم. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1972.
32- حمدي (أحمد)، الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2. الجزائر 1995.
33- حمروش (أحمد). عبد الناصر والعرب المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت 1975.

34- خـرفي (صـالح)، في رحـاب المغـرب العربـي. دار الغـرب الإسـلامي. ط 1، بيروت1985.

35- الخطيـب (أحمـد). جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين وأثرهـا الإصـلاحي في الجزائر. م وك، الجزائر 1985.

36- الخـولي (لطفـي). عـن الثـورة، في الثـورة، وبـالثورة، دار الهـدى عـين مليلـة: الجزائر1992.

37- دروزبل (ج ب): التاريخ الدبلومـاسـي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانيـة إلى اليوم. ترجمة نور الدين حاطوم. دار الفكر، دمشق 1978.

38- ديغول (شارل)، مذكرات الأمل 1958-1962؛ ترجمة سموحي مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت 1971.

39- ديري (أكرم). نحواستراتجبة عربية جديـدة. بـيروت. دار اليقظـة العربيـة بـلا تاريخ.

40- الذيب (فتحي)، جمال وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984.

41- رفاعي (محمد علي)، الجامعة العربية، وقضايا التحرير، القاهرة. الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1971.

42- ريمون (أرون) وتاننغ (أنطوني). الاستقلال للجزائر، ترجمة جان غبريل دار الغد للطباعة والنشر. بيروت 1958.

43- الزبيري (محمد العربي)، المثقفون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الـوطني للمجاهد. الجزائر 1995.

44- الزبيري (محمد العربي)، الثورة الجزائريـة في عامهـا الأول، دار البعـث. ط 1، الجزائر 1984.

45- الزبيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر من 1942 إلى 1992، دار هومة للنشر، الجزائر 2000.

46- الزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، م وك، 1989.

47- زيان (بهي الدين)، الجزائر أرمن المعارك، دار الكتاب المصري 1958.

48- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر. دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، 2004، الجزائر.

49- زوزو (عبد الحميد)، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (د، ت)

50- سعد الله (أبوالقاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية. ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1992،

51- سعد الله (عمر إسماعيل). مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة. دكتوراه الدولة في القانون الدولي والدولية. معهد الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الجزائر. الجزء 2. عام 1984

52- سعيد (أمين). ثورات العرب في القرن العشرين. دار الهلال، بلا تاريخ

53- شريط (عبد الله)، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956. منشورات المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر 1995.

54- الشقيري (أحمد). قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت. بلا تاريخ

55- الشقيري. أربعون عاما في الحياة العربية والدولية.

56- شعبان (محمد حسين). تسعون يوما في الجزائر، تاريخ الثورة الجزائرية في سطور. مطبعة نهضة مصر. القاهرة 1960.

57- الصديق (محمد الصالح): من القلب للعين، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. 1964.

58 - ضريف (محمد)، الأحزاب السياسية المغربية. مطبعة إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، المغرب 1988.

59- طلاس (مصطفى)، الثورة الجزائرية، دار الشورى: بيروت 1980.

60- عباس (فرحات)، حرب الجزائر وثورتها "ليل الاستعمار" ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة فضالة، بلا تاريخ.

61- عباس (محمد)، ثوار عظماء، مطبعة دحلب الجزائر، بلا تاريخ

62- العربي (إسماعيل)، حاضر الدول الإسلامية في القارة الإفريقية م وك الجزائر1984.

63- العطار (حسن)، الوطن العربي، دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة. ط 1، مطبعة أسعد. بغداد 1966.

64- العقاد (صلاح)، المغرب العربي (الجزائر- تونس، المغرب الأقصى)، دراسات في تاريخ الحديث ومشاكله المعاصرة، مطبعة الأنجلوالمصرية القاهرة 1962.

65- العلوي (محمد الطيب): مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954. منشورات المتحف الوطني للمجاهد. ط 2، الجزائر 1992.

66- عواشف (عبد الرحمن)، الصحافة العربية في الجزائر. دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، م وك، الجزائر 1985.

67- غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الدار البيضاء 1976

68- الفاسي (علال)، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. مطبعة الرسالة القاهرة1948.

69- فؤاد (سعد زغلول)، الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرعية تونس1975.

70- قاسمية (خيرية). أحمد الشقيري، زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت 1987.

71- قداش (محفوظ)، الأمير خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية 1987

72- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

73- قنانش (محمد) وقداش (محفوظ). نجم الشمال الإفريقي 1926- 1937. وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1984.

74- قليل (عمار) ملحمة الجزائر، ج 1، الجزائر 1991.

75- الكعكعي (يحي أحمد)، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية. بيروت 1986.

76- مجاهد (مسعود)، الجزائر عبر الأجيال، دار الأيتام الإسلامية القدس، الأردنية الهاشمية، ط 2، بلا تاريخ

77- محاضر مجلس النواب، الاجتماع العادي للجلسة الرابعة لعام 1957 في 2 جانفي 1958.

78- محمد كرو (أبوالقاسم)، ماي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي مطبعة الترقي. تونس 1951.

79- محمد كرو (أبوالقاسم)، صوت الجزائر، المطبعة العصرية، تونس 1958.

80- المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح (مذكرات)، الجزء 3، م وك: الجزائر1988.

81- مرتضى (محمود عبد المنعم)، الجزائر المنتصرة، الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، بلا تاريخ

82- مناصرية (يوسف)، الحزب الدستوري التونسي الجديد. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. معهد التاريخ، جامعة الجزائر

83- الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، أكتوبر 1981.

84- الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة ماي 1984.

1- تقارير ولايات الشرق الجزائري.

2- تقارير ولايات الغرب الجزائري.

3- تقارير ولايات الجنوب الجزائري.

85- الملتقى الولائي لتاريخ الثورة، المنعقد بوهران في 22 سبتمبر 1986.

86- ملف خاص عن مجزرة سيدي يوسف (إحياء الذكرى 37) فبراير 1955. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

87- منيع (محمد)، قصص من فضائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار الكتاب، 1962.

88- الميلي (محمد مبارك)، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد 2، الجزائر 1984.

89- الميلي (محمد مبارك)، مواقف جزائرية. المؤسسة الوطنية للكتاب. ط 1، الجزائر. 1984.

90- الميلي (محمد المبارك). المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. دار الكلمة، ط 2. بيروت 1983.

91- ناصر (محمد)، الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985.
92- ناصف (عبد الكريم): سياسة الأمر الواقع. نظرية وممارسة في الوطن العربي، مطبعة الكواكب، دمشق 1985.
93- ناصف (عبد الفتاح)، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958. دار الرشيد، بغداد، بلا تاريخ.
94- نويصر (مصطفى). ميشال عفلق والثورة الجزائرية، الطريق للنشر والتوزيع. الجزائر 1993.
95- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، ردود الفعل حول الثورة الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزائر. 1984.
96- هلال (علي الدين)، أمريكا والوحدة العربية 1945-1986. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 10، بيروت 1989.
97- الورتلاني (الفضيل)، الجزائر الثائرة. بدون دار نشر، بيروت 1963.
98- يحي (جلال)، المغرب العربي الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية. بيروت 1981.

3- المصادر والمراجع الأجنبية:

1- AGRON (CH-R), Les origines de la guerre d'Algérie, édition Fayand, Paris 1962.

2- ALISIAIR (Homé), Histoire de la guerre d'Algérie, édition ALBIN Michel, Paris 1977.

3- ALLEG (Henri), La guerre d'Algérie, édition temps aduels 1981.

4- ALLEG (Henri), La question, édition de Minul, 1961.

5- ALLIAS (Maurice), l'Algérie d'EVIAN, les accords d'Évian, le referendum et la résistance Algérienne, l'autorité ‹la majorité, édition l'Esprit nouveau, Paris 1962.

6- BENATIA Farouk, Les actions humanitaire pendant la lutte de libération 1954-1962, éditions Dahleb, Alger 1997.

7- BENKHEDA (Benyoucef), Les origines du 1er novembre 1954, édition Dahleb, Alger S.D.

8- BELHOCINE Mabrouk, Le courrier Alger le Caire (1954-1962), et le congrès de la Soummam dans la révolution, Casbah éditions, Alger 2000.

9- BERNARD (Michel), Histoire du drame Algérien, Genève 1971.

10- BJAOUI (Mohamed), vérités sur la révolution Algérienne, édition Gallimands ،Paris 1970.

11- BOLDRINI (M), Qui est ENRICO MATTEI, Institut culturel Italien en collaboration avec la société DANTE ALGHERI, Alger 1992.

12- BOUZAHER (Hocine), Jusqu'au bord du ciel. Ministère des anciens Moudjahidine. Dar-el oumm. Alger 1993.

13- BOZZO (Anna), Actions de solidarité pour l'Algerie, un nouvel internationalisme, institut culturel Italien.

14- BOZZO (Anna), Les relations entre l'Italie et l'Algérie 1815-1962, Séminaire Italo-Algérien d'études historiques, Alger 1988.

15- COLLOT (Claude), et HENRY (Jean- Robert), Le mouvement National Algérien 1912-1954, 2 eme éditions, OPU, Alger 1981.

16- COURRIERE (Yves). La guerre d'Algérie, édition Fayard, Paris 1974.

17- COURRIERE (Yves), Les fils de la toussaint, édition Fayard, Paris 1968.

18- COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie (1954-1957), éditions Robert Lafont, Paris 1990.

19- DOLLOZ (Jacques), La guerre d'Indochine 1945-1954, édition de Seuil, Paris 1987.

20- DROZ (Bernard) et LEVER (Evelyne), Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions de Seuil, Paris 1982.

21- FERRO (Marc), SUEZ, naissance d'un tiers monde, Bruxelles 1986.

22- GHESNEHUX (Jean), Contribution à l'histoire de la nation vietnamienne, édition sociales, Paris. S.D.

23- Gouvernement Françaises (le), Le plan de Constantiene 1959-1963.

24- Guenaneche (Mohamed), Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres 1919-1939, OPU, Alger 1990.

25- GUENANECHE (M) et KADDACHE (M), Le parti du peuple Algérien, OPU, Alger 1993.

26- HARBI (Mohamed), Le F.L.N, mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), édition J-A, S.T.D, 1985.

27- HARBI (Mohamed), Les archives de la révolution Algériennes, éditions jeune Afrique, Paris 1981.

28- HARTMUT (M), La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre, le passage de la 4ème à la 5 ème république, éditions publisud, Paris 1999.

29- HASSANI (Abdelkrim El GHOUTI), Guerilla sans visage C-O, édition ENAP, OPU, Alger, S-D.

30- Histoire générale des civilisations, l'époque contemporaine ،PUF ،Paris 1967.

31- HERVE (Hamon) et ROTMAN (Patrick), Les porteurs de valises la résistance Française à la guerre d'Algérie, éditions ALBIN Michel, Paris 1979.

32- JULIEN (Charles André), Une pensée anti-Coloniale, éditions SINDBAD, Paris 1979.

33- KADDACHE (Mahfoud), La vie polique d'Alger de 1919 à 1939, édition SNED, Alger 1970.

34- KADDACHE (M) et GUENANECHE (M), L'E-N-A (1926-1937), OPU, Alger 1984.

35- KADDACHE (M), et SARI (Djillali), l'Algérie dans l'histoire, la résistance politique 1900-1954, T 5, OPU, Alger 1989.

36- KADDACHE (M), Histoire du nationalisme Algérien 2 ^{eme} édition, T1, ENAL, Alger 1993.

37- KADDACHE (M), Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951, édition SNED, T 2, Alger 1980.

38- KHATIB (Hafid), Premier juillet 1956, l'accord FLN-PCA, OPU, Alger 1991.

39- KIOUANE (Abderrahmane), Les débuts d'une diplomatie de guerre 1956-1962, éditions DAHLEB, Alger 2000.

40- LARDILLIER (Alin), Le peuplement Français en Algérie de 1830- 1900, éditions l'Atlanthrope, Paris 1992.

41- LEMIRE (Henri) ; Histoire militaire de la guerre d'Algérie, éditions ALBIN Michel, Paris 1982.

42- LYAUTY (L'africain), IV, 1919-1925, Paris 1957.

43- MAHDJOUBI (Ali), Les origines du mouvement national en Tunis (1904-1934), P-U-T, Tunis 1982.

44- MAHSAS (Ahmed), Le mouvement révolutionnaire en Algérie, édition HARMATTAN, Paris 1979.

45- MONTAGNON (Pierre), La guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie, éditions hygnalion, Paris 1984.

46- NOUSHI (Andrés), La naissance du nationalisme Algérien.

47- PAILLAT (Claude), Le dossier secret de l'Algérie, imprimerie Berthur, Paris 1961.

48- PERVILLE (Gry), Atlas de la guerre d'Algérie, de la conquête à l'indépendance autrement, Paris 2003.

49- REZETTE (Robert), Les partis politiques Marocains, Paris 1949.

50- SARRASIN (Paul-emile), La crise Algérienne, Paris 1949.

51- STORA (Benjamin), et DAOUD(Zahia), Ferhat Abbas une autre Algérie, édition Casbah, Alger. S.D.

52- TOURNEAU (Robertà, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961. Librairie Colin, Paris 1962.

53- TOURNOUX (J-R), Secret d'état, Paris 1960.

54- TROTIGNON (Y), la France au 20 ^{cmc} siècle, édition Bordas, Mouton, Paris 1968.

55- VALABREGA (G), Journaux, mouvements et partis Italiens face à la révolution, Algérienne, Institut Culturel Italien, Alger, 1992.

4 - المقالات بالعربية:

1- الأخبار، العدد 5789، بتاريخ 19 أفريل 1960.

2- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 301 بتاريخ 2 جانفي 1955.

3- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 317 بتاريخ 29 أفريل 1955

4- البصائر، "يوميات الأزمة"، العدد 359 بتاريخ 23 مارس 1956.

5- البلاد، العدد 4887، بتاريخ 18 فبراير 1957

6- البلاد، العدد 5498، بتاريخ 27 أفريل 1959.

7- البلاد العدد 6455، بتاريخ 5 جويلية 1962.

8- الجزائر الجمهورية، السنة 26، العدد 209 بتاريخ 23 مارس1963.

9- الشعب، حوار مع المجاهد محمد بوضياف، بتاريخ 18 نوفمبر1988.

10- المجاهد، اللسان المركزية لجبهة وجيش التحرير الوطني، تم جمع كل لأعداد التي صدرت إبان الثورة في مجلد واحد من العدد 9 إلى العدد127 وأعادت وزارة الإعلام عام 1984 طباعة الجريدة في أربع مجلدات بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة (1956-1957-1958-1959 -1960-1961-1962).

11- المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني الأعداد: 2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-15.

12- المساء، بتاريخ 17 جانفي 1995.

13- اليقضة، العدد 2913، بتاريخ 23 جويلية 1958

14- "اجتماع الإثنان والعشرون التاريخي"، مجلة الباحث، العدد 2، بتاريخ نوفمبر 1984، منشورات الجيش الوطني الشعبي.
15- "الانطلاقة القوية لثورة نوفمبر 1954"، مجلة الذاكرة، العدد 1، السنة الأولى 1415هـ/1994م
16- بلحاتم علي "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، نوفمبر – ديسمبر 1974.
17- بن صالح عبد القادر "الثورة الجزائرية حركة وطنية عربية" المجاهد الأسبوعي، العدد 638، نوفمبر 1972.
18- بن العقون عبد الرحمن، "الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 68، عام 1984.
19- بن قاسي عبد القادر، "الجزائر والأمم المتحدة"، جريدة المجاهد الأسبوعي، العدد 584، أكتوبر 1971.
20- بوعزة بوضرساية، " مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الثقافة السنة 19، العدد 106/105، نوفمبر 1995.
21- بوعزة بوضرساية: " التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 1997.
22- الجابري (محمد الصالح)، "الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس"، مجلة الثقافية، السنة 15، مارس، أفريل 1985، العدد 86.

23- الجابري (محمد الصالح)، "الثورة الجزائرية في مجلة الفكر"، مجلة الثقافية، العدد 91، السنة 16، جانفي فبراير 1986.
24- الجابري (محمد الصالح)، "الثورة الجزائرية من خلال المسراحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة"، مجلة الثقافة، العدد 96، السنة 16، نوفمبر - ديسمبر 1986.
25- جعفر (مجيد)، "الثورة الجزائرية في الشعر التونسي" مجلة الثقافة، العدد 83، السنة 14، سبتمبر - أكتوبر 1984.
26- الجمهور الأوراسي، العدد 27، بتاريخ أكتوبر 1992، قسنطينة.
27- الركيبي (عبد الله)، فرحة غامرة، مجلة الثقافة، العدد 83، السنة 14 بتاريخ سبتمبر - أكتوبر 1984.
28- شناوي (نسيب)، "ديوان الشعر العربي السوري في الثورة الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 97، السنة 17 جانفي- فبراير 1987.
29- عليلات (علي)، "أضواء على سياسة ديغول إتجاه الجزائر"، مجلة أول نوفمبر، العددان 118/119، جويلية- أوت 1990.
30- الفكر (مجلة)، العدد 1 بتاريخ أكتوبر 1955.
31- "القضية الجزائرية والأمم المتحدة"، مجلة الذاكرة، العدد 1، السنة الأولى 1415هـ/1994م، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
32- قنان (جمال)، "الثورة الجزائرية تهز هياكل الدولة الفرنسية"، مجلة منبر أكتوبر، العدد 20 بتاريخ 01 إلى 15 جانفي 1990.
33- قنان (جمال)، "الذكرى 37 لتأسيس الحكومة المؤقتة"، مجلة الذاكرة العدد 4، عام 1995، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

34- كاني (جاك)، "مؤتمر المغرب العربي عام 1947"، المجلة التاريخية المغربية، تعريب، محمد بن عبود العدد 25-26، بتاريخ جوان1982.
35- مهري (عبد الحميد)، "أحداث مهدات لفاتح نوفمبر 1954"، مجلة الأصالة، العدد 22، نوفمبر –ديسمبر 1974.
36- الوحدة (مجلة)، العدد 488، بتاريخ 01 إلى 6 نوفمبر 1990.

5- المقالات بالفرنسية:

1- L'Expresse du 21 novembre 1957.

2- France Observateur du 27 février 1958.

3- « HISTORIA » Alger, histoire et nostalgie 1830-1987 ‹Numéro spécial, année 1987, Paris.

4- Le Monde du 30 juin 1956.

5- Le Monde du 3 juillet 1956.

6- Le Monde du 31 janvier 1958 .

7- Le Monde du 5 mars 1958 .

8- « La PROPAGANDE » d'abdelkrim dans l'Afrique du Nord, In, RF, N° 1, Janvier 1926.

6- الرسائل الجامعية:

1- أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

2- بديدة لزهر، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1959-1960، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001.

3- بلقاسم محمد، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994.

4- بوطرة مصطفى، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية 1962/1954، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1983-1984.

5- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959/1958 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

6- سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002.

7- خرنـان مسـعود، العـراق والثـورة الجزائريـة 1954-1962، رسـالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، 1983.

8- هنيدي محمود، الثورة الجزائرية في جريدة الأهرام القاهرية دبلوم الدراســات المعمقــة، دائــرة الدراســات التاريخيــة والأثريــة جامعــة الجزائر 1981.

الفهرس

الإهداء.. 5
مقدمة.. 7

القسم الأول

ظروف تدويل القضية الجزائرية.. 11

1 - الأوضاع الداخلية.. 13

2- الأوضاع الخارجية.. 35

القسم الثاني

مكانة القضية الجزائرية وثورة أول نوفمبر بين شعوب وحكومات المغرب العربي.. 89

1 - ليبيا والقضية الجزائرية.. 93

2- تونس والقضية الجزائرية.. 130

3- المغرب الأقصى والقضية الجزائرية.. 155

القسم الثالث

مكـــانة القضـــية الجزائريـــة وثـــورة أول نـــوفمبر بـــين شـــعوب
وحكومات المشرق العربي.................................. 181

1- جمهورية مصر العربية.................................. 183
2- المملكة العربية السعـودية.................................. 214
3- سوريـــا.................................. 239
4- العـراق.................................. 255
5- المملكة الأردنيـة.................................. 277
6- لبـنان 289
7- السـودان.................................. 305
8- اليمـن.................................. 312
9- قطـر.................................. 319
10- الكـويت.................................. 323

الخاتمـــة.................................. 329
البيبليوغرافيا.................................. 333
الفهرس 357

تحميل كتب ومجلات

abbassa.wordpress.com

طبع هذا الكتاب بدار الحكمة

للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع

د. مريم صغير

العضوية العلمية :

- نائبة رئيس قسم التاريخ مكلف بالدراسات العليا والبحث العلمي.
- رئيسة فرقة بحث بعنوان البعد المغاربي للقضية الجزائرية 1954-1962 على مستوى جامعة الجزائر.
- عضو مؤسس لإتحاد المؤرخين الجزائريين.
- عضو في إتحاد المؤرخين العرب.
- عضو في فرقة بحث متخصصة في جرائم الاستعمار الفرنسي بالمركز الوطني للدراسات التاريخية.
- خبيرة في تقييم الأعمال العلمية ذات التخصص في التاريخ المعاصر لدى المؤسسة الوطنية لترقية البحث (Andru).
- عضو في مناقشة مذكرات الليسانس على مستوى قسم التاريخ.
- عضو مناقش في رسائل الماجستير والدكتوراه.
- الإشراف على مجموعة من الرسائل الجامعية (ليسانس - ماجستير - دكتوراه).
- مؤطرة ومدرسة على مستوى الدراسات العليا بقسم التاريخ تخصص التاريخ المعاصر.
- رئيسة اللجنة البيداغوجية للسنة الرابعة مرحلة التدرج (ليسانس).

الأعمال العلمية المنشورة :

- إسماعيل العربي المؤرخ السياسي.
- أحمد الشقيري والثورة الجزائرية.
- دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية.
- موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية.
- المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962.
- القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة 1954-1962.
- موقف العالم الإسلامي من القضية الجزائرية.

ISBN : 978-9947-842-64-5

9 789947 842645